مركز الهدهد للدراسات الأثرية
Al Hudhud Center for Archaeological Studies

ذاكرة اليمن الأثرية
بين
التهريب والتغريب

تقرير يرصد ويوثق الآثار اليمنية المنهوبة والمعروضة
في أبرز المزادات العالمية خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٢)

١٤٤٤هـ - ٢٠٢٢م

مركز الهدهد للدراسات الأثرية
Al Hudhud Center for Archaeological Studies

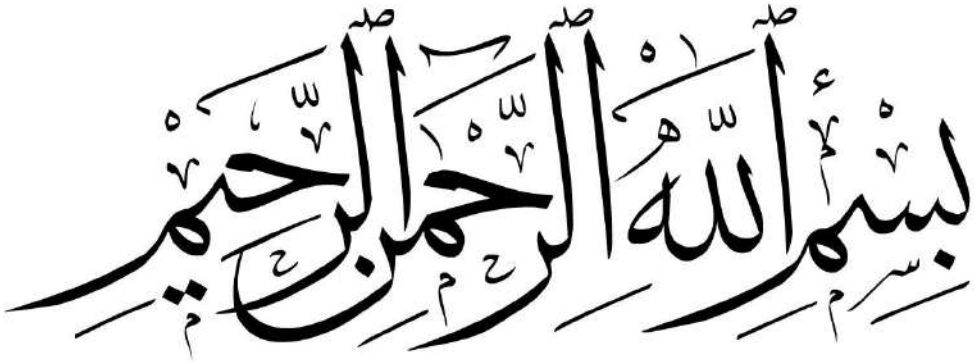
بسم الله الرحمن الرحيم

مركز الهدهد للدراسات الأثرية
Al Hudhud Center for Archaeological Studies

ذاكرة اليمن الأثرية
بين
التهريب والتغريب

تقرير يرصد ويوثق الآثار اليمنية المنهوبة والمعروضة

في أبرز المزادات العالمية خلال الفترة 1991-2022

مركز الهدهد للدراسات الأثرية

حقوق الطبع محفوظة 1444هـ / 2022م

مركز الهدهد للدراسات الأثرية

يُعدّ مركز الهدهد للدراسات الأثرية أول المراكز المتخصصة في الدراسات الأثرية على مستوى الجمهورية اليمنية، وقد أنشئ بموجب تصريح رقم (38) بتاريخ 2020/2/22 من وزارة الثقافة بالجمهورية اليمنية، ويديره عدد من الأكاديميين والمختصين في مجال الآثار.

حرصَ المركز على تحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها عبر القيام بعددٍ من الدراسات الميدانية بالتعاون مع الهيئة العامة للآثار والمتاحف، بناءً على اتفاقية التعاون الموقَّعة بين الطَّرفين بتاريخ 2020/4/13. عمل المركز من خلال هذه الاتفاقية على تمويل وتنفيذ عددٍ من الأنشطة الميدانية مثل: تقرير مدينة براقش، الذي وثق الأضرار الناجمة عن عدوان التحالف. كما قام المركز بالنزول الميداني إلى مواقع أخرى وإعداد تقارير عنها، مثل: جامع وقبة الشجرة بمدينة حوث - محافظة عمران، وجامع وقبة الإمام عبدالله بن حمزة - محافظة عمران، وجامع وقبة الإمام أحمد بن الحسين أبو طير - محافظة عمران، ومقبرة الحبري ما قبل الإسلام - بضلاع همدان - محافظة صنعاء، وموقع الراس (جرن الحميان) مدينة ثلا - محافظة عمران، وحصن المدان - محافظة عمران، مع فريقٍ من الهيئة العامة للآثار وللمتاحف.

كما أقام مركز الهدهد للدراسات الأثرية وبالتعاون مع الهيئة العامة للآثار والمتاحف "المؤتمر الوطني الأول للآثار والمتاحف 2020" بحضور رسمي وإعلامي، وقد خرج المؤتمر بعدد من التوصيات المهمة للحفاظ على التراث الأثري والتاريخي في اليمن.

وفي العام 2021 أصدر مركز الهدهد عدداً من الدراسات والتقارير، من أهمها: تقرير "هوية اليمن الأثرية والتاريخية بين التدمير والتهجير" والذي يوضح إحصائيات جرائم استهداف تحالف العدوان بقيادة السعودية للتراث الثقافي اليمني (الأثري والتاريخي) خلال 6 سنوات (2015 – 2021)، كما قام المركز بإعداد دراسات مكتبية منها: إعداد قاعدة بيانات أولية عن المواقع الأثرية في محافظة صنعاء، وقائمة بأبرز قباب وأضرحة الأئمة في اليمن.

ويُعد مركز الهدهد أحد المؤسسين الرئيسيين لـ"تجمع تراثنا للباحثين والمختصين في التراث في العالم العربي" الذي تم تأسيسه في العام 2021 بمشاركة مجموعة من الجهات والمؤسسات والشخصيات العلمية في الوطن العربي.

يعمل المركز على نشر الوعي الأثري عبر برنامج التوعية الأثرية الذي يُمكن الأكاديميين والمختصين من إقامة محاضرات وندوات ولقاءات عبر منصة (الزوم) الإلكترونية، حيث قدم المركز منذ إنشائه (11) محاضرة ولقاء وندوة إلكترونية في مختلف المواضيع المتعلقة بمجال الآثار وحفظ التراث الثقافي.

مركز الهدهد للدراسات الأثرية
Al Hudhud Center for Archaeological Studies

تقديم

لم تقتصر جرائم تحالف دول العدوان الذي تقوده السعودية والإمارات على العدوان العسكري والحصار الاقتصادي على بلادنا اليمن، بل تعدت ذلك إلى محاولة السيطرة والسعي إلى انتزاع الملكية اليمنية لبعض المواقع ذات الطبيعة الخاصة، إضافةً إلى تشجيع التنظيمات الإرهابية (القاعدة وداعش) والجماعات الموالية لها على العبث بالآثار وتدميرها ونهبها وسرقتها.

إن جريمة تهريب وسرقة وبيع الآثار والنقوش الكتابية والمخطوطات اليمنية لم تكن وليدة اليوم، ولكنها تزايدت بشكل كبير في ظل العدوان على اليمن، حيث عملت دول تحالف العدوان بشكل منظم وممنهج على تنشيط التهريب والسرقة والبيع للآثار اليمنية بما وفرته من إمكانيات وحماية لمهرّبي وتُجّار الآثار، ناهيك عن جعل بلدانهم أماكن وممرات آمنة لتهريب وتجارة آثار اليمن. هذا الأمر انعكس وظهر بشكل واضح في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي التي تطالعنا بين الفينة والأخرى بخبرٍ عن آثار اليمن وما تتعرض له من تدمير ونهب وسرقة وبيع، والأدهى من ذلك تشجيعهم للجماعات المتطرفة الإرهابية التي جلبوها من بلدان أخرى، والتي قامت بتدمير وتفجير المنشآت الأثرية وخاصة الإسلامية، والاتجار بالممتلكات الثَّقافية لتمويل أنشطتها الإرهابية، وكلُّ ذلك يدلُّ على عملٍ ممنهجٍ في محاولةٍ لطمس هوية اليمن الأثرية.

تبرز أهمية الآثار اليمنية بأنها شواهد على حضارةٍ أصيلةٍ فريدة، حيث يمكن التعرّف إليها والوقوف عليها على الرغم مما تعرضت له من نهبٍ وسرقةٍ وبيع، وانتشار في مختلف متاحف العالم، إلَّا أنَّ منْ يشاهدها في أيٍّ من تلك المتاحف لا يمكن أن يذهب بفكره وينسبها إلى أيٍّ من الحضارات الأخرى التي نشأت وازدهرت في العالم القديم، وبذلك مثلت نموذجاً أصيلاً ودلت على مدى الرقي والازدهار والإبداع الذي وصل إليه اليمنيون القدماء في بلوغهم سُبل المجد التي خلدتها تلك الآثار وصارت طابعاً خاصاً تُعرَفُ به اليمن.

تقرير "**هوية اليمن الأثرية بين التهريب والتغريب**" يأتي استشعاراً للمسؤولية من قِبَلِ المركز تجاه ما تعانيه الممتلكات الثقافية اليمنية من محاولات تجريف وتغريب وصلت إلى حدٍّ لم تبلغه من قبل، وخاصة في العقود الأخيرة، وكي يمثِّل التقرير مرجعية يمكن الرجوع إليها من قِبَلِ الجهات الرسمية والباحثين. فهذا التقرير يعد الأول الذي يُعنى برصد ما تقوم به المزادات العالمية من بيع للقطع الأثرية اليمنية التي وصلت إليها عبر ناهبي الآثار وتُجّارها.

وقد حدَّد التقرير فترةً زمنيةً بدأت منذ العام 1991 واستمرت حتى أغسطس 2022، وهي الفترة التي شهدت رواجاً كبيراً لتهريب القِطَع الأثرية خارج اليمن، وبدأت تظهر بشكل واضح وجَليّ في المزادات العالمية، وحصر نطاق البحث في أشهر المزادات العالمية، وهي المزادات المتاحة أثناء بدء العمل والإعداد لهذا التقرير. كما تَّركز العمل حول رصد وتتبّع نماذج (16) مزاداً فقط من المزادات الإلكترونية، وتوثيق ما تعرضه من القطع الأثرية اليمنية المنهوبة والمهربة إلى الخارج بطرق غير شرعية بغرض بيعها والاتجار بها لقاء ثمن زهيد، وبلغت نتيجة حصر هذه المزادات (4265) قطعةً أثرية يمنية، بِيع منها (2523) قطعة، والبعض الآخر ما زال في العرض، وهذا غيض من فيض، وما خفي كان أعظم، على أمل أن تقوم الجهات المعنية والمسؤولة وكافة المنظمات ذات العلاقة بمواصلة توثيق وحصر الممتلكات الثقافية اليمنية في سبيل حمايتها واستعادتها.

وتبين أثناء العمل أن بعض هذه المزادات تخفي تفاصيل بعض القطع الأثرية خاصة بعد بيعها، ومن أمثلة ذلك: مزاد "أرتميس Artemis" الذي لم يوثق منه إلا قطعة واحدة فقط، ومثال آخر من الصعوبات التي واجهها فريق العمل تمثَّل في أن بعض المزادات تطلب دفع مبالغ مالية حتى يستطيع الزائر معرفة تفاصيل البيع والشراء مثل مزاد "لوت آرت LOT-ART".

نعتبر هذا التقرير بلاغاً للنائب العام ليتخذ بموجبه الإجراءات القانونية وفق القوانين والاتفاقيات الدولية النافذة لاسترجاع تلك القطع، بالتعاون مع الجهات الرسمية الأخرى المخوّلة بذلك، بناءَ على ما ورد في طيّ هذا التقرير من رصد للمزادات والدول التي تتواجد فيها القطع الأثرية التي تعود في انتمائها الثقافي والحضاري لحضارة اليمن بحسب ما وثَّقه المركز من اعتراف تلك المزادات بأنها قطع يمينة.

وفي الأخير يتقدم مركز الهدهد للدراسات الأثرية بالشكر والامتنان لفريق العمل الذي عانى الكثير في سبيل إعداد وإنجاز هذا التقرير الذي استمر قرابة العام، وتجاوز بصبره ومثابرته الكثير من الصعوبات والمشاكل التي كانت تعترضه أثناء العمل.

أ.د. فهمي علي الأغبري

المدير التنفيذي لمركز الهدهد للدراسات الأثرية

فهرس المحتويات

مركز الهدهد للدراسات الأثرية 5
تقديم 8
فهرس المحتويات 11
ملخص التقرير 13
الاختصارات 16
المقدمة 18
- المنهجية: 20
- الصعوبات: 21
- مكونات التقرير: 21

إحصائيات 23
الفصل الأول:
الممتلكات الثقافية وحمايتها في القوانين الوطنية والدولية 28
أولاً: تعريف الآثار في القانونَيْنِ الوطني والدولي: 29
أ. في القانون الوطني: 29
ب- في القانون الدولي: 29
ثانياً: تجريم الاتجار والتهريب: 31
أ/ في القانون الوطني: 31
ب/ في القانون الدولي: 34
نماذج وتجارب دولية: 37
الفصل الثاني:
الآثار اليمنية بين الكشف والتهريب 40
شغف العالم بالآثار اليمنية: 41
نماذج من الآثار اليمنية المهربة: 47
المجموعات الخاصة: 49
المتاحف العالمية: 50

الفصل الثالث:

المزادات ودُور العرض الإلكترونية..... 54
1. لايف أكشنورز Liveauctioneers:..... 57
2. لوت أرت LOT-ART:..... 59
3. كيديم Kedem:..... 61
4. كرستيز Christie's:..... 63
5. سوثبيز Sotheby's:..... 65
6. بونهامس Bonhams:..... 67
7. بيد سكوير Bid Square:..... 69
8. بيدسبيريت Bidspirit:..... 71
9. بيير بيرجي Pierre Berge:..... 73
10. غورني اند موش Gorny and Mosch:..... 75
11. درويت Drouot:..... 77
12. بركات Barakat:..... 79
13. شيزويك Chiswick:..... 81
14. جاسبر52 Jasper52:..... 83
15. أرتكيوريال Artcurial:..... 85
16. معرض أرتميس Artemis:..... 87
جهود مبذولة:..... 89
جهود وطنية:..... 89
جهود دولية:..... 91
الإجراءات المطلوبة لاستعادة الآثار المنهوبة:..... 92
قانون الآثار اليمني:..... 92
القضاء ونيابة الآثار:..... 92
العلاقات مع دول الجوار:..... 92
الانتربول الدولي:..... 93
التوصيات..... 94
الملحقات..... 98
الجداول الإحصائية لخلاصة قاعدة بيانات عمل التقرير..... 99
الرسوم البيانية لخلاصة قاعدة بيانات عمل التقرير..... 102

ملخص التقرير

"ذاكرة اليمن الأثرية بين التهريب والتغريب" تقرير يرصد ويوثّق بعض القطع الأثرية اليمنية التي تم نهبها وتهريبها من اليمن، وتباع في المزادات الإلكترونية ودُور عرض الآثار في الدول الأجنبية. عمل فريق مركز الهدهد للدراسات الأثرية منذ مطلع العام 2022 على تتبّع ورصد المواقع الإلكترونية والمزادات، وتم استهداف (16) مزاداً إلكترونياً قامت بعرض وبيع القطع الأثرية اليمنية بأعداد متفاوتة خلال فترة زمنية امتدت منذ العام 1991 حتى نهاية أغسطس 2022.

وضَّح التقرير أيضاً دور المتاحف العالمية في اقتناء القطع الأثرية اليمنية خلال العقود الماضية، ونظراً لعدم وجود إحصائية واضحة تحدّد عدد هذه القطع داخل المتاحف فقد اعتمد التقرير على مدونة "داسي DASI" التي بينت عدد النقوش المسجّلة فيها من المتاحف العالمية.

استمر تهريب الآثار اليمنية بعد سرقتها من المواقع الأثرية أو حتى من بعض المتاحف الرسمية منذ عقود، نظراً لعدم وجود سجلات توثيق مكتملة، كما أن النبش والتهريب والاتجار بها دائماً ما يتأثر بالأحداث والمتغيرات التي كان آخرها عدوان التحالف على اليمن منذ مارس 2015، والذي سبب تدمير ونهب المواقع الأثرية وبعض المتاحف اليمنية، كما أن عملية نبش الآثار ونهبها وتهريبها إلى الخارج مستمرة حتى كتابة هذا التقرير بتواطؤ من بعض الشخصيات وبغطاء دولي وبمشاركة دول تسمح بعمليات الاتجار في أراضيها.

خلص التقرير من خلال عملية الحصر والتوثيق للقطع الأثرية اليمنية في المزادات الإلكترونية المستهدفة في ثناياه منذ العام 1991 حتى نهاية أغسطس 2022 إلى الآتي:

- حصر وتوثيق (4265) قطعة أثرية مهربة، تم عرضها في المزادات الإلكترونية في (6) دول: هي أمريكا (5 مزادات) تليها بريطانيا (4 مزادات) ثم فرنسا (3 مزادات) والكيان الصهيوني (مزادان) وأخيراً ألمانيا وهولندا (مزاد لكل منهُما).
- بلغ عدد القطع المعروضة والمباعة خلال فترة العدوان (مارس 2015- أغسطس 2022) (2610) قطَع.
- كان هناك تفاوت في أعداد القطع الأثرية بحسب الدول، حيث جاءت أمريكا في المركز الأول بعدد (2167) قطعة، ثم هولندا ثانياً بعدد (972) قطعة، وثالثاً الكيان الصهيوني بعدد (501) قطعة، ورابعاً بريطانيا بعدد (421) قطعة، ثم فرنسا التي جاءت خامساً بعدد (135) قطعة، وأخيراً ألمانيا بعدد (69) قطعة في المركز السادس.
- تنوعت مادة صُنع القطَع الأثرية اليمنية المعروضة في المزادات الإلكترونية، فظهرت منها الحَجَريّة بعدد (1155) قطعة، والمعدنية بعدد (1704) قطَع و(5) قطع خشبية وعدد (4) قطع قماشية وقطعة واحدة زجاجية، بينما كان للمخطوطات النصيب الأوفر، حيث بلغ عددها (1369) مخطوطة.

- التقرير يوضح عدد القطع التي تم التأكد من بيعها وهي (2523) قطعة بمبلغ تقديري يصل إلى حوالي (12,257,854) دولاراً قيمة القطع المباعة[1]، أي ما يعادل (6,864,398,604) ريال يمني[2]، أما القطع التي ما زالت معروضة أو لم يتم التأكد من بيعها فبلغت (1742) قطعة، منها (632) قطعة معروضة بمبالغ بلغت في حدها الأدنى (3,517,732) دولار[3]، و(1110) قطعة بدون أي مبالغ.
- من بين القطع الأثرية التي رصدها التقرير قطع وصلت في سعرها إلى أكثر من 800 ألف دولار، مثل المخطوطة التي تعود إلى القرن الخامس عشر الميلادي باعها مزاد "سوثبيز Sotheby's" في العام 2014 بمبلغ (845,000) دولار، وكذلك قطعة أخرى تمثّل تمثالاً برونزياً يعود للفترة (القرن 1 ق.م – القرن 1 م) بيع في مزاد "كريستيز Christie's" بمبلغ (576,000) دولار في العام 2007، إضافة إلى تمثال حجري من المرمر يعود للفترة (القرن 3 ق.م – القرن 1 م) بيع في العام 2021 بمبلغ (499,000) جنيه إسترليني، عبر مزاد "سوثبيز Sotheby's"، كما أن الحد الأدنى للبيع قد بلغ أقل من (100) دولار لبعض القطع.
- الإحصائيات الأولية لنماذج القطع الأثرية اليمنية شملت (7) متاحف عالمية، أظهر تعريف هذه المتاحف أنها تمتلك أكثر من (1384) قطعة، حصلت عليها بعدة طرق خلال العقود الماضية.
- قائمة أصدرها تحالف الآثار في 2018 تحتوي على سجلات لعدد (1631) قطعة تم نهبها من متحف عدن الوطني ومتحف تعز الوطني والمتحف الوطني في زنجبار.
- قائمة أصدرتها الهيئة العامة للآثار والمتاحف خلال الفترة (مايو-يوليو 2022) باسم "آثارنا المنهوبة" تحتوي على عدد (507) قطع أثرية يمنية منهوبة ومهرّبة من اليمن.

[1] / المبلغ الموضح بعد تحويل مبلغ الجنيه الإسترليني واليورو والدولار الكندي إلى دولار أمريكي، بتاريخ 12 نوفمبر 2022 عبر موقع https://www.google.com/finance/

[2] / تم تحويل مبلغ الدولار بسعر الصرف الحالي لدى إصدار هذا التقرير وهو 1 دولار = 560 ريالاً يمنياً.

[3] / المبلغ الموضح بعد تحويل مبلغ الجنيه الإسترليني واليورو والفرنك السويسري إلى دولار أمريكي، بتاريخ 12 نوفمبر 2022 عبر موقع https://www.google.com/finance/.

الاختصارات

المركز/ مركز الهدهد: مركز الهدهد للدراسات الأثرية.

الهيئة: الهيئة العامة للآثار والمتاحف.

اليونسكو: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

التحالف: تحالف دول العدوان على اليمن بقيادة السعودية والإمارات.

القائمة الحمراء: قائمة الطوارئ الحمراء للممتلكات الثقافية المهددة بالخطر في اليمن التي أصدرها المجلس الدولي للمتاحف ICOM في العام 2018.

الممتلكات الثقافية: هي الآثار بجميع أنواعها الثابتة والمنقولة.

القانون الوطني: قانون الآثار اليمني.

القانون الدولي: جميع القوانين والاتفاقيات الدولية المعنية بحماية الممتلكات الثقافية.

DASI: مشروع "الأرشيف الرقمي لدراسة النقوش العربية قبل الإسلام".

المقدمة

تقع اليمن في جنوب شبه الجزيرة العربية، وقد حظيت بأهمية بالغة نظراً لموقعها الجغرافي الذي ساعد على قيام حضارات وممالك متعددة منذ آلاف السنين، حيث تُشْرِفُ على مدخل البحر الأحمر من الغرب، وخليج عدن وبحر العرب من الجنوب، ولا يفصلها عن الساحل الإفريقي سوى مضيق باب المندب الذي لا يزيد عرضه عن 30 كيلومتراً.

قامت وازدهرت في اليمن قديماً حضارة راقية، تُعد من أهم حضارات الشرق الأدنى القديم إلى جانب حضارة بلاد الرافدين ومصر. وقد احتلت هذه الحضارة مكانة بارزة لتميُّزها وخصوصية موقعها الجغرافي، الأمر الذي كان له أثرٌ كبيرٌ في طبع الحضارة اليمنية بطابع خاص متميز، فالموقع الاستراتيجي الذي يحتله اليمن كان له عظيم الأثر على المستوى العالمي.

يزخر اليمن بالعديد من المواقع والمعالم الأثرية والتاريخية، التي تمثّل إرثاً تاريخياً لممالك اليمن مثل مملكة سبأ (الألف الثاني ق.م – القرن 6م)، مملكة معين (القرن 5ق.م- 1ق.م)، مملكة أوسان (الألف الأول ق.م- القرن 7ق.م) (القرن 2ق.م- القرن 1م)، مملكة قتبان (القرن 7ق.م- 2م)، ومملكة حضرموت (القرن 7ق.م- 3م)، لتكون شاهدة على حضارات عريقة وثَّقتها الكتابات بخط المسند وخط الزبور، وحفظتها صور المنحوتات والنقوش والأدوات التي انتشرت في مختلف المعابد والقصور والمقابر.

وكما هو معروف أن الآثار هي المخلفات المادية التي صنعها الإنسان واستخدمها وتركها خلفه منذ أن بدأ يعمر الأرض[4]، والتي من خلالها نستطيع أن نعرف مدى الرقي والتقدم الذي عاشه الأقدمون. وتنقسم الآثار إلى قسمين، الأول: الآثار الثابتة، وتتمثل في المعابد والمقابر والسدود والقلاع والأسوار .... الخ، والقسم الثاني: الآثار المنقولة، وتتمثل في القطع التي يمكن نقلها من مكانها كالتماثيل والمباخر والنقوش .... الخ.

تكمن أهمية الآثار بأنها المصدر الرئيسي لكتابة التاريخ، فالآثار هي السجل الذي يستنطقه عالم الآثار، ومن خلاله يعيد كتابة التاريخ، لذلك فإن التدمير والتهريب للآثار يؤدي إلى ضياع كَمّ كبير من المعلومات والدلائل الحضارية وفقدان الكثير من المصادر الخاصة بكتابة التاريخ القديم، وبالتالي تفقد سلسلة التاريخ بعض الحلقات التي يصعب استكمالها. وهذا ما هو حاصل بالنسبة للتاريخ اليمني القديم، فالباحثون في هذا المجال يواجهون صعوبة نظراً لما تتعرض له آثار اليمن من تدمير ونهب وتهريب، وفقد سلسلة التاريخ بعض حلقاتها وضياع صفحات كثيرة منها، وهو ما يشكل خطراً كبيراً يهدد التوثيق السليم للأحداث التاريخية[5].

[4] / رزق، عاصم محمد: علم الآثار بين النظرية والتطبيق، مكتبة مدبولي، القاهرة 1996، ص 15.

[5] / الأغبري، فهمي: موقع وكالة الأنباء اليمنية سبأ https://www.saba.ye/ar/news178294.htm

ومع تزايد عدد القطع الأثرية اليمنية المهرَّبة إلى الخارج، والمتواجدة في أغلب دول أوروبا وأمريكا وبعض الدول العربية، والتي تباع في المزادات العالمية، ومع عدم وجود إحصائية لعدد هذه القطع، جاءت الفكرة لإعداد هذا التقرير، وهي فكرة هادفة إلى رصد وحصر ما تقوم به المزادات العالمية من بيع للقطع الأثرية اليمنية، وإعداد إحصائية أولية حول عدد هذه القطع، والسعي لتأسيس مرجعية للجهات المعنية لاستعادة جميع تلك القطع الأثرية.

- **المنهجية:**

اتخذ المركز عدداً من الخطوات في إعداد التقرير والوصول إلى الإحصائيات والنتائج المرجوَّة، تمثلت في الآتي:

- اتبع المركز المنهج الاستقصائي والتتبع للمزادات العالمية الإلكترونية المختصة ببيع الآثار والتُّحف حول العالم.
- تركز العمل بشكل رئيسي حول عينة عشوائية من المزادات تمثلت في (16) مزاداً ودُور عرض قامت جميعها بعرض وبيع الآثار اليمنية بأعداد متفاوتة خلال فترة زمنية امتدت على مدى في (31) سنة (أي منذ 1991 وحتى نهاية شهر أغسطس 2022م).
- اعتمد المركز في البحث داخل مواقع ومنصات المزادات ودور العرض على عدد محدد من الكلمات الاستدلالية هي (South Arabian, Yemen, Saba, Sabian, Rasulied).
- اعتمد المركز في عملية الحصر والتوثيق على تحديد الفترة الزمنية للقطع حتى القرن التاسع عشر الميلادي.
- عمل التقرير على استعراض التقارير الصادرة من وزارة الثقافة اليمنية والهيئة العامة للآثار في صنعاء وعدن ومطابقتها مع قاعدة بيانات المركز، وتوضيح ماهي القطع التي ظهرت في هذه المزادات.
- استعرض التقرير القوانين الوطنية والقوانين والمواثيق الدولية المعنية بالآثار والحفاظ على التراث الثقافي التي تمنع وتُجرّم الاتجار بها.
- اعتمد المركز في التعريف بالمزادات والمنصات الإلكترونية على المعلومات التي تقدمها تلك المزادات في مواقعها الإلكترونية، كما تم البحث والتقصي من مواقع أخرى تقدم خدمات التعريف بأصحاب المؤسسات والشركات العالمية.
- في الخلاصة العامة تم تقريب المبالغ المرصودة في بيع وعرض القطع الأثرية اليمنية وتحويلها من العملات المختلفة إلى الدولار الأمريكي للحصول على مبالغ تقريبية لما تم بيعه من القطع الأثرية اليمنية في المزادات التي تتبعها التقرير.
- قام فريق الإعداد بحفظ الصفحات الإلكترونية والصور الفوتوغرافية للقطع الأثرية المستهدفة في التقرير وحفظها بصيغة PDF وJPG.

- تم احتساب القطع التي عُرِضَتْ للبيع كقطعة واحدة وعددها (140) قطعة وهي مكوّنة من عدة قطع بأعدادها الفعلية بلغت (1544) قطعة.

- **الصعوبات:**

- واجه فريق الإعداد بعض الصعوبات التقنية في بعض المزادات التي لا تُظهر كافة بيانات ومبالغ العرض والبيع مثل موقع "لوت أرت LOTART" وموقع "جورني أند موش Gorny & Mosch"، والبعض منها يطلب مبالغ مالية للحصول على الخدمة.
- واجه فريق الإعداد صعوبة في قيام بعض المزادات الإلكترونية بإلغاء بعض القطع من العرض بعد بيعها وهذا سبَّب نقصاً في الإحصائية مثل موقع "أرتميس Artemis".
- واجه فريق الإعداد صعوبة في التفريق بين بعض القطع الأثرية المتشابهة، ولذا تم اعتمادها كقطع مختلفة؛ لأنه تم عرضها بتواريخ وأسعار مختلفة وبوصف مختلف.
- لاحظ فريق الإعداد أن بعض القطع أعيد بيعها في المزاد نفسه بمبالغ آخرى، أي أن القطعة بيعت أكثر من مرَّة.
- واجه فريق الإعداد صعوبة في حفظ صور القطع وبياناتها من بعض المزادات الإلكترونية بصيغة PDF أو JPG بسبب تقييد المواقع لها.

- **مكونات التقرير:**

تضمن التقرير في الفصل الأول تعريفاً بالممتلكات الثقافية والآثار في القوانين الوطنية والدولية، كما وضح عقوبات جريمة الاتجار والتهريب في القوانين الوطنية والدولية، ثم قدَّم مجموعة من الخطوات التي يمكن العمل بموجبها لاستعادة الآثار اليمنية المنهوبة.

وفي الفصل الثاني استعرض التقرير تاريخ اكتشاف الآثار اليمنية وشغف العالم بها منذ بداية الرحلات الاستكشافية لليمن، ومن ثم البعثات العلمية لمراكز الأبحاث والجامعات العالمية التي عملت في اليمن، وتم ذِكر بعض النماذج من الآثار اليمنية المهرّبة والتي أثيرت عبر وسائل الإعلام العالمية، وفي هذا الفصل أيضاً وضَّح التقرير بعض المجموعات الخاصة داخل اليمن والمتاحف العالمية التي احتوت على مجموعات كبيرة من القطع الأثرية اليمنية.

الفصل الثالث احتوى على تفصيل للمزادات الإلكترونية التي استهدفها التقرير موضحاً فيه تعريفاً بهذه المزادات وعدد القطع الأثرية اليمنية التي احتوتها ومبالغ عرضها وبيعها بمختلف العملات، مع وضع النماذج والصور لبعض أبرز القطع، واستعرض فريق الإعداد في هذا الفصل القوائم التي أصدرتها وزارة الثقافة اليمنية والهيئة العامة للآثار في صنعاء وعدن والتي احتوت على سجلات بعض القطع الأثرية المنهوبة من المتاحف والمواقع الأثرية اليمنية في سبيل تحديد ما ظهر منها في المزادات الإلكترونية.

وفي ختام التقرير تم وضع عدد من التوصيات التي خرج بها مركز الهدهد للدراسات الأثرية عبر تقرير "ذاكرة اليمن الأثرية بين التهريب والتغريب" إلى مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها وعلى رأسها (اليونسكو) وكذلك توصيات للحكومة اليمنية، وهي التوصيات التي من شأنها جميعاً الحفاظ على الممتلكات الثقافية اليمنية واستعادة ما تم نهبه منها.

إضافة إلى ذلك جداول الاحصائيات التالية:

1. جدول أسماء المزادات الإلكترونية، وعدد القطع الأثرية اليمنية فيها.
2. جدول عدد القطع الأثرية اليمنية موزعة في المزادات الإلكترونية بحسب الدولة.
3. جدول عدد القطع الأثرية اليمنية في المزادات الإلكترونية بحسب مادة الصنع.
4. جدول عدد القطع الأثرية اليمنية بحسب سنوات العرض والبيع.

رسومات بيانية كالآتي:

1. رسم بياني يوضح عدد القطع الأثرية اليمنية بحسب كل مزاد.
2. رسم بياني يوضح عدد القطع الأثرية اليمنية وعدد المزادات بحسب الدولة.
3. رسم بياني يوضح عدد القطع الأثرية اليمنية في المزادات بحسب مادة الصنع.

إحصائيات

انفوجرافيك يوضح عدد القطع الأثرية اليمنية في أبرز المزادات الإلكترونية (1991 - 2022)

Al Hudhud
for Archaeological Studies

مركز الهدهد للدراسات الأثرية
Al Hudhud Center for Archaeological Studies

الهدهد
للدراسات الأثرية

انفوجرافيك يوضح عدد القطع الأثرية اليمنية في أبرز المزادات الإلكترونية بحسب السنوات (2022 - 1991)

خلال فترة العدوان 2610 قطعة

585 (2019)	320 (2020)	377 (2021)	340 (2022)
344 (2018)	252 (2017)	200 (2016)	192 (2015)
69 (2011)	1033 (2012)	94 (2013)	85 (2014)
57 (2010)	38 (2009)	54 (2008)	36 (2007)
41 (2003)	23 (2004)	16 (2005)	19 (2006)
8 (2002)	3 (2001)	8 (2000)	8 (1999)
5 (1995)	4 (1996)	4 (1997)	0 (1998)
0 (1994)	1 (1993)	5 (1992)	1 (1991)
			49 (???)

Al Hudhud
for Archaeological Studies

مركز الهدهد للدراسات الأثرية
Al Hudhud Center for Archaeological Studies

الهدهد
للدراسات الأثرية

انفوجرافيك يوضح عدد القطع الأثرية اليمنية في أبرز المزادات الإلكترونية بحسب مادة الصنع (2022 - 1991)

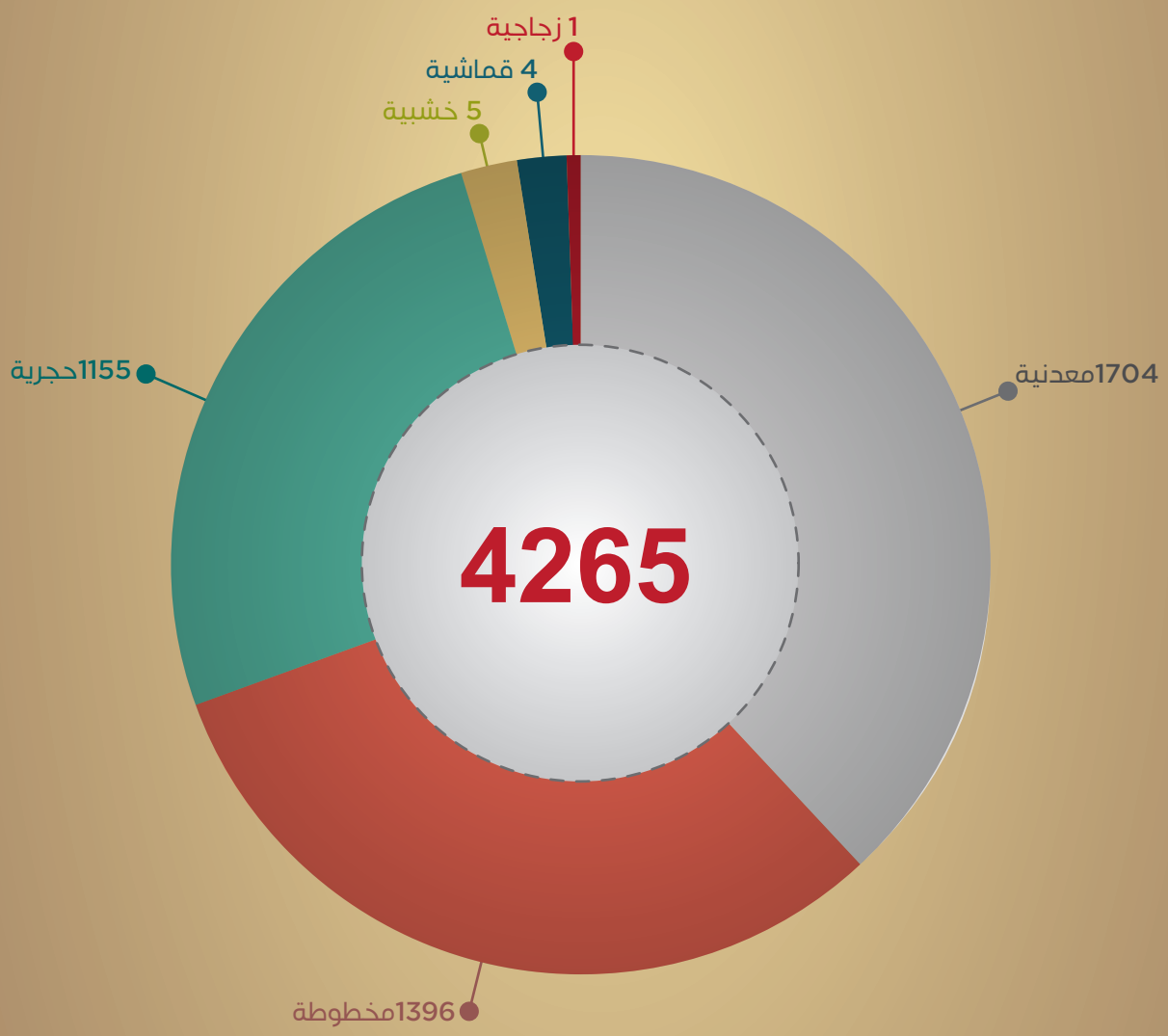

انفوجرافيك يوضح عدد القطع الأثرية اليمنية في أبرز المزادات الإلكترونية بحسب البيع (2022 - 1991)

1110
قطعة معروضة بدون مبالغ

2523
قطعة تم بيعها بمبلغ
$ (12,257,854)

632
قطعة معروضة بمبالغ بلغت
في حدها الادنى
$ (3,517,732)

Al Hudhud
for Archaeological Studies

مركز الهدهد للدراسات الأثرية
Al Hudhud Center for Archaeological Studies

الهدهد
للدراسات الأثرية

مركز الهدهد للدراسات الأثرية
Al Hudhud Center for Archaeological Studies

الفصل الأول:

الممتلكات الثقافية وحمايتها في القوانين الوطنية والدولية

أولاً: تعريف الآثار في القانونَيْنِ الوطني والدولي:

أ. في القانون الوطني:

القانون رقم (8) لسنة 1997 يُعرّف "الآثار" بأنها أيّ مادة منقولة أو ثابتة مَّر عليها 200 عام، ويشمل ذلك: المباني والقطع الحجرية والمعدنية والخشبية والمخطوطات والوثائق وبقايا السلالات البشرية والحيوانية والنباتية. كما أن القانون في نص المادة الثالثة يسمح للهيئة العامة للآثار أن تعتبر أيّ قطعة تاريخية أو فنية أثراً فيما إذا رأت مصلحةً عامةً تقتضي الحفاظ عليها بشرط ألا يقلّ عمرها عن 50 عاماً[6].

وقد فصّل القانون اليمني تعريفات الآثار بحسب نوعها إن كانت منقولة أو ثابتة، ووضع لها معايير يستطيع أيُّ شخص تمييزها ومعرفتها سواءً كانت في البر أو البحر، أو تمَّ نقلها من أماكنها لأيّ غرضٍ كان[7].

ب- في القانون الدولي:

تعددت القوانين الدولية التي تُعرّف الآثار التي سمتها "الممتلكات الثقافية"، وهذا التعدد يعود إلى خصوصية القانون الصادر أو الاتفاقية التي صدرت، وتُجمع جميع الاتفاقيات على أنَّ هذه الممتلكات هي الآثار التي خلّفها شعب من الشعوب منذ سنوات طويلة.

اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح التي تم توقيعها في العام 1954 بيَّنت أن الممتلكات الثقافية مهما كان أصلها أو مالكها وسواءً كانت منقولة أو ثابتة هي كل ما له أهمية كبيرة من التراث الثقافي للشعوب[8].

---

[6] / المادة (3) من قانون رقم (8) لسنة 1997م بتعديل بعض مواد القرار الجمهوري بالقانون رقم (21) لسنة 1994م بشأن الآثار: "يعتبر أثراً أي مادة منقولة أو ثابتة خلفتها الحضارة أو تركتها الأجيال السابقة في اليمن مما تم صنعه أو إنتاجه أو تشييده أو نقشه أو كتابته قبل 200 سنة ، ويشمل ذلك الوثائق والمخطوطات وبقايا السلالات البشرية والحيوانية والنباتية، ويجوز للهيئة أن تعتبر من الآثار أيضاً أية مادة منقولة أو ثابتة لا يقل عمرها عن 50 سنة ميلادية إذا رؤي أن المصلحة العامة تقتضي المحافظة عليها بسبب قيمتها التاريخية أو الفنية على أن يتم ذلك بقرار من الرئيس.

[7] / مادة (4) من قانون رقم (8) لسنة 1997م بتعديل بعض مواد القرار الجمهوري بالقانون رقم (21) لسنة 1994م بشأن الآثار: أ ـ يقصد بالأثر المنقول الأثر المنفصل عن الأرض براً أو بحراً أو عن المبنى ويمكن نقله دون تلف كالمنحوتات والمسكوكات والصور والرسوم والنقوش والمخطوطات والمنسوخات مهما كانت مادتها والغرض من صنعها ووجوه استعمالها، وكذلك بقايا السلالات البشرية والحيوانية والنباتية وسائر أنواع الإبداعات والمنجزات الإنسانية التي تدل على أحوال العلوم والآداب والفنون والصناعات والتقاليد.

ب- يقصد بالأثر الثابت الأثر المتصل بالأرض كبقايا المدن والمباني والتلال الأثرية والكهوف والمغارات والقلاع والأسوار والحصون والأبنية المدنية والمدارس وغيرها، ويشمل ذلك ما وجد منها تحت المياه الداخلية أو الإقليمية، وتعتبر في حكم الآثار المنقولة الآثار التي تشكل جزءاً من آثار ثابتة أو زخارف.

[8] / المادة (1) من اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح لسنة 1954م: الممتلكات الثقافية هي: الممتلكات المنقولة أو الثابتة ذات الأهمية الكبرى لتراث الشعوب الثقافي كالمباني المعمارية أو الفنية منها أو التاريخية، الديني منها أو الدنيوي، والأماكن الأثرية، ومجموعات المباني التي تكتسب بتجمعها قيمة تاريخية أو فنية، والتحف الفنية والمخطوطات والكتب والأشياء الأخرى ذات القيمة الفنية التاريخية والأثرية، وكذلك المجموعات العلمية ومجموعات الكتب الهامة و المحفوظات ومنسوخات الممتلكات السابق ذكرها؛ المباني المخصصة بصفة رئيسية وفعلية لحماية وعرض الممتلكات الثقافية المنقولة المبينة في الفقرة "أ"، كالمتاحف ودور الكتب الكبرى ومخازن المحفوظات وكذلك المخابئ المعدة لوقاية الممتلكات الثقافية المنقولة المبينة في الفقرة

اتفاقية حماية التراث العالمي والطبيعي لسنة 1972 بينت أن "التراث الثقافي" يتكون من (3) مكونات هي الآثار والمجمعات والمواقع، وقد عرفت الاتفاقية كل مكون من المكونات موضحة أن أي أثر يعتبر ذا قيمة عالمية استثنائية، حيث شملت الآثار كل الأعمال المعمارية وأعمال النحت والتصوير على المباني والعناصر والتكوينات والنقوش والكهوف وغيرها من المجموعات التي لها قيمة عالمية استثنائية. أمَّا المجمعات فعرفتها بأنها مجموعة المباني المنعزلة أو المتصلة التي لها قيمة عالمية استثنائية، وأمَّا المواقع فهي كل أعمال الإنسان فقط أو الأعمال المشتركة بين الإنسان والطبيعة، وكذلك المناطق بما فيها المواقع الأثرية ذات القيمة العالمية الاستثنائية من وجهة النظر التاريخية، أو الجمالية، أو الاثنولوجية، أو الانثربولوجية.[9]

(أ) في حالة نزاع مسلح؛ المراكز التي تحتوي مجموعة كبيرة من الممتلكات الثقافية المبينة في الفقرتين (أ) و(ب) والتي يطلق عليها اسم 'مراكز الأبنية التذكارية.

[9] / **المادة (1) من اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لسنة 1972م:** التراث الثقافي هو: الآثار: الأعمال المعمارية، وأعمال النحت والتصوير على المباني، والعناصر أو التكاوين ذات الصفة الأثرية، والنقوش، والكهوف، ومجموعات المعالم التي لها جميعاً قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ، أو الفن، أو العلم.، المجمّعات: مجموعات المباني المنعزلة أو المتصلة، التي لها بسبب عمارتها، أو تناسقها أو اندماجها في منظر طبيعي، قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ، أو الفن، أو العلم،، الموقع: أعمال الإنسان، أو الأعمال المشتركة بين الإنسان والطبيعية، وكذلك المناطق بما فيها المواقع الأثرية، التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة النظر التاريخية، أو الجمالية، أو الاثنولوجية، أو الانتربولوجية.

ثانياً: تجريم الاتجار والتهريب:

أ/ في القانون الوطني:

يُعد قانون الآثار اليمني الذي صدر في العام 1994 وتعديله في العام 1997 من أهم القوانين التي صدرت في سبيل الاهتمام بالموروث الثقافي الأثري والتاريخي وما يتعلق به من آثار ثابتة ومنقولة[10]، حيث يُبين القانون الجهات المسؤولة عن عملية الاهتمام والمتابعة لكافة الأعمال الأثرية، وكذلك متابعتها محلياً ودولياً في حال النهب أو الاتجار، إلا أن هذا القانون يحتاج إلى تعديلات جديدة لمواكبة الأعمال التي تمسُّ القطاع الثقافي وخاصة الأثر، من نبشٍ وتدميرٍ ونهبٍ وتهريب.

قبل تعديل القانون في العام 1997 كان يُسمح بممارسة المتاجرة بالقطع الأثرية وبيعها سواءً لمشترين من داخل اليمن أو خارجه ولكن ضمن شروط معينة كان قد وضعها القانون (21) لعام 1994 ومنها: تحديد أوصاف القطعة، وتحديد اسم المشتري، وأخذ إقرار بعدم تصدير القطع إلا بعد الحصول على إذن من السُّلطة الأثرية، وأن يوثّق ذلك بسجل خاص وفق مواصفات خاصة[11].

كما نص القانون نفسه على أنه يحقُّ للسُّلطة الأثرية سحب إذن المتاجرة لأيّ تاجر يثبت عليه أيُّ مخالفة من المخالفات التي نصَّت عليها مواد القانون ولها أن تلغيه في حالة التكرار، ووضح القانون طريقة تصفية الآثار من أيّ تاجر عبر وسيلتين: إما أن تعود ملكيتها وحيازتها للدولة مقابل تعويض مناسب يُدفع للمالك، أو أن تبقى مع المالك وورثته شريطة أن يتم تسجيلها في سجل الدولة مع عدم جواز تصديرها أو التصرُّف بها من بيع ونقل وترميم إلا بإذن من السلطة نفسها[12].

---

[10] / صدر في الجمهورية اليمنية قانونان مهَّمان للحفاظ على الآثار والممتلكات الأثرية والتاريخية وهما:
1- قانون رقم (8) لسنة 1997م بتعديل بعض مواد القرار الجمهوري بالقانون رقم (21) لسنة 1994م بشأن الآثار.
2- قانون رقم (16) لسنة 2013م بشأن المحافظة على المدن والمناطق والمعالم التاريخية وتراثها الثقافي العمراني.

[11] / **المادة (30) من القانون (21) لسنة 1994م :** يجب على تاجر الآثار عند مباشرة نشاطه أن يبلغ السلطة الأثرية بكل أثر يبيعه مع تحديد أوصافه وبيان اسم المشتري وإذا كان المشتري من الأجانب غير المقيمين أو من المقيمين الراغبين في تصدير الأثر فلا يتم عقد البيع إلاَّ بعد الحصول على ترخيص بالتصدير وفيما عدا هؤلاء يجب على التاجر أن يحصل من المشتري على إقرار كتابي بعدم تصدير الأثر قبل الحصول على موافقة بذلك من السلطة الأثرية وإخطار المتجر بذلك ، كما يلتزم بمسك سجلات وفقاً للمواصفات والشروط التي يصدر بها قرار من الوزير .

[12] / **المادة (31) من القانون (21) لسنة 1994م:** يحق للسلطة الأثرية في حالة ارتكاب التاجر لمخالفة أن تسحب منه إذن الاتجار بالآثار لفترة تحددها وفقاً لجسامة المخالفة، ولها أن تلغيه في حالة تكرار المخالفة ولها ألاَّ تجدده وفي حالة عدم تجديد الإذن أو إلغائه تصفى الآثار التي في حيازة التاجر بإحدى الوسيلتين الآتيتين:
أ- أيلولتها إلى الدولة مقابل تعويض مناسب يدفع له.
ب- أن تستمر الآثار في حيازة التاجر أو ورثته على أن تسجل باسمه أو أسماء ورثته في سجل لدى السلطة الأثرية مع عدم جواز بيعها أو نقلها أو ترميمها إلاَّ بإذن خاص من السلطة المختصة، وتكون هذه الآثار خاضعة لرقابة السلطة الأثرية من حين لآخر للتأكد من سلامتها وعدم التصرف فيها.

وفيما عدا التجاوز الذي يقوم به التاجر فقد بين القانون أيضاً أنه يحق للسلطة الأثرية اقتناء وتملُّك أي قطعة أثرية بإحدى وسيلتين وهما: إما عن طريق الشراء بالتراضي، أو عن طريق الاستملاك مقابل تعويض عادل[13].

على الرغم من أن القانون الصادر في العام 1994 سمح بالمتاجرة بالقطع الأثرية في محاولة لتنظيمها ومنع أي عملية تصدير للخارج إلا عبر السلطات الأثرية، إلا أنه أعطى صلاحيات للوزير تسمح له بإصدار قرار التصدير، وقيد تلك الصلاحيات بوجوب قبول أو رفض السلطة الأثرية لقرار التصدير بل ومنحها الحق في ذلك مع تحديد الغرض من التصدير وفق نماذج توضح تفاصيل هذه الإجراءات، ويحق لها أن تشتري ما ترغب به من الآثار الواردة في طلب الترخيص بالسعر نفسه أو بالسعر الذي تقدره اللجنة المختصة[14].

نظراً لما آلت إليه القطع الأثرية اليمنية وخروجها من اليمن تحت ذرائع عدة أهمها الثغرات التي جاءت في القانون السابق وسمحت بتجارة الآثار، كان على السلطة الأثرية آنذاك أن تعمل على إيقاف هذا العبث، حيث تم في العام 1997 تعديل بعض نصوص القانون (21) لسنة 1994 وإلغاؤها بموجب القانون رقم (8) لسنة 1997، الذي نصّت مادته رقم (2) على إلغاء المادة (30) والمادة (31) للقانون السابق اللَّتين كانتا تسمحان وتنظمان عملية المتاجرة[15]، كما عملت تعديلات القانون الجديد على إيقاف تجار الآثار ومنع الاتجار بالآثار بشكل كامل مع وضع عقوبات لمن يخالف ذلك.

نصَّت المادة (29) من القانون رقم (8) لسنة 1997 على حظر الاتجار بالممتلكات الثقافية الوطنية سواء كانت مسجلة أو غير مسجلة لدى السُّلطات الأثرية، كما منعت المادة نفسها نقل ملكيتها إلا في ظل أحكام القانون الجديد[16].

أكد القانون الجديد على أحقية الهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات في اقتناء أي قطعة أثرية موجودة لدى أي فرد أو جهة إما عن طريق الإهداء أو التراضي أو عن طريق دفع مبلغ مالي كتعويض عادل لمالك القطعة[17].

[13] / **المادة (32) من القانون (21) لسنة 1994م:** للسلطة الأثرية الحق في اقتناء أي أثر من الآثار الموجودة في حوزة التاجر إما عن طريق الشراء بالتراضي أو عن طريق الاستملاك مقابل تعويض عادل.

[14] / **المادة (33) من القانون (21) لسنة 1994م:** يحظر تصدير الآثار ومع ذلك يجوز بقرار من الوزير التصريح بالتصدير وفقاً لنموذج خاص يصدر به قرار من الوزير ويجب أن يتضمن هذا النموذج أن للسلطة الأثرية الحق في إجازة التصدير أو رفضه وفي أن تشتري ما ترغب في شرائه من هذه الآثار بالسعر الذي قدّر في طلب ترخيص التصدير أو بالسعر الذي تقدّره اللجنة المختصة بدراسة طلبات تصدير الآثار.

[15] / **المادة (2) من القانون (8) لسنة 1997م:** تلغى المواد (30، 31) من القانون رقم (21) لسنة 1994م.

[16] / **المادة (29) من القانون (8) لسنة 1997م:** يحظر الاتجار بالآثار المنقولة أو التصرف في ممتلكات ثقافية وطنية المسجل منها وغير المسجل لدى الهيئة أو نقل ملكيتها خلافاً لأحكام هذا القانون.

[17] / **المادة (32) من القانون (8) لسنة 1997م:** للهيئة الحق في اقتناء أي أثر من الآثار الموجودة في حوزة أي فرد أو جهة إما عن طريق الإهداء أو التراضي أو عن طريق الاستملاك مقابل تعويض عادل.

حظر القانون الجديد التصدير، ومنع خروج عينات للتحليل إلا بقرار مشترك من رئيس الهيئة ووزير الثقافة لأغراض محددة هي الصيانة والترميم، أو العرض والإعارة المؤقتة، مع اتخاذ كافة التدابير القانونية التي تضمن عودة هذه القطع[18].

كما قيَّد القانون الجديدُ صلاحيات السلطة الأثرية في إهداء أي قطعة أثرية إلا في أضيق الحدود، وبشرط أن تكون القطعة مسجَّلة في سجلات الدولة ويوجد مثيل لها من حيث المادة والصنع والدلالة التاريخية والقيمة الفنية، ولا يكون الإهداء إلا بقرار من مجلس الوزراء بناءً على عرض مقدم من وزير الثقافة[19].

نصوص القانون الجديد في مضمونها حدت نسبياً من الاتجار والبيع للقطع الأثرية اليمنية، وخففت عملية خروجها من اليمن، إلا أن العقوبات التي طرحت فيها لم تكن بالشكل المطلوب والمؤمَّل، لأنها لم ترتقِ لتكون رادعاً كافياً لكل من يعمل في تهريب الآثار والاتجار فيها.

المادة (37) حددت عقوبة أي شخص يقوم بعملية تهريب للآثار أو شارك فيها بإحدى ثلاث عقوبات: الأولى بالحبس لمدة لا تزيد عن خمس سنوات، والثانية مالية لا تقل عن مائة ألف ريال، أما الثالثة فهي تنفيذ العقوبتين معاً، وفي جميع الحالات يتم الحُكم أيضاً بمصادرة القطع الأثرية التي تم تحريزها وكل الأشياء المستخدمة في تنفيذ الجريمة[20].

هذه العقوبات ما زالت تمثل عاملاً مساعداً لتجار الآثار والأفراد والجماعات التي تعمل على نبش وتهريب الآثار من مختلف المناطق اليمنية، ولم ينص القانون أيضاً على آلية عمل السلطات الأثرية في المطالبة بأي قطع أثرية موجودة في الدول الأجنبية والتي تم تهريبها وإخراجها في الفترات الماضية.

[18] / **المادة (33) من القانون (8) لسنة 1997م:** يحظر تصدير الآثار ومع ذلك يجوز بقرار من رئيس الهيئة التصريح بالتصدير للعينات الأثرية والثقافية والطبيعية بغرض التحليل وبقرار من الوزير للمواد الأثرية والثقافية بغرض الصيانة والترميم أو العرض والإعارة المؤقتة وفقاً لنماذج خاصة يصدر بها قرار من الوزير، ويجب أن يتضمن هذا النموذج أن للهيئة الحق في إجازة التصدير أو رفضه بعد اتخاذ كافة الإجراءات القانونية.

[19] / **المادة (35) من القانون (8) لسنة 1997م:** يحظر على السلطة الأثرية إهداء الآثار إلاَّ في أضيق الحدود ولتحقيق مصلحة عامة وبشرط أن يكون الأثر منقولاً ومسجلاً ومما يمكن الاستغناء عنه لوجود ما يماثله من حيث المادة والصنع والدلالة التاريخية والقيمة الفنية، ويتم ذلك بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير.

[20] / **المادة (37) من القانون (8) لسنة 1997م:** يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن خمس سنوات أو بغرامة لا تقل عن قيمة الأثر المهرب حسب تقدير الهيئة على أن لا يقل المبلغ عن مائة ألف ريال أو بالعقوبتين معاً كل من هرب أو أشترك في تهريب أثر إلى خارج الجمهورية مع الحُكم بمصادرة الأثر محل الجريمة وكذلك الأشياء المستخدمة في تنفيذ الجريمة.

ب/ في القانون الدولي:

سعى المجتمع الدولي إلى عقد مؤتمرات واجتماعات لتخرج في أغلبها باتفاقيات دولية يتم التوقيع عليها لفرض حماية دولية للآثار والممتلكات الثقافية، وخاصة أثناء النزاعات المسلحة في سبيل الحد من تضررها واستخدامها كأغراض عسكرية إما في التحصين أو أي عمل آخر.

محاولات عديدة ومؤتمرات ولقاءات كثيرة عقدتها الدول في سبيل عمل قوانين ونصوص للحفاظ على التراث الثقافي، وتُعد اتفاقية لاهاي 1907 من الاتفاقيات الأولى التي وضعت قوانين وأعراف حماية الآثار أثناء النزاعات، تلاها معاهدة (فرساي) ومعاهدة (سان جيرمان) 1919 اللتان تضمنتا لأول مرَّة أحكاماً لاستعادة الأعمال الفنية والمحفوظات والتُحف الأثرية والتاريخية[21].

ويمثل ميثاق واشنطن 1935 أولى الخطوات الدولية لحماية الممتلكات الثقافية على الرغم من أنه لا يشمل كل جوانب وأنواع الممتلكات الثقافية، إلا أن أهميته تتمحور في أنها أُبرِمَ إقليمياً بين الأمريكيتين كخطوة لحماية بعض أشكال الممتلكات الثقافية أثناء الحرب وزمن السلم.

اتفاقيات جنيف 1949 الأربع وبروتوكولاتها - والتي تمثل القانون الدولي الإنساني - كانت أكثر توضيحاً وحماية للآثار؛ لأنها حظرت الأعمال العدائية - خاصة أثناء النزاعات - ضد الآثار والأعمال الفنية وأماكن العبادة التي تشكّل التراث الثقافي لأي بلد.

اتفاقية لاهاي 1954 والبروتوكولان الأول والثاني الخاصان بها 1999 تعتبر أول صك دولي وأبرز الاتفاقيات التي اهتمت بوضع أحكام خاصة للممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة، عبر توضيح نوعية الحماية للآثار أثناء النزاعات حيث قسمت هذه الحماية إلى ثلاثة أقسام: الحماية العامة، والحماية الخاصة، والحماية المعززة، كما وزعت مسؤولية الحماية بين الدول الأطراف في أي نزاع مسلح، وألزمتها باتخاذ كافة الإجراءات التي تضمن حماية الآثار وعدم الاعتداء عليها[22].

---

[21] / Dghalia.pdf (univ-tlemcen.dz)

[22] / نصت اتفاقية لاهاي 1954على مبدأين مهمين وأساسيين في تعامل أطراف النزاع مع الممتلكات الثقافية في حالات النزاع وهُما: الوقاية والاحترام، ويتمثل مبدأ الوقاية في وقاية الممتلكات الثقافية عبر اتخاذ كافة التدابير المناسبة منذ وقت السلم لتجنب أي أضرار قد تحدث لاحقاً في حالة النزاع، ومن أمثلة ذلك تجنب إقامة أي مظاهر عسكرية على مقربة من الممتلكات الثقافية وفي حال الضرورة فتعمل الدولة على نقل هذه الممتلكات إذا كان ممكناً نقلها.
أما مبدأ الاحترام فيُقصد بها احترام أطراف النزاع لكافة الممتلكات الثقافية سواءً الموجودة على أرضها أو أراضي الأطراف الأخرى، ويكون ذلك عبر الامتناع عن استهداف هذه الممتلكات وأيضاً عبر عدم استعمال هذه الممتلكات لأي غرض عسكري من شأنه أن يعرضها للتدمير أو قد يشكل عليها أي نوع من أنواع الخطر أثناء النزاع.

يُصنِف القانون الدولي أنواع النزاعات إلى قسمين أساسيين هُما: نزاع ذو طابع دولي ويكون بين دولتين أو أكثر، ونزاع غير دولي وهو الذي يكون داخل الدولة، بين الدولة ورعاياها، وفي جميع الحالات فإن الاتفاقيات الدولية وأبرزها اتفاقية لاهاي 1954 وبروتوكولاتها واتفاقيات جنيف 1949 الأربع وبروتوكولاتها تلزم جميع الأطراف بتحييد الممتلكات والأعيان الثقافية وحمايتها وضمان سلامتها من أي استخدام او استهداف، ويشمل ذلك - بطبيعة الحال - النبش والتهريب الذي قد يستغله أيُّ طرف أو أيُّ مجموعات أخرى.

تُعد اتفاقية عام 1970 بشأن وسائل الحظر والحيلولة دون استيراد وتصدير ونقل الملكية الثقافية بصورة غير مشروعة من الاتفاقيات المهَّمة أيضاً؛ لأنها تحث الدول الأطراف على اتخاذ تدابير لحظر ومنع الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، وتوفر إطاراً مشتركاً للدول الأطراف بشأن التدابير التي يتعين اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل الممتلكات الثقافية.

وتولي الاتفاقية أهمية محورية لمسألة إعادة الممتلكات الثقافية وردّها، ولا تقتصر رسالتها على صون هوية الشعوب والإبقاء على تاريخها، بل يقع على عاتقها أيضاً وبشكل أساسي مسؤولية حماية هذه الهوية والذود عنها، والارتقاء بالمجتمعات السلمية التي تكفل في نهاية المطاف تعزيز روح التضامن وتوطيدها[23].

استهداف الآثار التاريخية يعد من الانتهاكات الجسيمة وجرائم الحرب بحسب "نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية" المعتمد في روما في 17 يوليو 1998، وقد حدد هذا النظام الاختصاص للمحكمة فيما يتعلق بهذه الجرائم، ولا سيما عندما تُرتكب في إطار خطة أو سياسة عامة أو في إطار عملية ارتكاب واسعة النطاق لهذه الجرائم.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (A/RES/73/130) الصادر في 13 ديسمبر 2018 بعنوان *"إعادة أو ردّ الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية"* يُعد من أهم القرارات الملزمة لجميع أعضاء الجمعية العامة، حيث أكد القرار واجب الالتزام بنصوص الاتفاقيات الدولية المعنية بمنع ومكافحة الاتجار بالممتلكات الثقافية، وأهابت الفقرة رقم (5) منه بجميع هيئات ومنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها والمنظمات الحكومية الدولية أن تعمل جنباً إلى جنب مع (اليونسكو) في مسألة إعادة وردّ الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية[24]، وأكد القرار

[23] / النصوص القانونية المتعلقة بالاتجار غير المشروع(unesco.org)

[24] / نصت الفقرة (5) من القرار A/RES/73/130 على الآتي: *"تهيب بجميع هيئات منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها ذات الصلة وسائر المنظومات الحكومية الدولية ذات الصلة أن تعمل بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، في إطار ولايتها بالتعاون مع الدول الأعضاء، على مواصلة النظر في مسألة إعادة أو ردّ الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية وتقديم الدعم المناسب لذلك"*

في مجملهِ أهمية الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية التراث بمختلف أنواعه، ووجوب اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية هذه الممتلكات وإعادتها لبلدانها الأصلية[25].

في العام 2022 عملت (اليونسكو) وبدعم من الاتحاد الأوروبي على إصدار دليل يختص بالاتفاقيات المعنية بالجرائم المتعلقة بالممتلكات الثقافية أسمته "اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية" وهو أداة تتوجّه للقضاء وإنفاذ القانون في أوروبا، ويمتاز هذا الدليل بأنه يوضح كافة الاتفاقيات والعهود التي تجرّم استيراد واقتناء وتسويق الممتلكات الثقافية المنهوبة أو التي تم تصديرها بشكل غير قانوني[26].

المجلس الدولي للمتاحف (ICOM) يقدّم مدونة أخلاقيات تمنع المتاحف من اقتناء الممتلكات والقطع الثقافية المنهوبة أو المصدَّرة بطريقة غير مشروعة أو توثيقها أو عرضها، كما أنه شجع عدداً من المتاحف على توخي القواعد الأخلاقية في ما يتعلق بمقتنياتهم. ويحدد هذا القانون -الذي اعتُمد في عام 1986 ونُقّح في عام 2006- القيم والمبادئ المشتركة بين المجلس الدولي للمتاحف (ICOM) ومجتمع المتاحف في جميع أنحاء العالم. ويمثّل أداة مرجعية تُرجمت إلى 36 لغة، ويرسم الحد الأدنى من معايير الممارسات والأداء المهني للمتاحف وموظفيها. ومن خلال الانضمام إلى المجلس الدولي للمتاحف، يلتزم كل عضو بالامتثال لهذه المدونة [27].

[25] / Normal.dot (un.org)

[26] / اتفاقية مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية: أداة تتوجّه للقضاء وإنفاذ القانون في أوروبا - UNESCO Digital Library

[27] / مدونة الأخلاقيات(unesco.org)

نماذج وتجارب دولية:

بعض الدول العربية مثل العراق وسوريا عاشت ويلات الحروب والاحتلال، ودول أخرى لم تتعرض لأي احتلال مثل مصر عانت جميعها من العبث بممتلكاتها الثقافية وازدهار تجارة الآثار فيها وعمليات النبش والتهريب لممتلكاتها الأثرية التي أصبحت في مختلف دول العالم. هذه الدول على الرغم من المعاناة إلا أنه كان لها تجارب إيجابية لاستعادة بعض هذه الممتلكات عبر إجراءات معيّنة يمكن الاحتذاء بها والاستفادة منها وعكسها على واقعنا في اليمن.

يُعد قانون الآثار المصري الصادر عام 1983 وتعديلاته تجربة جيدة حيث ينص القانون على أنَّ ***جرائم الاعتداء على الآثار أو الاتجار فيها لا تسقط بالتقادم"*** [28]، وهذا ما مكّن السلطات الأثرية المصرية من استعادة الكثير من القطع حتى بعد مرور عقود من الزمن على الرغم من وجودها في متاحف عالمية.

في العراق الذي عانى من سرقة نحو (15) ألف قطعة أثرية من متحف بغداد فقط إلى جانب سرقة (32) ألف قطعة من (12) ألف موقع أثري بعد الغزو الأميركي في 2003، لم يقف مكتوف الأيدي بل عمل على متابعة هذه القطع واسترجاع الكثير منها، ومن أبرز عمليات الاسترجاع للقطع الأثرية ما أعلن عنه في العام 2021 بعد قيام السلطات العراقية بأكبر عملية استرداد لآثار وكنوز ثقافية عراقية مهربة، حيث استرجعت نحو (17) ألف قطعة أثرية نفيسة من الولايات المتحدة الأميركية ـ الدولة التي احتلت العراق ـ عبر خطوات وإجراءات قانونية لتُعيد بذلك ممتلكات ثقافية عراقية إلى وطنها الأصل[29].

كذلك سوريا التي تعرضت لسنوات طويلة من الحرب وعملت فيها الجماعات الإرهابية على تهريب الآثار وبيعها كمصدر أساسي لتمويل عملياتها الإرهابية داخل سوريا وخارجها، استطاعت استعادة آلاف القطع من مختلف أنحاء العالم عبر تزويد المنظمات الدولية المعنية بحماية الممتلكات الثقافية العالمية كاليونسكو والإيكروم والإنتربول الدولي بالصور والوثائق عن القطع الأثرية المسروقة، وطلبت من تلك المنظمات التعاون والتنسيق لاسترداد كل القطع الأثرية السورية المهرَّبة إلى الخارج، وذلك بتصوير القطع وتوثيقها الكترونياً. وقد أعلنت سوريا في منتصف العام 2015 استعادة (6000) قطعة أثرية سورية قام إرهابيون بتهريبها إلى الخارج، منها (69) قطعة أثرية و (8) لوحات فسيفساء تمت استعادتها من لبنان[30].

[28] / قانون الآثار المصري الصادر عام 1983 وتعديلاته

[29] / العراق يستعيد 17 ألف قطعة أثرية من الولايات المتحدة - فرانس 24(france24.com)

[30] / استعادة قطع أثرية سورية مسروقة(dnnar.com)

- **قرارات دولية وأممية:**

في الحالة اليمنية من الممكن العمل على إستصدار قرار من مجلس الأمن الدولي لإعادة كافة الممتلكات الثقافية المنهوبة من اليمن على غرار ما حصل في سوريا والعراق (2015-2017) حين أصدر مجلس الأمن ثلاثة قرارات مهمة عزز فيها ملكية هذه الدول للقطع الأثرية المنهوبة، وجرَّم نهبها والاتجار فيها من قِبَلِ المجموعات المسلحة وأي دول أخرى.

القرار (2199) لعام 2015 نصَّ على إدانة التدمير الذي تعرض له التراث الثقافي في العراق وسوريا، كما نصَّ على تشديد العقوبات المالية المفروضة على الجماعات الإرهابية، لتعطيل أنشطتها الإرهابية، والعمل على تجميد مصادر تمويلها التي منها أعمال النهب والتهريب والاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية[31]، كما أكد القرار منع الاتجار بهذه الممتلكات ولزوم اتخاذ التدابير المُلزمة بخصوص الممتلكات الثقافية التي يُشتبه في أنّها قد نُقِلت بصورة غير مشروعة من سوريا بعد مارس 2011.

كان القرار (2253) لعام 2015 في صالح سوريا والعراق، حيث ألزم جميع الدول بالإبلاغ عن أيّ ممتلكات ثقافية آتية من العراق وسوريا وتمت مصادرتها وتقديم تقرير عن نتائج الإجراءات المتخذة ضدّ مهربي الآثار الذين يموّلون تنظيم داعش وجبهة النصرة والقاعدة وشركاءهم.

وعزّز مجلس الأمن تدابير حماية الممتلكات الثقافية في سوريا والعراق بإصداره القرار (2347) لعام 2017 الذي نص على *"التعاون الدولي في تدابير منع الجريمة والعدالة الجنائية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالممتلكات الثقافية"*، كما نص على إدانة التدمير للتراث الثقافي ونهب وتهريب الممتلكات الثقافية وإدانة *"الحملات الممنهجة للتنقيب غير القانوني عن الممتلكات الثقافية ونهبها والسطو عليها"*.

القرار (2347) أكد أن استهداف الممتلكات الثقافية والآثار التاريخية *"قد تشكل جريمة حرب وأن مرتكبي هذه الهجمات يجب تقديمهم إلى العدالة"*. كما أكد القرار على عدد من النقاط الملزمة لكافة الدول بحظر الاتجار بالممتلكات الثقافية أو نقلها من كافة مناطق النزاعات، وطالب بالعمل على اتخاذ كافة الإجراءات بإعادة المنهوبات الثقافية بالتعاون مع المنظمات والجهات المعنية.

يكمن الحل في تضافر الجهود المحلية والدولية للقضاء على الاتجار بالممتلكات الثقافية وتجريم من يقوم بها في أي دولة وفي أي بقعة؛ لأن هذه الممتلكات تُعبِّر عن تاريخ وإرث خاص بأصحابها ولا يحق لأي شخص التصرف بها.

[31] / S/RES/2199 (2015) | مجلس الأمن - الأمم المتحدة (un.org)

مركز الهدهد للدراسات الأثرية
Al Hudhud Center for Archaeological Studies

الفصل الثاني:

الآثار اليمنية بين الكشف والتهريب

شغف العالم بالآثار اليمنية:

ظهرت البدايات الأولى لتهريب الآثار اليمنية منذ بدء رحلات الاستكشاف التي قام بها العديد من المستكشفين الذين زاروا اليمن بُغية التعرف عليها وما تحويه من وثائق وكنوز وآثار منذ القرن الثامن عشر الميلادي، وكان لهم النشاط الكبير في اكتشاف اليمن وآثاره. وكانت أول بعثة أوروبية وصلت إلى اليمن عام 1763، تتكون من خمسة علماء من الدنمارك والسويد وألمانيا، برئاسة الدنماركي "نيبور"، الذي سجل ودوّن في مذكراته كل ما صادفه من آثار، وبفضل هذه البعثة وما كتبه "نيبور"، اتسع المجال بشكل أكبر للرحلات إلى اليمن للبحث عن هذه الآثار التي ذكرها "نيبور".

منذ ذلك الوقت بدأ تسريب قطع الآثار اليمنية إلى خارج اليمن عبر من وصل من الرحَّالة والباحثين، وبدأ ما يعرف بالتجارة النشطة لبيع الآثار من قِبَلِ المواطنين للرحالة الأجانب، وبدأت هذه القطع بالظهور في المتاحف، وخاصة فترة الاستعمار البريطاني، فقد اشترى الضابط الإنجليزي "كوجلان" (25) لوحة برونزية وتمثالاً صغيراً وضعت في المتحف البريطاني، وأعلن "بيرد" عام 1844 عن خمسة نصوص اشتريت من عدن. وطغت فيما بعد موجة عمياء لبيع الآثار أثناء الاحتلال العثماني لليمن في القرن التاسع عشر اليلادي، حيث شجع الموظفون الأتراك على ذلك بشراء القطع الأثرية من المواطنين التي وضعت بعضها في المتحف العثماني بإسطنبول[32]، والبعض الآخر وصل إلى المتاحف العالمية.

يأتي بعد ذلك العديد من الرحلات إلى اليمن، ومن أهم هذه الرحلات رحلة عام 1810 حيث وصل إلى اليمن العالم الألماني "اولريش سيتزن" للبحث عن النقوش التي ذكرها "نيبور". وفي عام 1835 وصل ضباط إنجليز بقيادة الكابتن "ولستد" إلى اليمن، في مهمة كلفوا بها بغية استكشاف موانئ اليمن، فقام "ولستد" بنسخ نقش حصن الغراب في ميناء قنا والمعروف اليوم باسم بير علي، واكتشف "كروتندن" آثار حصن نقب الهجر (مدينة ميفعة) التي كانت تعد العاصمة الجنوبية لمملكة حضرموت، وفي عام 1836 وصل الفرنسي (أرنو) إلى مارب، وتكمن أهمية هذه الرحلة في أنها أول رحلة تصل إلى هذه المدينة، وفي عام 1869 زار الفرنسي "هاليفي" العديد من المناطق في اليمن بما في ذلك مارب ونجران والجوف، ويعد أول أوروبي بعد عهد الروماني "اليوس جاليوس" عام 24 ق.م يصل إلى الجوف ونجران، كما قام النمساوي "لانجر" عام 1882 قام بجمع مجموعة أثرية وأرسلها إلى المتحف الشرقي في فيينا[33]، أما رحلة النمساوي "جلازر" عام (1882- 1894) إلى اليمن فكان من نتائجها أنه جمعَ عدداً من النقوش التي انتقلت فيما بعد إلى المتحف البريطاني، وحصل أيضاً على العديد من التماثيل والنقوش

[32] الشيبة، عبد الله حسن: دراسات في تاريخ اليمن القديم، مكتبة الوعي الأثري، ط 1، 1999م، ص 141-142.

[33] شايف، عبد الحكيم محمد: نبش الآثار وتهريبها وأثرهما على الممتلكات الثقافية الوطنية، مجلة الآداب، ع 32، 2014م، ص23.

ومجموعة من العملات، انتقلت جميعها فيما بعد إلى المتحف الامبراطوري الملكي في فيينا[34]، ويُعد الألماني "ليوهريش" أول أوروبي يزور شبام وسيئون وتريم عام 1893.

ومن المعلوم أن المستشرق النمساوي "الكونت لندبرج" في 1898 جمع مخطوطات عربية كثيرة بعضها يمني، ومنها ما أشار إليه في ثنايا مؤلفاته ومراسلاته مع من كان يعمل في خدمته من اليمنيين وتؤكد أنه اشترى أحجاراً منقوشة وألواحاً معدنية برونزية، ولم يعرف مصيرها حتى اللحظة[35]، وفي عام 1914 نقل المبشر الدنماركي "أولف هوير" عدداً من النقوش اليمنية القديمة، ونقل زوج ابنته "جاكوب" عدداً من القطع اليمنية إلى الهند[36].

أما ما يتعلق بالبعثات الأثرية إلى اليمن فتُعدُّ بعثة العالمين الألمانيين "كارل راثيانز" و"فون فيسمان" عام 1931 أول بعثة تقوم بعمل حفائر في اليمن في مناطق حقة همدان والنخلة الحمراء وغيمان، وفي عام 1937 كانت البعثة الأثرية الثانية برئاسة البريطانية "كاتن تومسون" في حضرموت.

لم تقتصر الرحلات والبعثات على الأوروبيين فقط، فهناك رحلات وبعثات قام بها علماء عرب منها "بعثة الجامعة المصرية" عام 1936 برئاسة الدكتور "سليمان حزين"، التي قامت ببعض الحفائر الأثرية في ناعط، وفي الفترة (1944-1945) وصل المصري "محمد توفيق" اليمن للمرة الثانية بعد زيارته الأولى عام 1936 وزار مارب وصرواح وبراقش وعاصمة مملكة معين قرناو ورسم لها مخططاً ووصفها، وفي عام 1947 وصل إلى اليمن عالم الآثار المصري "أحمد فخري" وقام برحلة أثرية من صنعاء إلى صرواح ومارب، وتوالت بعد ذلك رحلاته إلى اليمن.

في عام (1951- 1952) وصلت "البعثة الأمريكية لدراسة الإنسان" بقيادة "ويندل فيليبس"، والتي تُعد أكبر بعثة علمية تزور اليمن. قامت البعثة بالتنقيب في مدينة تمنع، ومقبرة حيد بن عقيل، ومعبد أوام (محرم بلقيس)، وانتقلت عام 1953 للتنقيب في ميناء سمهرم (خور روري)[37].

توالت بعد ذلك العديد من البعثات العلمية التي عملت في اليمن، ومن هذه البعثات: "البعثة الفرنسية" (1970-2012) والتي عملت في العديد من المواقع الأثرية التي منها على سبيل المثال: بينون، براقش، شبوة، قنا، صنعاء، وادي ضراء، زبيد، تمنع، وغيرها من المواقع. و"البعثة الألمانية" التي عملت خلال الأعوام (1978- 2008)

[34] الشيبة، عبد الله حسن: دراسات في تاريخ اليمن القديم، مكتبة الوعي الأثري، ط 1، 1999م، ص 144-146.

[35] با فقيه، محمد عبدالقادر: المستشرقون وآثار اليمن، قصة المستشرق السويدي (الكونت كارلودي لندبرج) من خلال مراسلاته مع اليمنيين، المجلد الأول 1895-1911، مركز الدراسات والبحوث اليمني، 1988، ص 67.

[36] نيلسن، ديتلف: التاريخ العربي القديم، ترجمة فؤاد حسنين، القاهرة، 1985، ص 24.

[37] للمزيد حول هذا الموضوع انظر: ناجي، سلطان: تاريخ التحريات الأثرية في اليمن، مجلة سومر، المجلد التاسع والثلاثون، الجزء الأول والثاني، المؤسسة العامة للآثار والتراث، العراق، 1983م./ كذلك انظر: الشيبة، عبد الله حسن: دراسات في تاريخ اليمن القديم، مكتبة الوعي الأثري، ط 1، 1999م.

في عدة مواقع ومن أهمها: مدينة مارب. ومن البعثات الأثرية أيضاً التي عملت في اليمن: "البعثة الإيطالية"، و"البعثة الكندية"، و"البعثة الروسية".

أمَّا فترة الاستعمار البريطاني كانت أيضاً سبباً في تخريب المواقع الأثرية وتهريب الآثار، فبعض القطع التي نُهبت من المواقع تم إيداعها في المتاحف العالمية عن طريق الاقتناء، ويذكر "بافقيه" أن ميناء عدن في هذه الفترة كان أحد المنافذ الرئيسية التي من خلالها تسربت القطع الأثرية وتم وضعها في المتاحف العالمية[38]، ومن أهم المتاحف العالمية احتواءً للقطع الأثرية اليمنية: المتحف البريطاني، متحف فيينا، المتحف الوطني في كندا، متحف روما، متحف اللوفر، ومتحف هامبورغ في ألمانيا.

إن عمليات نبش المواقع الأثرية وتدمير وتهريب آثار اليمن ليست حديثة وإنما قديمة ومستمرة، وتصاعدت معدلاتها في القرن العشرين، وفي تعليق "بافقيه" على الرسالة التي دارت بين المستشرق السويدي الكونت "لندبرج" و"الهتاري" الذي كان يعمل لدى "لندبرج" في عدن قال: "*هذه القضية تحتاج إلى تعقُّب فهي تشكل جانباً من عملية تهريب الآثار، وهي عملية انطوت على تخريب مازلنا نعاني من آثاره؛ لأنه تسبب في وجود ثغرات في التوثيق النقشي للتاريخ العربي قبل الإسلام. وهذه القضية هي أهم ما تبرزه هذه الرسائل*"[39]

ذكر العالم الفرنسي "كريستيان روبان"[40] عن مدى ما تتعرض له آثارنا من تخريب بعد زيارته للجوف: "*إن اليمنيين سجلوا الرقم القياسي بين شعوب العالم في تخريب آثارهم*" [41]. ولم يكن هذا التخريب وليد وقتنا الحاضر فقط، إذْ يقول الدكتور الشيبة عند حديثه عن سماسرة الآثار أثناء الاحتلال العثماني: "*وكان هؤلاء الناس أشد وطأة على البلاد من الغريب أعلم بخفاياها، ورب الدار أدرى بما فيها. وقد أتخموا بما صدروه من الآثار متاحف بلاد الأجنبية، وأشبعوا نهم وجشع تجارها*" [42]. والسبب في ذلك قلة الوعي والفاقة الشديدة التي يعاني منها السكان والتي أدت إلى رواج بيع الآثار بالإضافة إلى غياب السلطة المركزية في تلك المناطق.

كانت اليمن عبر التاريخ القديم مطمعاً للعديد من القوى التي حاولت أن تحتلها مثل الرومان والأحباش والفرس، وظلت مطمعاً للقوى الاستعمارية حتى العصر الحديث، وفي العقود الأخيرة مرَّت اليمن بمراحل ومتغيرات سياسية مختلفة كان من أبرزها ثورتا 1962 و1963 ثم حرب صيف 1994 وبعدها ثورتا 2011 و2014، وتعاقبت عليها أنظمة حكم مختلفة سببت في غالبها نزاعات مسلحة داخلية وخارجية، كان آخرها العدوان الذي شنته دول التحالف

[38] با فقيه، محمد عبدالقادر: المستشرقون وآثار اليمن، قصة المستشرق السويدي (الكونت كارلودي لندبرج) من خلال مراسلاته مع اليمنيين، المجلد الأول 1895-1911، مركز الدراسات والبحوث اليمني، 1988، ص 68.

[39] المرجع نفسه، ص 514.

[40] أستاذ الآثار والنقوش اليمنية القديمة في أكاديمية باريس، رئيس البعثة الفرنسية.

[41] عبدالله، يوسف محمد: أوراق في تاريخ اليمن وآثاره بحوث ومقالات، ط 2، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1990م، ص 352.

[42] الشيبة، عبد الله حسن: دراسات في تاريخ اليمن القديم، مكتبة الوعي الأثري، ط 1، 1999م، ص 142

على اليمن بقيادة السعودية والإمارات في مارس 2015 [43]- ولايزال مستمراً حتى كتابة هذا التقرير-، هذا ما أكدت عليه صحيفة "ليكسبريس الفرنسية" التي عرضت معلومات وحقائق مهمة عن الآثار اليمنية وأهميتها وكيف تتم عملية التهريب عبر تجار الآثار الذين استغلوا حالة ضعف البلد ومعاناته من حرب خارجية منذ عام 2015، مبينة أن عملية نهب الآثار التي تعاني منها اليمن أصبحت مشكلة تحدث بشكل يومي دون أن يلفت ذلك اهتمام المجتمع الدولي لهذا الإرث الكبير للحضارة اليمنية الضاربة في القِدَم.

وقد تعرضت المواقع الأثرية خلال هذه الفترة للتخريب والنبش وبتشجيع من دول التحالف، ولم يقتصر الأمر على سرقة القطع الأثرية من المواقع، بل تعدى ذلك إلى نهب مقتنيات المتاحف، كما حدث مؤخراً في متاحف: تعز، عدن، وزنجبار. أدى هذا النهب إلى رواج تجارة الآثار بشكل لم يسبق له مثيل، وانعكست آثاره في نبش وتدمير المواقع الأثرية في سبيل الحصول على الآثار (الكنوز كما يحب أن يسميها الكثير)، وتم تهريبها خارج الوطن عبر دول تحالف العدوان التي شكلت ممراً آمناً للاتجار وتهريب الآثار، حيث كشفت وثيقة سعودية أن الشرطة البريطانية طالبت السلطات السعودية بالتحقيق في قضية مهربين قاموا بتهريب قطع أثرية يمنية نادرة من السعودية إلى لندن، وبيعها في أحد أسواق بيع التحف القديمة شرقي لندن بناءً على بلاغ تقدم به المتحف البريطاني بعد أن تبين له أن تلك القطع النادرة هي آثار يمنية ومصدرها اليمن، كما أكدت الوثيقة صحة ما جاء في طلب الشرطة البريطانية من أن الموقوفين جزء من شبكة تهريب الآثار اليمنية التي تعمل على تهريبها عبر السعودية إلى دول أوروبا، وتبيعها بأسعار منخفضة مقارنة بقيمتها الحقيقية، كما اعترفت الوثيقة أنها ضبطت كمَّاً هائلاً من تلك الآثار اليمنية النادرة المنهوبة من اليمن والتي كانت موضوعة في مبنى قرب العاصمة السعودية الرياض، ولم تبين الوثيقة ما مصير تلك القطع التي تم ضبطها، وإن حاولت التملص من المسؤولية بإلصاق التهمة بأحد مرتزقتها المدعو معمر الإرياني وأن شبكة التهريب تابعة له[44].

إن ما تتعرض له الآثار اليمنية من تدمير وتهريب بشكلٍ ممنهج، هو استهداف مباشر لطمس تاريخ اليمن وهويته. فلم يكتفِ التحالف بالقصف الجوي للآثار كما حدث لمتحف ذمار الإقليمي الذي دمرته عدة غارات جوية بشكل نهائي، بل عمل على تشجيع الجماعات الإرهابية مثل القاعدة وداعش على تفجير الكثير من الأضرحة والجوامع الأثرية[45]، والأخطر من ذلك أن يتم بصورة واضحة تغييب اسم اليمن عن الكثير من القطع والمخطوطات اليمنية ونسبها إليهم، ذلك ولاشك هو الاستهداف الواضح لليمن أرضاً وإنساناً وحضارةً.

[43] / عملية عاصفة الحزم - ويكيبيديا(wikipedia.org)

[44] https://saudileaks.org/

[45] / يمكن الرجوع إلى تقرير "هوية اليمن الأثرية والتاريخية بين التدمير والتهجير" الذي يوضح جرائم استهداف تحالف العدوان بقيادة السعودية للتراث الثقافي اليمني (الأثري والتاريخي) خلال 6 سنوات2015-2021م، من إصدارات مركز الهدهد للدراسات الأثرية في العام 2021. https://hudhud.org/wp-content/uploads/2021/04/000 تقرير الهوية اليمنية بين التدمير والتفجير - إبريل 2021م.pdf

من جانب آخر فأحد الأسباب في عدم الحفاظ على الآثار والقيام بالتخريب والنبش العشوائي هو قلة الوعي الأثري سواء عند المسؤولين أو المواطنين بأهمية الآثار والمواقع الأثرية، وكيفية حمايتها والحفاظ عليها، وكذلك ضعف القوانين التي تضمن حماية الموروث الثقافي، وعدم وجود عقوبات مشددة على من يقوم بتهريب الآثار والاتجار بها، مما أدى إلى تزايد نشاط تجار ومهربي الآثار.

إضافة إلى ذلك فإن أغلب القطع الأثرية التي يتم ضبطها نهبت من مواقع أثرية لا تتوفر فيها الحماية الأمنية مما يجعلها أكثر عرضة للسرقة، والسبب هنا يكمن في ضعف صلاحية السلطة الأثرية وغياب دورها في حماية تلك المواقع من التدمير والنبش والتهريب.

إن تدمير المواقع الاثرية ونبشها وتهريب آثارها ينتج عنه العديد من المخاطر أهمها: فقدان جزء من الثروة الوطنية الثقافية وضياعها، مما يسبب خسارة لمواردنا الثقافية والاقتصادية، إضافة إلى فقدان الكثير من مصادرنا العلمية في كتابة التاريخ القديم، وطمس وفقدان الهوية، وهدر الموارد السياحية، وبالتالي فقدان مصدر مهم من مصادر الاستثمار السياحي.

إن أحد الأسباب لسرقة القطع الأثرية وضياعها وتهريبها من داخل المتاحف والمخازن الرسمية خلال الفترات الماضية يعود لعدم وجود سجلات توثيق صحيحة ومكتملة لكافة القطع الموجودة فيها أو تلك القطع الموجودة ضمن مجموعات خاصة يملكها أشخاص أو مؤسسات، وهذا الأمر يحتاج إلى تضافر الجهود ودعمها وإيجاد فرص التمويل اللازمة للعمل على إيجاد قاعدة بيانات أثرية لجميع القطع والممتلكات الثقافية الثابتة والمنقولة.

من المعروف أن رسالة المتحف تقوم على نشر كل ما يتعلق بالحضارات وثقافتها، عبر عرض مخلفاتها المادية التي تعرف بالآثار، والتي من خلالها تعمل المتاحف على توعية الجمهور العام بأهميتها، وتخلق وعياً جمعياً لدى العامة بضرورة الحفاظ عليها، لأنها إرث الأجداد الذي يعكس نشاطهم وتجاربهم الحضارية في كافة جوانب الحياة. كما يستفيد منها علماء التاريخ في معرفة الأنماط والأدوار الحضارية التي مرَّت بها البشرية وتسلسلها الزمني الدقيق الذي تقدمه تلك القطع الأثرية. والمتاحف اليمنية لا تختلف في دورها ورسالتها عن بقية المتاحف من خلال محتوياتها التي ضمَّت العديد من القطع الأثرية المتنوعة للحضارة اليمنية القديمة لممالك: سبأ، أوسان، معين، قتبان، حضرموت، حمير.

وفي سبيل تحقيق ذلك أنشئت العديد من المتاحف اليمنية والتي بلغ عددها (32) متحفاً، ما بين متاحف عامة وشعبية وحربية وتعليمية وغيرها[46]، وقد تعرض الكثير منها في العقد الأخير وعلى فترات مختلفة منه إما للإهمال والاغلاق، أو للقصف الجوي بسبب تحالف العدوان عام 2015، والبعض الآخر تعرض للعبث والسرقة ليس في العقد الأخير فقط، وإنما في فترات سابقة، نوجز بعضاً منها:

متحف عدن والذي تعرض للسرقة أكثر من مرة: ففي عام 1994 تم سرقة حوالي (60) قطعة أثرية ذهبية وفضية منه[47]، وعام 2009 سرقت منه (858) عملة أكسومية و(326) مسكوكة رومانية[48]، وفي العام 2019 تم ضبط أكثر من (60) جنبية إلى جانب سيوف أثرية في نقطة أمنية بمحافظة لحج بعد سرقتها وتهريبها من المتحف، كما تعرض هذا المتحف لسرقة أخرى في العام 2013 ولم يُعرف تفاصيل القطع المسروقة أو عددها[49].

في عام 2007 تعرض متحف العود لسرقة (48) قطعة أثرية[50]، وفي العام 2012 تعرض متحف زنجبار في أبين، ومخزن الحوطة في لحج، لنهب محتوياتهما من القطع الأثرية خلال مواجهات مع مسلحي جماعة تنظيم القاعدة [51].

في مارس 2013 تعرض متحف المكلا للسرقة، ومن أهم المقتنيات التي تم سرقتها كرسي عرش السلطان القعيطي[52]، وفي شهر أكتوبر من العام نفسه تعرض المتحف الوطني في صنعاء لسرقة (7) سيوف و(4) رقوق قرآنية، أعلن فيما بعد عن استعادتها[53].

[46] شايف، عبد الحكيم محمد: المتاحف اليمنية الواقع والتطور، تحت النشر.
[47] https://www.youtube.com/watch?v=I_5FicXUNhs
[48] الاثار تكشف عن تفاصيل جريمة سرقة العملات الذهبية من متحف عدن !! - سبأنت - وكالة سبأ(saba.ye)
[49] https://www.mda-press.net/news/148
[50] http://almethaq.net/news/news-5528.htm
[51] https://www.mda-press.net/news/148
[52] لصوص يسرقون قطع أثرية ثمينة من متحف المكلا - سبأنت - وكالة سبأ(saba.ye)
[53] وزير الثقافة يعلن استعادة مسروقات المتحف الوطني بصنعاء من السيوف الأثرية - سبأنت - وكالة سبأ(saba.ye)

نماذج من الآثار اليمنية المهربة:

في السنوات الأخيرة أثارت بعض وسائل الإعلام قضية تهريب الآثار اليمنية ووصولها إلى مناطق مختلفة من العالم، ولعل أبرز ما أثير هو موضوع المخطوطة العبرية التي ظهرت في وسائل الإعلام الصهيونية عبر وكالات أخبار عالمية منها الألمانية والفرنسية والتي كشفت أنه تم إخراج المخطوطة في مارس 2016 من مدينة ريدة بمحافظة عمران اليمنية مع مجموعة من اليهود الذين تم تهريبهم إلى الكيان الصهيوني عبر عملية جوية "سرية" ضمن العملية الكبرى التي انطلقت في العام 1989 والتي عُرفت باسم "بساط الريح"[54]، هذه المخطوطة العبرية يقدر عمرها بأكثر من 500 عام ـ بحسب الوكالة ـ وظلت في اليمن حتى إخراجها[55]، وقد ظهر مقطع فيديو لرئيس وزراء الكيان الصهيوني "بنيامين نيتيناهو" وإلى جواره حاخام اليهود في اليمن وطفل يمني من أصول يهودية، وهم يستعرضون المخطوطة القديمة ويقرأون محتوياتها، كما وضحت الوكالة اليهودية أن هذه العملية تمت بمساعدة أمريكية[56].

رئيس وزراء الكيان الصهيوني وفي يده المخطوطة المهربة من اليمن مع مجموعة من يهود اليمن الذين تم تهريبهم ـ المصدر موقع Times of Israel

54 / عملية بساط الريح - ويكيبيديا(wikipedia.org)

55 / وكالة يهودية: إسرائيل تنقل سرا يهوداً موجودين باليمن | أخبار DW عربية | أخبار عاجلة ووجهات نظر من جميع أنحاء العالم21.03.2016 | DW |

56 / 17 Yemenite Jews secretly airlifted to Israel in end to 'historic mission' | The Times of Israel

شخصيات بارزة من دولة قطر أيضاً كان لهم مشاركة في اقتناء التحف والآثار اليمنية القديمة بعد نهبها وإخراجها من اليمن، ففي منتصف شهر فبراير 2021م عرض موقع "فرانس تي في إنفو" تحقيقاً مصوراً عن تمثال برونزي يمني عُرض في فونتينبلو (فرنسا) في العام 2018، ثم انتقل لعرضه في طوكيو عاصمة اليابان. التحقيق الذي عُرض باللغة الفرنسية بعنوان "من فونتينبلو إلى طوكيو - عرض للوعل البرونزي المنهوب من اليمن"[57] أكد أن التمثال المعروض تم نهبه من أحد المعابد اليمنية القديمة خلال الفترة الأخيرة ـ أي خلال فترة العدوان ـ عبر مجموعات تقوم بالنبش العشوائي للمواقع الأثرية وتتاجر فيها، كما بيَّن التحقيق أن هذا التمثال اليمني المنهوب عُرض ضمن مجموعة مقتنيات الشيخ حمد آل ثاني ابن عم أمير قطر -بحسب الموقع-[58].

صورة للوعل اليمني المنهوب الذي تم عرضه في طوكيو ضمن مجموعة الشيخ حمد آل ثاني ـ المصدر موقع Franceinfo

[57] / VIDEO. De Fontainebleau à Tokyo, le bouquetin en bronze pillé au Yémen qui court les expositions (francetvinfo.fr)

[58] / تقرير "هوية اليمن الأثرية والتاريخية بين التدمير والتهجير" الذي يوضح جرائم استهداف تحالف العدوان بقيادة السعودية للتراث الثقافي اليمني (الأثري والتاريخي) خلال 6 سنوات2015-2021م، من إصدارات مركز الهدهد للدراسات الأثرية في العام 2021. https://hudhud.org/wp-content/uploads/2021/04/000 تقرير الهوية اليمنية بين التدمير والتفجير - إبريل 2021م.pdf

المجموعات الخاصة:

إن تغييب الرقابة وعدم تفعيل القانون بالشكل الصحيح، إلى جانب استغلال البعض لسلطته ونفوذه داخل الدولة، أدى إلى تشكيل مجموعات خاصة تمتلكها شخصيات قيادية، اسحتوذت على العديد من القطع الأثرية من مختلف أنحاء اليمن ومن فترات زمنية مختلفة، كما لا يوجد لدى السلطات الأثرية المعنية أي إحصائيات أو حصر أوتوثيق لما تحويه هذه المجموعات، مما ساعد مالكيها على الاتجار بها وتهريب بعضها خارج البلاد.

ومن أشهر المجموعات الخاصة ما تم العثور عليه في منزلَيْ توفيق محمد صالح[59] ومهدي مقولة[60]، بعد ثورة 21 سبتمبر 2014[61]، حيث كان يتواجد في منزليهما أكثر من (230) قطعة أثرية تنوعت بين أجزاء من نقوش مسندية وَقطع برونزية ما بين ألواح، ومباخر برونزية، وأعواد خشبية عليها كتابات بخط الزبور، كذلك قطع فخارية مكتملة ومتفاوتة الأحجام[62]، هذا ما أكده مسؤولو الهيئة في صنعاء لوسائل الإعلام التي عرضت هذه الآثار بحضور بعض الشخصيات والمعنيين من الهيئة وبعض المختصين والباحثين في مجال الآثار[63]، وتم تسليمها لاحقاً للمتحف الوطني بصنعاء تحت إشراف الهيئة.

بعض الألواح البرونزية والحجرية عليها نقوش بخط المسند (من المجموعة التي عثر عليها في منزل مهدي مقولة) - المصدر قناة المسيرة

كما توجد مجموعات خاصة أخرى تم تقنينها في جهات مصرَّحة عبر إنشاء مؤسسات خاصة مثل مؤسسة نوح لدراسة العلوم الطبيعية والتاريخية[64]، والمركز اليمني للمخطوطات وإحياء التراث[65]، إذْ تمتلك الجهتان مجموعةً من الآثار والنقوش والمخطوطات اليمنية، بحسب ما صرح به المسؤولون القائمون على هاتين المؤسستين.

---

59 / توفيق صالح عبدالله الأحمر، رئيس مجلس إدارة شركة التبغ سابقاً، وهو ابن شقيق الرئيس الأسبق علي عبدالله صالح.

60 / اللواء مهدي مهدي مقولة تقلد عدة مناصب عسكرية مع الرئيس الأسبق علي عبدالله صالح كان آخرها قائد المنطقة العسكرية الجنوبية.

61 / ثورة 21 سبتمبر المجيدة(yemen-nic.info)

62 / زعماء مافيا الآثار اليمنية - صحيفة المسيرة(almasirahnews.com)

63 / (686)شاهد الآثار المنهوبة في منزل مهدي مقولة (حلقة خاصة) - YouTube

64 / سبتمبر نت" - نوح "تحتفي بـ3 اعوام من البذل والعطاء(26sep.net)

65 / (1)المركز اليمني للمخطوطات وأحياء التراث | Facebook

المتاحف العالمية:

تقوم بعض المتاحف العالمية بعرض مئات القطع الأثرية اليمنية التي وصلت إليها في العقود الماضية إما عبر الشراء أو الإهداء بعد عمليات نبش "سرية" في غالبها، مثل: المتحف البريطاني، متحف فيينا في النمسا، المتحف الوطني في كندا، متحف روما في إيطاليا، متحف اللوفر في فرنسا، ومتحف هامبورغ في ألمانيا، ومتحف إسطنبول في تركيا، وغيرها من المتاحف.

لم يستطع المركز الحصول على أرقام كاملة لما تحتويه المتاحف العالمية من آثار يمنية، ولكن من خلال تتبُّع التعريف الخاص ببعض المتاحف تم تحديد بعض الأعداد وخاصة النقوش أو القطع التي تحتوي على نقوش والتي ذكرها موقع مشروع "الأرشيف الرقمي لدراسة النقوش العربية قبل الإسلام" DASI [66]. وكانت الاحصائيات الأولية لنماذج القطع الأثرية اليمنية هذه قد شمل (7) متاحف عالمية، حيث أظهر تعريف هذه المتاحف وأنها تمتلك أكثر من (1384) قطعة حصلت عليها بعدة طرق خلال العقود الماضية.

يمتلك **المتحف البريطاني** أكثر من (800) قطعة أثرية يمنية تتنوع بين نقوش على كُتلٍ حَجَرية ولوحاتٍ معدنية ومنحوتات وشواهد جنائزية ومذابح ومباخر وعملات فضية وبرونزية ومجوهرات ذهبية وأختام وأعمال معدنية وفخار [67].

تمثال برونزي لحصان وقلادة ذهبية عليهما نقوش بخط المسند من مجموعة المتحف البريطاني ـ المصدر مدونة DASI

[66] / مشروع "الأرشيف الرقمي لدراسة النقوش العربية قبل الإسلام " DASI

[67] / DASI: Digital Archive for the Study of pre-islamic arabian Inscriptions: Collection Home (cnr.it)

المتحف الوطني للفنون الشرقية في روما هو الآخر يمتلك ما يقارب (40) نقشاً و(60) قطعة أثرية عليها نقوش من القطع الأثرية اليمنية، منها اللوحات والمباخر وموائد القرابين والأختام والشواهد ذات الأشكال البشرية والتماثيل وغيرها من القطع الحجرية والبرونزية، وجميعها موجودة في مخازن المتحف وأغلبها يعود إلى القرون الأولى الميلادية، وتمثل شاهداً مهماً على أعمال البناء والأنشطة الثقافية للقبائل التي كانت تعيش في المرتفعات الشمالية لليمن، وفي منطقة الجوف المعينية[68].

نقش حجري بخط المسند من مجموعة المتحف الوطني للفنون الشرقية في روما ـ المصدر مدونة DASI

أما **متحف فيينا** فيمتلك أكبر مجموعة عربية في أوروبا والبالغ عددها (120) نقشاً و (40) قطعة كتابية من بينها قطع يمنية جلبها كُلٌّ من "هاينريش مولر" خلال رحلاته (1890/1898)، وتلميذه "إداورد جلازر" خاصة في الرحلة الرابعة له في العام 1894 والتي جمع فيها الكثير من القطع الأثرية اليمنية. وتضم مجموعة فيينا للآثار اليمنية ألواحاً حجرية منقوشة ولوحات برونزية ووجوهاً جنائزية ومنحوتات ومباخر وأعمالاً معدنية وعملات معدنية وجميعها تعود لممالك الجنوب العربي[69].

لوح برونزي عليه نقوش بارزة بخط المسند من مجموعة متحف فيينا ـ المصدر مدونة DASI

68 / DASI: Digital Archive for the Study of pre-islamic arabian Inscriptions: Collection Home (cnr.it)

69 / DASI: Digital Archive for the Study of pre-islamic arabian Inscriptions: Collection Home (cnr.it)

المتاحف الأمريكية أيضاً كان لها نصيب من الآثار اليمنية **فمتحف بيبودي للآثار وعلم الأجناس** التابع لجامعة هارفارد يحتوي على (200) قطعة أثرية عربية جنوبية "يمنية" حصل عليها بين عامي (1936/1935) من صنعاء عبر شخص يدعى "إسرائيل سبيري" والذي سلمها للعالم "كارلتون س. كون" الذي كان يعمل مدرساً في الجامعة نفسها، وتتكوَّن مجموعة متحف بيبودي من قطع أثرية صغيرة مثل التمائم الحجرية والبرونزية والخرز والأختام وجميعها عليها نقوش قرابين كما توجد مبخرتان ذواتا شكل مكعب عليهما نقوش أيضاً[70].

تميمة يمنية عليها نقوش بخط المسند ـ من مجموعة متحف بيبودي الأمريكي ـ المصدر مدونة DASI

متحف هارفارد للسامية يمتلك قطعاً أثرية حصل عليها خلال الفترة (1936/1935) بينها قطع حجرية عبارة عن تماثيل عليها نقوش وزخارف لأشكال بيضاوية ووعول وثعابين وصور آدمية، كما يمتلك (13) نقشاً تعود جميعها لمملكتي سبأ ومعين[71].

نقش حجري بخط المسند الغائر من مجموعة متحف هارفارد للسامية ـ المصدر مدونة DASI

[70] / DASI: Digital Archive for the Study of pre-islamic arabian Inscriptions: Collection Home (cnr.it)

[71] / DASI: Digital Archive for the Study of pre-islamic arabian Inscriptions: Collection Home (cnr.it)

جامعة ييل الأمريكية لديها (11) قطعة أثرية يمنية عليها نقوش كتابية منها لوحة وقاعدة تمثال وخمسة رؤوس من المرمر وثلاث قطع صغيرة تمثل رأس ثور وغطاء جرة صغيرة من المرمر[72].

قاعدة تمثال من المرمر عليها نقوش بخط المسند من مجموعة جامعة ييل الأمريكية ـ المصدر مدونة DASI

كما أن متحف الآثار والأنثروبولوجيا في جامعة بنسلفانيا الأمريكية يمتلك مجموعة قيمة من القطع الأثرية العربية الجنوبية "اليمنية" التي حصل عليها في العام 1931 من "جويل جونز" عبر متحف جامعة بنسلفانيا، وتضم هذه المجموعة أكثر من (100) قطعة منها نقوش وتماثيل صغيرة لرجال، وحيوانات من النحاس والألباستر، وقواعد وشواهد ذات نقوش بارزة وزخارف، ومذابح صغيرة، ومباخر، وعلب مستحضرات تجميل، وأوانٍ، وصحون، وأطباق، وحامل مصباح من البرونز، وعقود من الأحجار شبه الكريمة، وهي في مجموعها تشكل الأثاث الجنائزي المعتاد لدى العرب الجنوبيين القدامى[73].

تمثال برونزي بشكل ثور من مجموعة متحف الآثار والأنثروبولوجيا بجامعة بنسلفانيا الأمريكية ـ المصدر مدونة DASI

[72] / DASI: Digital Archive for the Study of pre-islamic arabian Inscriptions: Collection Home (cnr.it)

[73] / DASI: Digital Archive for the Study of pre-islamic arabian Inscriptions: Collection Home (cnr.it)

الفصل الثالث:

المزادات ودُور العرض الإلكترونية

في ظل سياسة نظام العولمة وتطور التكنولوجيا ظهرت مواقع إلكترونية مختصة بعرض وبيع القطع الأثرية والتّحف في كثير من دول العالم خاصة في أوروبا وأمريكا، وهذه المواقع تابعة لأشخاص أو عائلات معروفة منذ زمن في تجارة الآثار والتّحف وخاصة القطع الأثرية القادمة من الشرق الأدنى والدول العربية ومنها الدول التي عانت من ويلات الحروب مثل: اليمن وسوريا والعراق وغيرها.

هذه المواقع الإلكترونية الخاصة بالمزادات ودُور العرض لا تذكر في مجملها كيفية الحصول على القطع الأثرية ولا طرق ووسائل وصولها إليهم، وإنما تذكر المعلومات الفنية الخاصة بالقطعة والفترة الزمنية التي تعود إليها ليتم من خلالها تحديد أسعارها المتوقع بيعها بها وفق المزايدات، ومن المعلوم أن خروج القطع الأثرية من بيئتها الأصلية يفقدها قيمتها التاريخية مهما حُدد لها من أسعار لتبقى قطعة جمالية تُعرض في زوايا المتاحف أو عند الأثرياء في مجموعاتهم الخاصة، لذا فإن الأسعار قد تفاوتت ما بين مبالغ دنيا وباهظة الثمن.

كثير من صالات العرض والمزادات تستند إلى قوانين بلدانها التي تسمح بالمتاجرة بالممتلكات الثقافية لأي بلد آخر، في محاولة للتهرب من الملاحقات والعقوبات جراء مخالفاتها للاتفاقيات الدولية والمعاهدات التي تنص على منع الاتجار بالممتلكات الثقافية لأي دولة أخرى، وتتمايز بعض هذه المزادات عن بعضها الآخر بأنها تعمل على تقديم ما يُعرف "بخدمات ما بعد البيع" من إيصال القطع وتأطيرها وصيانتها وما إلى ذلك.

هذا الفصل من التقرير يستعرض أبرز (16) مزاداً ودار عرض إلكترونية قامت بعرض وبيع مئات القطع الأثرية اليمنية في مختلف أنحاء العالم، من خلال تتبُّع القطع الأثرية اليمنية المعروضة في هذه المزادات والبحث عنها بإحدى الكلمات الاستدلالية وهي (South Arabian, Yemen, Saba, Sabaian, Rasulied)، جُمعت هذه البيانات في قاعدة موحَّدة ليتم إخراجها على شكل أرقام وإحصائيات في التقرير.

توزعت المزادات ودُور العرض الإلكترونية التي ـ استهدفها التقرير ـ بحسب أماكن وجودها على (6) دول، هي: أمريكا (5 مزادات) تليها بريطانيا (4 مزادات) ثم فرنسا (3 مزادات) والكيان الصهيوني (مزادان) وأخيراً ألمانيا وهولندا (مزاد لكل مِنْهُما).

تمكَّن فريق الإعداد من رصد وتوثيق عدد (4265) قطعة مهربة تمثل نموذجاً بسيطاً لعمليات الاتجار بالممتلكات الثقافية اليمنية، تم عرضها في المزادات الإلكترونية من هذه الدول الست يملكها أشخاص من جنسيات مختلفة.

الفترة الزمنية التي استهدفها التقرير لهذه المزادات بدأت في مطلع التسعينيات من القرن الماضي وحتى أغسطس 2022 وقد ارتفعت أعداد القطع المعروضة والمباعة في العقد الأخير، حيث وصل عدد القطع خلال فترة العدوان (مارس 2015- أغسطس 2022) (2610) قِطَعة.

وبناءً على قاعدة البيانات التي استطاع المركز جمعها وصلت الإحصائيات النهائية إلى الآتي:

- التفاوت في أعداد القطع الأثرية بحسب الدول، حيث جاءت أمريكا في المركز الأول بعدد (2167) قطعة، ثم هولندا ثانياً بعدد (972) قطعة، وثالثاً الكيان الصهيوني بعدد (501) قطعة، ورابعاً بريطانيا بعدد (421) قطعة، ثم فرنسا التي جاءت خامساً بعدد (135) قطعة، وأخيراً ألمانيا بعدد (69) قطعة في المركز السادس.
- تنوعت مادة صنع القطع الأثرية اليمنية المعروضة في المزادات الإلكترونية فظهرت منها الحجرية بعدد (1155) قطعة، والمعدنية بعدد (1704) قِطَع وعدد (5) قطع خشبية وعدد (4) قطع قماشية وعدد (1) قطعة زجاجية، بينما كان للمخطوطات النصيب الأوفر حيث بلغ عددها (1369) مخطوطة.
- التقرير يوضح عدد القطع التي تم التأكد من بيعها وهي (2523) قطعة بمبلغ تقديري يصل إلى حوالي (12,257,854) دولار قيمة القطع المباعة[74]، أي ما يعادل (6,864,398,604) ريال يمني[75]، اما القطع التي مازالت معروضة أو لم يتم التأكد من بيعها فبلغت (1742) قطعة، منها (632) قطعة معروضة بمبالغ بلغت في حدها الأدنى (3,517,732) دولار[76]، وعدد (1110) قطعة بدون أي مبالغ؛ نظراً لطلب هذه المزادات إلى دفع مبالغ مالية لتفعيل خاصية معرفة السعر.
- من بين القطع الأثرية التي رصدها التقرير قطع وصلت في سعرها إلى أكثر من 800 ألف دولار مثل المخطوطة التي تعود إلى القرن الخامس عشر الميلادي، والتي بيعت في مزاد "سوثبيز Sotheby's" في العام 2014 بمبلغ (845,000) دولار، وكذلك قطعة أخرى تمثل تمثالاً برونزياً يعود للفترة (القرن 1 ق.م – القرن 1 م) بيع في مزاد "كريستيز Christies" بمبلغ (576,000) دولار أمريكي في العام 2007، وتمثال حجري من المرمر يعود للفترة (القرن 3 ق.م – القرن 1 م) بيع في العام 2021 بمبلغ (499,000) جنيه إسترليني عبر مزاد "سوثبيز Sotheby's"، كما أن الحد الأدنى للبيع قد بلغ أقل من (100) دولار لبعض القطع.

وفيما يلي استعراض للمزادات الإلكترونية المستهدفة في التقرير، وقد تم ترتيبها من حيث العدد الأكبر للقطع اليمنية المباعة والمعروضة فيها، والتي تعود إلى فترات زمنية قديمة وإسلامية حتى القرن التاسع عشر الميلادي.

[74] / المبلغ الموضح بعد تحويل مبلغ الجنيه الإسترليني واليورو والدولار الكندي إلى دولار أمريكي، بتاريخ 12 نوفمبر 2022 عبر موقع https://www.google.com/finance/

[75] / تم تحويل مبلغ الدولار بسعر الصرف الحالي لدى إصدار هذا التقرير وهو 1 دولار = 560 ريالاً يمنياً.

[76] / المبلغ الموضح بعد تحويل مبلغ الجنيه الإسترليني واليورو والفرنك السويسري إلى دولار أمريكي، بتاريخ 12 نوفمبر 2022 عبر موقع https://www.google.com/finance/.

1. لايف أكشنورز Liveauctioneers:

موقع أمريكي أسسه "فيل مايكلسون Phil Michaelson" وهو أمريكي الجنسية، في العام 2002، يقع في مدينة نيويورك، يتفاخر هذا الموقع بأنه يجلب جمهوراً دولياً كبيراً للمشاركة في المزادات التي يقيمها للقطع من جميع أنحاء العالم[77].

يُعد "لايف اكشنورز Liveauctioneers " من أكبر وأهم المنصات التي تستضيف آلاف المزادات الحية والمباشرة عبر الإنترنت وبأسعار مختلفة، وكان لليمن نصيبٌ وافرٌ من هذه التجارة، احتوى هذا الموقع على أكبر عدد من القطع اليمنية - بين المزادات التي استهدفها التقرير-، فقد بلغ عدد القطع اليمنية المعروضة فيه (**1902**) قطعة، بيع منها (1610) بمبلغ (370,254) دولار، و(92,532) جنيه استرليني، و(5,550) يورو، و(200) دولار كندي، ولا يزال الموقع يقوم بعرض (292) قطعة بمبالغ متفاوتة بين الحد الأدنى والحد الأعلى وبمختلف العملات العالمية.

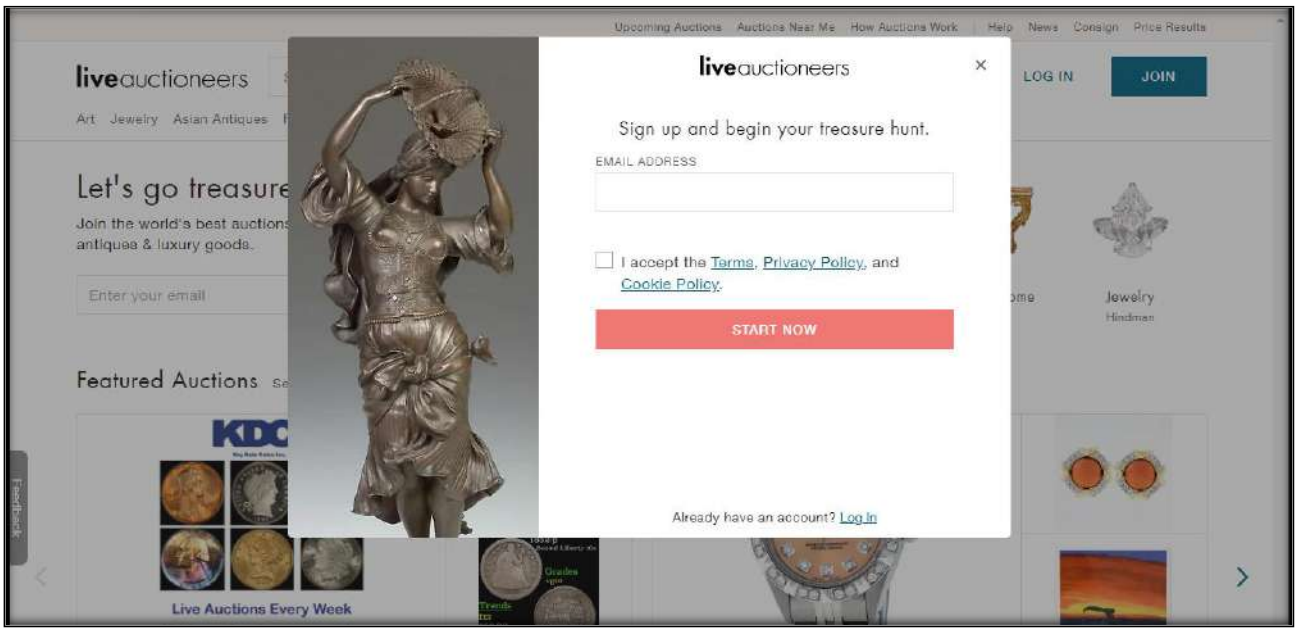

تنوعت القطع اليمنية المباعة والمعروضة عبر هذه المنصة من حيث مادة الصنع، فالقطع الحجرية (272) قطعة، بينما القطع المعدنية (1326) قطعة، أما المخطوطات فبلغت (303) قِطَع، وهناك أيضاً قطعة خشبية واحدة.

77 / About LiveAuctioneers

من القطع اليمنية البارزة التي بيعت في هذا المزاد: تمثال برونزي لرجل واقف، ذراعاه منحنيان عند المرفقين، ملامح الوجه والملابس واضحة، يرجع تاريخه إلى فترة القرن السادس قبل الميلاد، وقد تم عرض هذه القطعة في 26 سبتمبر 2019، بمبلغ (100,000 – 200,000) دولار[78]، مع العلم أن هذه القطعة هي من القطع التي أظهرتها الهيئة العامة للآثار في السجلات المنهوبة في الكتالوج (4) صورة رقم (2).

انفوجرافيك عن عدد القطع وأنواعها في موقع لايف "اكشنورز Liveauctioneers"

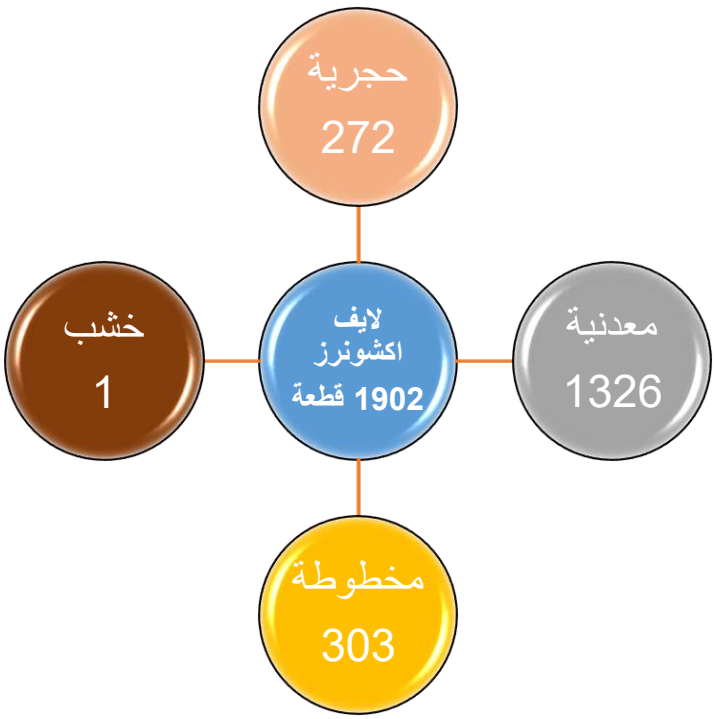

[78] / Sabean Bronze Sculpture of Standing Male Priest - Sep 26, 2019 | Artemis Gallery in CO (liveauctioneers.com)

2. لوت أرت LOT-ART:

"لوت أرت LOT-ART" منصة هولندية تتبع المعرض المتواجد في أمستردام، أسسها في العام 2015 كُلٌ من "فرانشيسكو جيبي Francesco Gibbi" و"ميلان مادار Milan Madar"، ويصفها القائمون عليها بأنها منصة للاستثمار الفني لأنها تقدم روابط مباشرة إلى دُور المزادات المختارة والمعارض الفنية وجامعي التحف الفنية الخاصة[79].

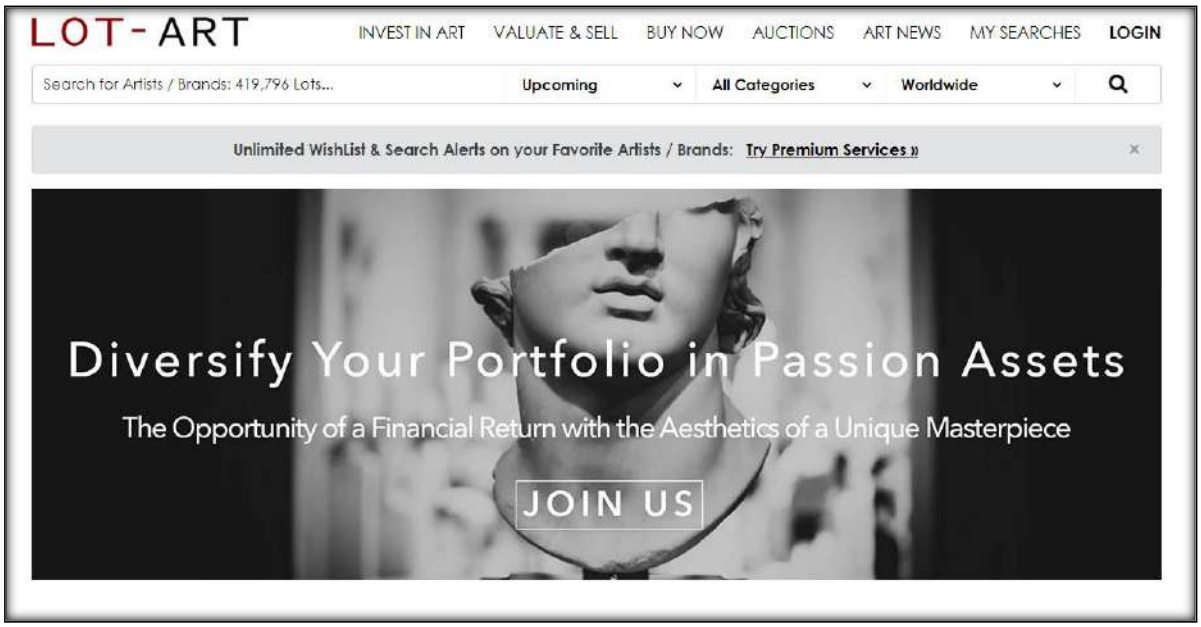

منصة "لوت أرت LOT-ART" اشتهرت كثيراً في وسائل الإعلام المختلفة لما احتوته من القطع الفنية المعروضة فيها والتي وصل عددها إلى الآلاف في فترة وجيزة، فهذه المنصة لها علاقة كبيرة بدور المزادات العالمية وتقوم بعرض القطع الفنية والأثرية فيها، وتوضح اسم وتاريخ وتفاصيل المزاد الذي سيبيع هذه القطع.

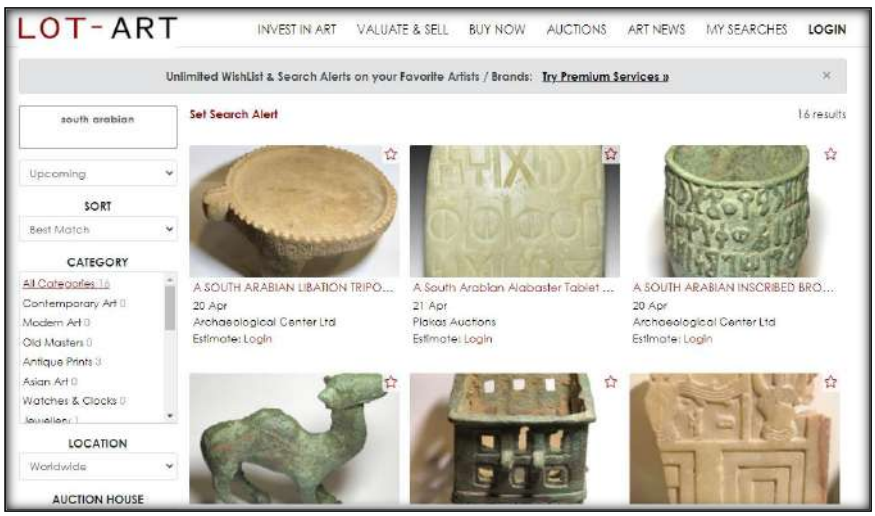

القطع الأثرية اليمنية كانت حاضرة وبكثرة في منصة (لوت أرت LOT-ART) حيث تم عرض (**972**) قطعة أثرية يمنية لم نستطع تحديد أسعارها؛ وذلك لأن المنصة تمنع الدخول وعرض تفاصيل الأسعار إلا لمن يدفع مبالغ مالية معينة.

79 / Lot-Art | About LOT-ART, The Art Investment Platform

المخطوطات كانت هي الأكثر عرضاً في هذه المنصة حيث بلغ عددها حوالي (578) قطعة، يليها القطع الحجرية التي بلغت (308) قِطَع، ثم القطع المعدنية بعدد (86) قطعة.

مثال على القطع اليمنية التي بيعت في هذا المزاد: تمثال نصفي من المرمر لرجل، له عينان مجوفتان لتطعيمات الكالسيت محددة بالبرونز (واحدة متبقية)، يعود للقرن الثالث قبل الميلاد - القرن الأول الميلادي، وقد بيعت هذه القطعة بتاريخ 7 ديسمبر 2021، ولم يُوضح مبلغ بيعها[80].

انفوجرافيك عن عدد القطع وأنواعها في موقع "لوت أرت LOT-ART"

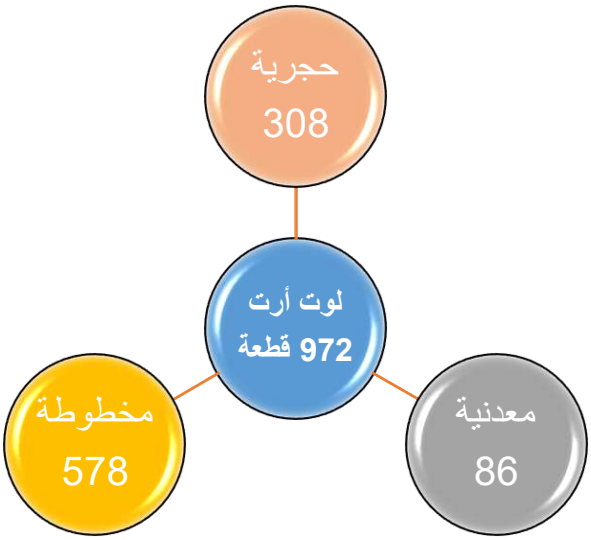

[80] / Lot-Art | A South Arabian Alabaster Bust of a Man, 3rd Century B.C./1st Century A.D.

3. كيديم Kedem:

بيت المزاد اليهودي الإسرائيلي من الطراز العالمي ـ كما يصفه القائمون عليه ـ، تأسس في العام 2008 على يد اليهوديَّين " أفيشاي جالير Avishai Galer" و"ميرون إرين Meron Eren"، اشتهرت كتالوجات "كيديم" بأنها ذات مستوى عالمي بأوصافها الدقيقة والغنية بالمعلومات وصورها عالية الجودة، ويقوم البيت بإجراء المزادات للعناصر المتعلقة بالتاريخ والمخطوطات[81].

يقع المقر الرئيسي لبيت "كيديم Kedem" في مدينة القدس المحتلة، وله مندوب مبيعات في الولايات المتحدة الأمريكية، فمنذ تأسيسه واصل "كيديم Kedem" توسيع أنشطته وزيادة قاعدة عملائه ليصبح واحداً من دُور المزادات الرائدة في العالم، ويتنوع عملاء هذا المزاد بين جامعين خاصين في الكيان الصهيوني وحول العالم ومجموعات مؤسسية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك المكتبات الوطنية والجامعية والمتاحف والمحفوظات العامة والخاصة.

يستضيف "كيديم Kedem" مجموعة متنوعة من المزادات العامة على مدار العام، وتشمل مجالات يهودية متعددة هي الكتب الدينية والمخطوطات والرسائل الحاخامية؛ والتاريخ والثقافة اليهودية والإسرائيلية؛ والفنون الجميلة الإسرائيلية والدولية، وأشياء مختلفة (الفن الاحتفالي اليهودي، والأشياء الإسرائيلية وعلم العملات). ويتم تقديم عناصر من هذه المجالات في ثلاثة أنواع من المزادات: مزادات الكتالوج، والمزادات عبر الإنترنت فقط ومزادات العناصر النادرة والمهمة نصف السنوية.

81 / About Kedem | kedem Auction House Ltd. (kedem-auctions.com)

عرض "كيديم Kedem" (**388**) قطعة يمنية منها (374) مخطوطة و(11) قطعة حجرية و(3) قِطَع معدنية، هذه القطع الأثرية اليمنية تم بيع (310) قطع منها بمبلغ إجمالي (442,173) دولاراً أغلبها من المخطوطات، بينما (78) قطعة ما زالت معروضة بمبالغ عرض أولية تصل إلى (165,150) دولاراً في الحد الأدنى.

مخطوطة عبرية، بيعت في 23 نوفمبر 2021 بمبلغ (37,500) دولار[82].

انفوجرافيك عن عدد القطع وأنواعها في موقع "كيديم Kedem"

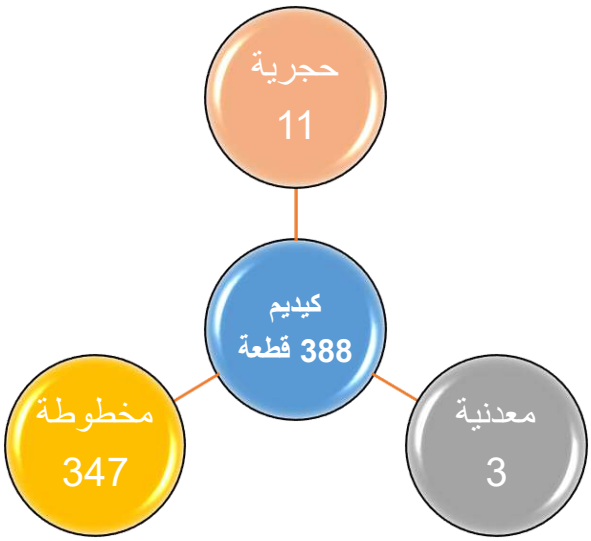

[82] / Taj Torah – Scribed by Rabbi Benayah HaSofer, the Renowned Scribe of Sanaa – Yemen, 15th Century | kedem Auction House Ltd. (kedem-auctions.com)

4. كرستيز Christie's:

في العام 1766 قام الأسكتلندي "جيمس كريستي James Christie" بإنشاء شركة عالمية في مجال الفن والرفاهية أسماها شركة "كرستيز Christie's" ومقرها في لندن بالمملكة المتحدة وتشتهر بمزاداتها الحية وعبر الإنترنت، وتقدم هذه الشركة مجموعة كاملة من الخدمات العالمية لعملائها، بما في ذلك التقييم الفني وتمويل الفن والعقارات الدولية والتعليم[83].

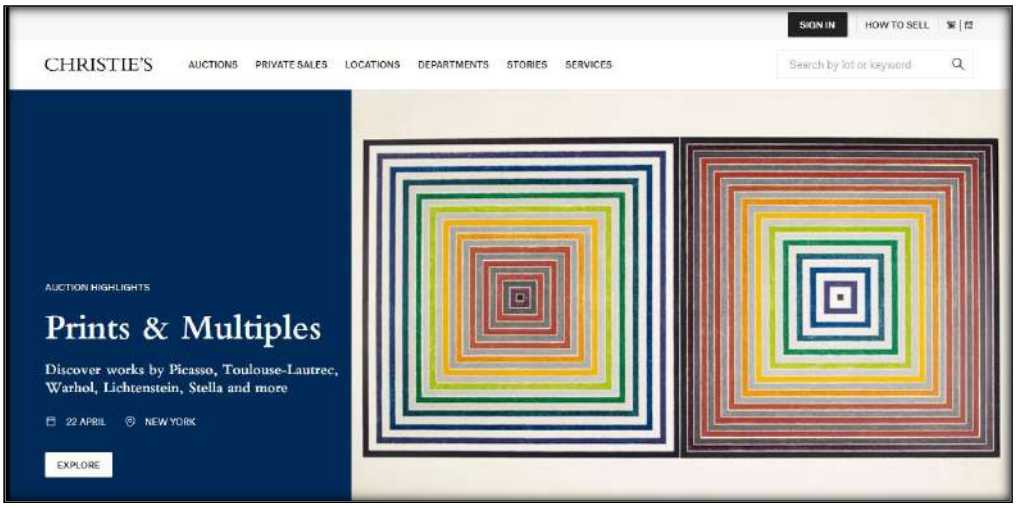

"كريستيز Christie's" تتواجد بشكل فعلي في (46) دولة، أي في جميع أنحاء الأمريكيتين وأوروبا والشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ، ولها مراكز مبيعات دولية في نيويورك ولندن وهونغ كونغ وباريس وجنيف، كما أنها دار المزادات الدولية الوحيدة المصرح لها بإجراء مبيعات في البر الرئيسي للصين (شنغهاي). وتغطي مزادات "كريستيز Christie's" أكثر من (80) فئة فنية وفاخرة، بأسعار تتراوح بين (200) دولار وأكثر من (100) مليون دولار.

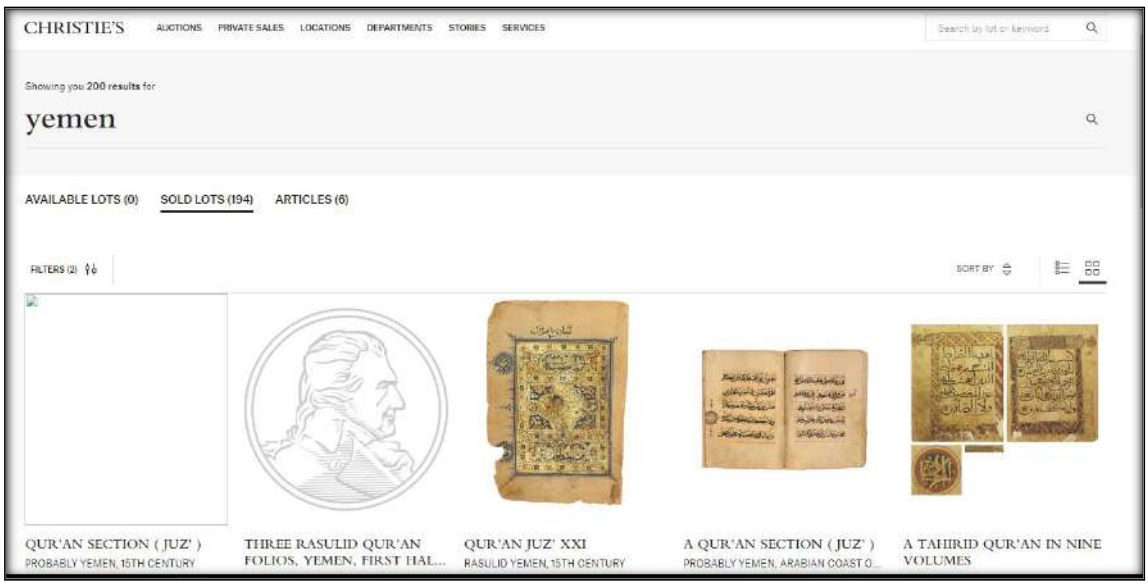

83 / About Us: The History of Christie's | Christie's (christies.com)

أسعار القطع الأثرية اليمنية المعروضة عبر "كرستيز Christie's" بلغت حوالي (2,891,053) دولاراً و(970,101) جنيه استرليني و(93,150) يورو لعدد (**218**) قطعة، بيعت جميعها.

بلغت القطع الحجرية (135) قطعة، بينما بلغت القطع المعدنية (51) قطعة، أما المخطوطات فبلغت (30) مخطوطة ذات أحجام متفاوتة تعود لفترات زمنية مختلفة، إلى جانب قطعتين خشبيتين.

من القطع المميزة في هذا المزاد جرَّة من المرمر مخروطية الشكل، مسطحة القاعدة، لها مقبضان على شكل أسد رابض رأسه للأعلى، ولها غطاء على شكل أسد واقف، يعود تاريخها إلى الفترة بين (القرن الثالث قبل الميلاد - القرن الأول الميلادي)، وقد بيعت في 9 ديسمبر 2010 بمبلغ (12,500) دولار[84].

انفوجرافيك عن عدد القطع وأنواعها في موقع "كرستيز Christie's"

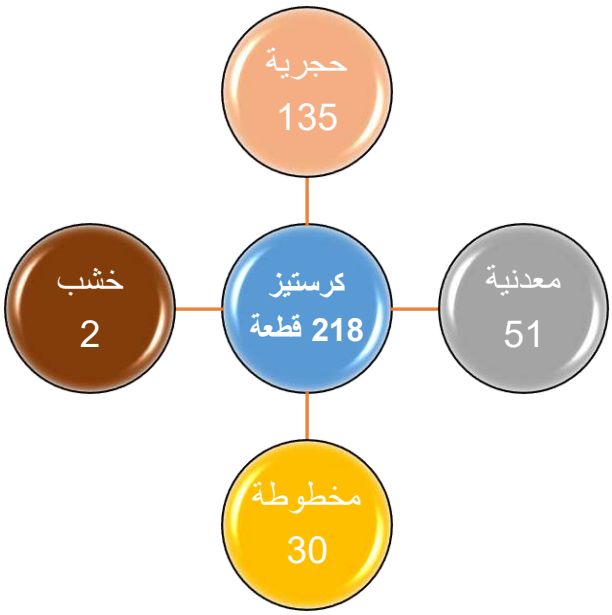

[84] / A SOUTH ARABIAN ALABASTER LIDDED "BEEHIVE" JAR (christies.com)

5. سوثبيز Sotheby's:

موقع "[سوثبيز Sotheby's]" الموجود في الولايات المتحدة الأمريكية، أسسه البريطاني "صموئيل بيكر Samuel Baker" في العام 1744 ليصبح من أكبر المعارض والمزادات في العالم المختصة في بيع الفنون والتّحف حالياً، وله فروع في (40) دولة في مختلف أنحاء العالم، ويستضيف أكثر من (600) مزاد سنويًا ويقدم مجموعة منتقاة عبر الفئات من العناصر المتاحة للشراء الفوري عبر تجارب التسوق الرقمية والمادية والمبيعات الخاصة[85].

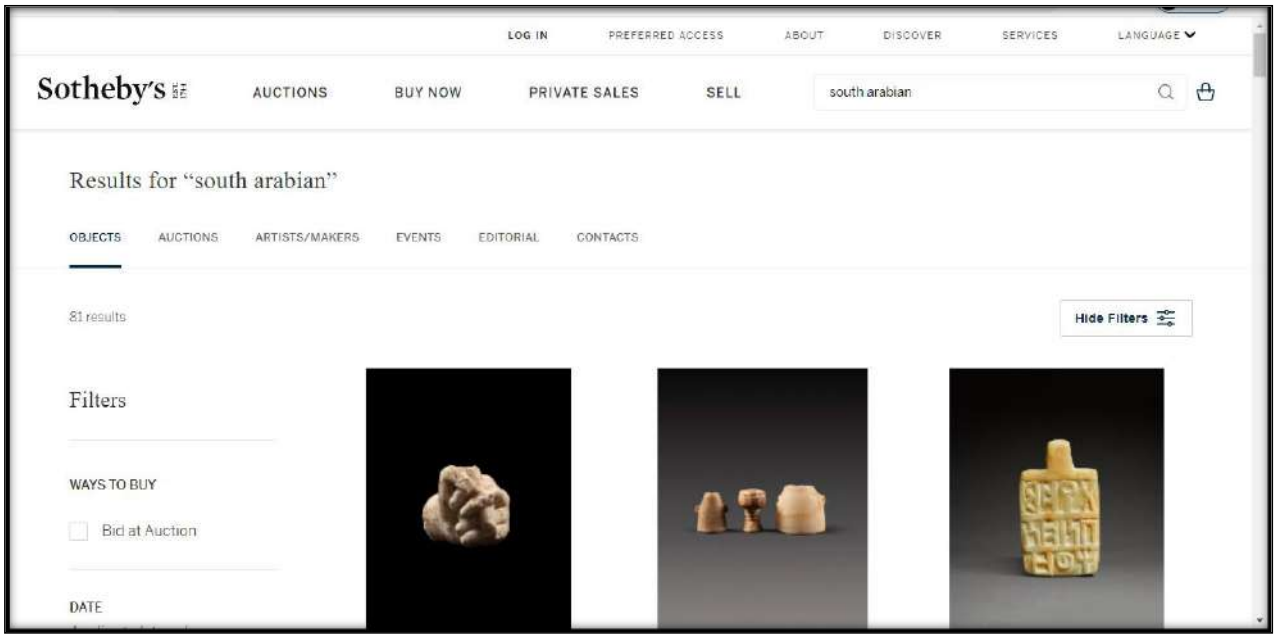

احتوى المزاد على عدد (**148**) قطعة من القطع الأثرية اليمنية التي تعود إلى فترات مختلفة، عرضت بالدولار والجنيه الإسترليني، وتم بيع (64) قطعة، بينما ما زالت (60) قطعة معروضة حتى الآن بمبالغ متفاوتة، بينما (24) قطعة معروضة بدون ذكر أي سعر لها.

85 / About Us | Art Sales, Auctions and Evaluations | Sotheby's (sothebys.com)

القطع الأثرية في موقع "سوثبيز Sotheby's" تنوعت بين الحجرية بعدد (87) والمعدنية بعدد (8) قطع، تعود جميعها إلى فترات زمنية مختلفة، وتميزت هذه القطع بجماليتها وندرتها مما جعل هذا الموقع له ميزة كبيرة لدى تجار الآثار ومقتنييها، كما احتوى الموقع على مجموعة من المخطوطات القديمة وصل عددها إلى (52) مخطوطة، وعدد (1) قطعة من القماش.

من القطع المميزة التي عُرضت في هذا المزاد إحدى مخطوطات التوراة اليمنية الوحيدة المعروفة بحجم الجيب في العصور الوسطى وتعود إلى النصف الثاني من القرن الخامس عشر الميلادي، عُرضت للبيع بمبلغ (200 – 300) ألف دولار، وتتميز بأنها مكتوبة بخط واضح ومميز من حيث الشكل المصغر والتزامها الشديد بتقاليد المخطوطات التوراتية اليمنية[86].

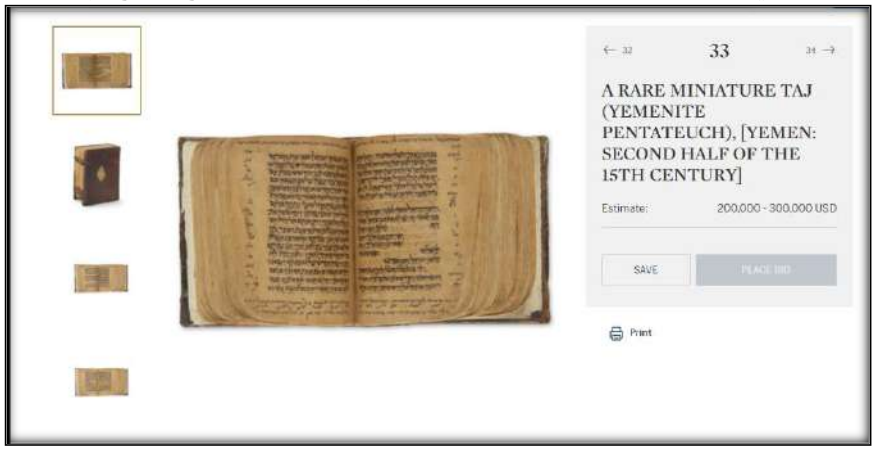

انفوجرافيك عن عدد القطع وأنواعها في موقع "سوثبيز Sotheby's"

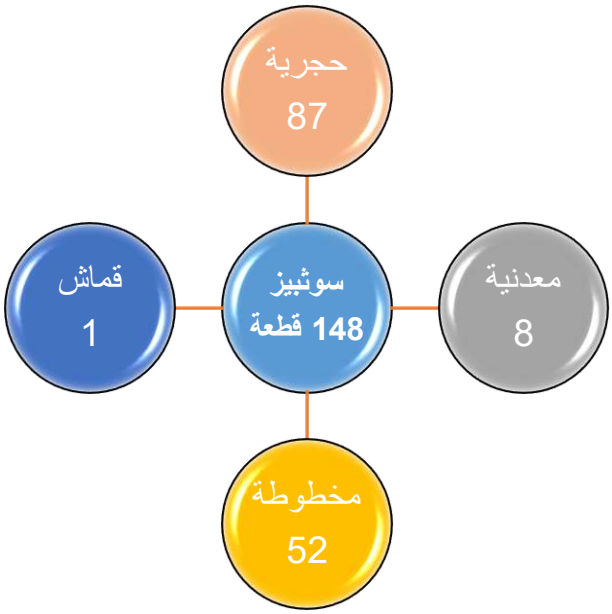

[86] / A RARE MINIATURE TAJ (YEMENITE PENTATEUCH), [YEMEN: SECOND HALF OF THE 15TH CENTURY] | Important Judaica | | Sotheby's (sothebys.com)

6. بونهامس Bonhams:

موقع "بونهامس Bonhams" الإلكتروني لصاحبيه "توماس دود Thomas Dodd" و"برونو فينسيجيرا Bruno Vinciguerra" بريطانيّي الجنسية، واللذين أسسا داراً لبيع التحف الفنية والأثرية في العام 1793 في مدينة لندن بالمملكة المتحدة، وهي دار المزادات الدولية الوحيدة المتبقية المملوكة للقطاع الخاص وفي أيادٍ بريطانية[87].

يمتلك الموقع فرعين في الولايات المتحدة الأمريكية والصين، ويُعد واحداً من أهم المواقع لما يقدمه ويعرضه من آثار يمنية ذات قيمة تاريخية كبيرة.

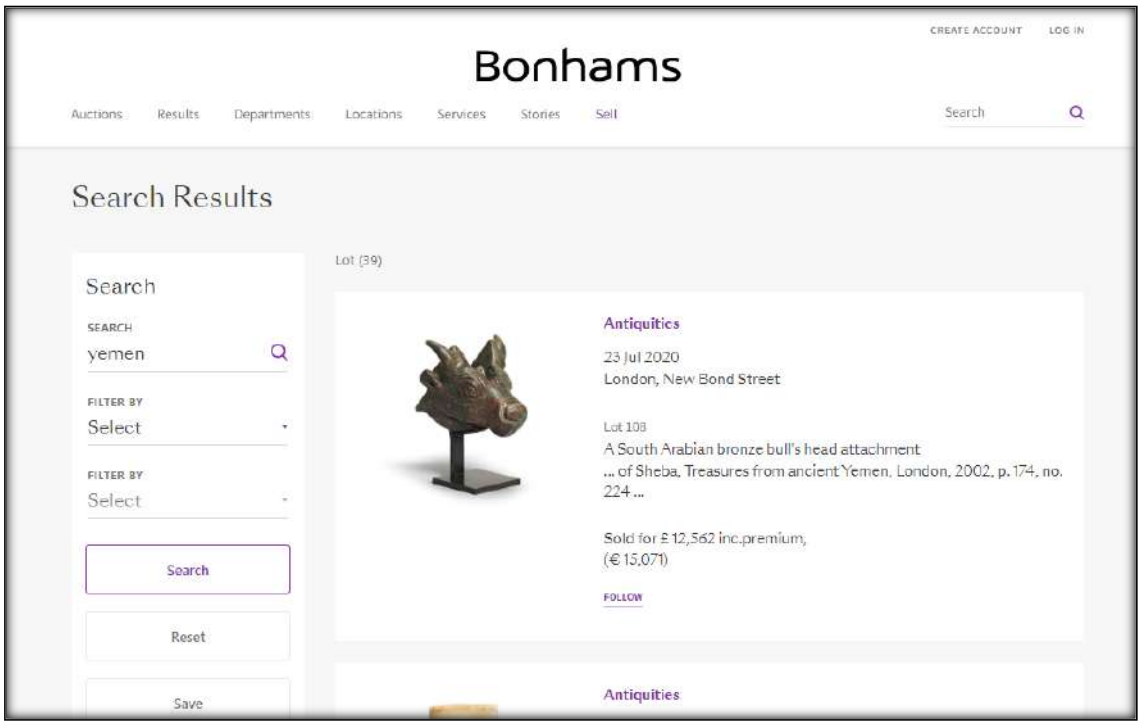

القطع اليمنية المعروضة في موقع "بونهامس Bonhams" عددها (**118**) قطعة، تنوعت من ناحية الفترة الزمنية بين قديمة تعود لفترات ما قبل الميلاد والفترة الميلادية وبين الفترة الإسلامية وظهور بعض الدول في اليمن مثل الدولة الرسولية، كما تنوعت القطع بحسب النوع والاستخدام والمادة (حجرية ومعدنية) وتفاوتت أحجامها بين الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، حيث بلغ عدد القطع الحجرية (95) قطعة، بينما وصل عدد القطع المعدنية (22) قطعة، وقطعة واحدة زجاجية.

87 / Bonhams : About Us

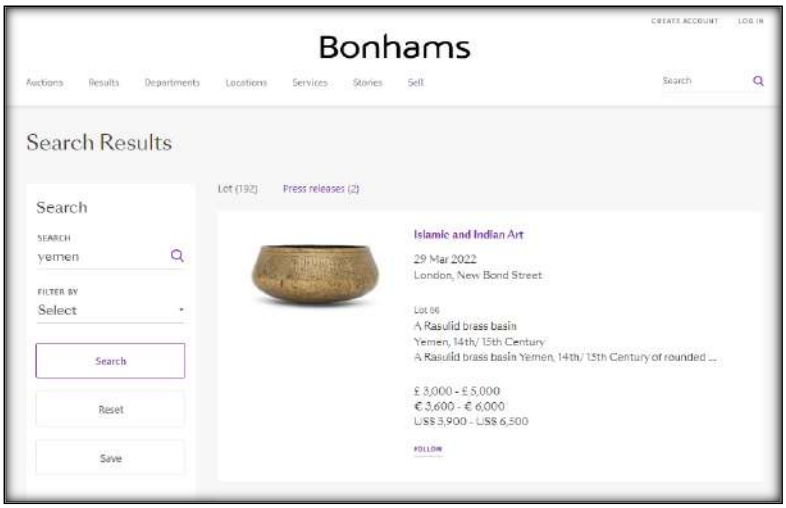

تفاوتت أسعار القطع المعروضة بحسب أهميتها وندرتها وتاريخها، حيث بلغ إجمالي ما تم بيعه من (83) قطعة، و(69) قطعة حجرية، و(13) قطعة معدنية، وقطعة واحدة زجاجية، وهناك قطع أثرية ما زالت في قائمة العرض للبيع وهي (35) قطعة منها (26) حجرية و(9) قطع معدنية.

"بونهامس Bonhams" قام بعرض وبيع قطعة يمنية من القطع النادرة وتتمثل في قنينة زجاجية، تم العثور عليها في قبر بمنطقة بينون اليمنية، وتعود إلى فترة القرن (4-6 الميلادي)، تم بيعها في آواخر العام 2008 بمبلغ (60) جنيه استرليني[88].

انفوجرافيك عن عدد القطع وأنواعها في موقع "بونهامس Bonhams"

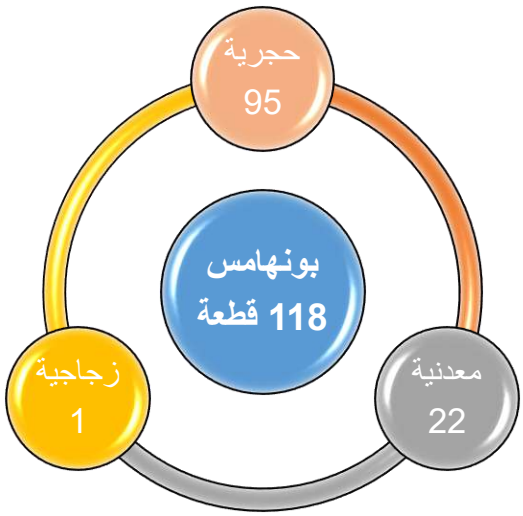

[88] / Bonhams : A Roman pale green glass jar

7. بيد سكوير Bid Square:

"بيد سكوير Bid Square" منصة أمريكية أطلقت في سبتمبر 2014، وازدهرت لتصبح تجمعاً لعدد من دُور المزادات وتجار التّحف وهواة الجمع، قُدم عبرها أكثر من (500) مليون دولار من العطاءات وأكثر من (100) دار مزادات وتاجر رئيسي، ثم توسعت إلكترونياً كسوق للمزادات عبر الإنترنت لاستهداف أكبر قدر ممكن من الجمهور العالمي[89].

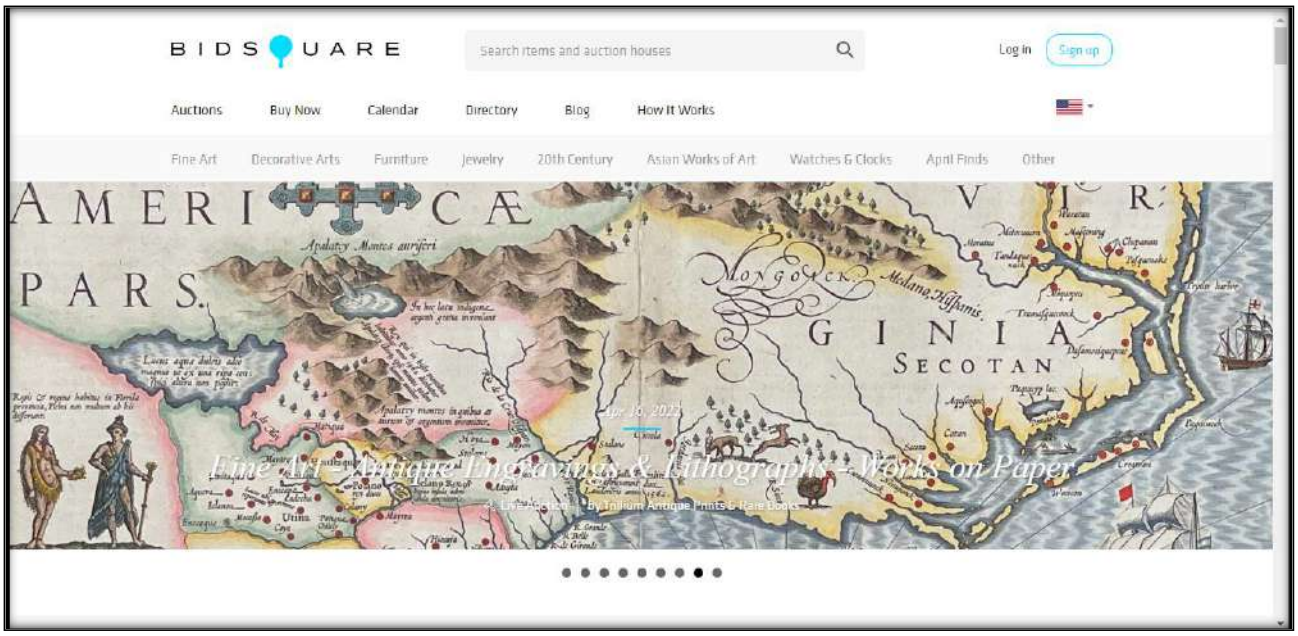

(**105**) قطع هي القطع الأثرية اليمنية المعروضة للبيع عبر هذه المنصة، تنوعت من حيث مادة الصنع ومن حيث الفترة الزمنية ومن حيث الاستخدام. ما تم التأكد من بيعه وصل إلى (50) قطعة، بينما ما زالت (54) قطعة معروضة حتى الآن.

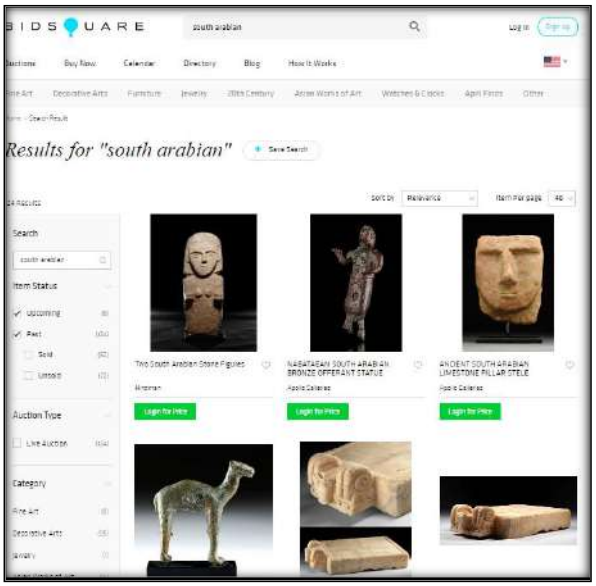

بلغت القطع الحجرية في موقع "بيد سكوير Bid Square " (45) قطعة، أما القطع المعدنية فبلغت (44) قطعة.

المخطوطات بلغت (13) مخطوطة بيعت منها (8) مخطوطات، بينما ما زالت (5) مخطوطات معروضة، (4) منها بمبلغ يتفاوت بين (14,000-9,720) يورو، وقطعة واحدة معروضة بمبلغ بين (7,000-5,000) دولار.

89 / About Bidsquare - #1 Bidding Platform and Online Auction House Network | Bidsquare

احتوى المزاد أيضاً على قطعتين خشبيتين بيعت إحداهما بمبلغ (11,470) يورو بينما الأخرى ما زالت معروضة بمبلغ يتفاوت بين (3,600-2,400) يورو، وقطعة من القماش تم بيعها أيضاً.

تمثال من المرمر لرأس امرأة، متقن النحت ويبين تفاصيل وملامح الوجه بعيون بارزة لها تجويف للتطعيم، كما تم تشكيل الشعر بخطوط مموجة مشدودة إلى الوراء بشكل كعكة، من الفترة (200 قبل الميلاد – 200 ميلادي)، بيعت هذه القطعة في منتصف العام 2021 بمبلغ (2,500) دولار[90].

انفوجرافيك عن عدد القطع وأنواعها في موقع بيد سكوير

90 / Ancient South Arabian Alabaster Head of a Woman Ca. 200 B.C.-200 A.D. for sale at auction on 22nd July | Bidsquare

8. بيدسبيريت Bidspirit:

الكيان الصهيوني له دور أيضاً في المتاجرة بالقطع الأثرية العربية وخاصة اليمنية، فمعرض "بيدسبيريت Bidspirit" المُنشأ في العام 2012 يتخذ من "تل أبيب" موقعاً له، أنشأه الصهيونيَّان "زيمر أفيتال Zemer Avital" و"اربل راز Arbel Raz"[91].

"بيدسبيريت Bidspirit" عبارة عن منصة تسمح لمعظم دُور المزادات الصهيونية بإجراء المزادات عبر الإنترنت وله واجهة بعدة لغات منها العربية، وكان للقطع اليمنية نصيب من هذه التجارة عبر هذه المنصة حيث قام بعرض (**113**) قطعة، منها (32) قطعة حجرية و (36) قطعة معدنية و(44) مخطوطة وقطعة واحدة من القماش.

القطع التي تم بيعها وصلت إلى (75) قطعة، منها (21) قطعة حجرية، و (22) قطعة معدنية، و(32) مخطوطة.

وما زال هناك (38) قطع يمنية معروضة في هذا المزاد بمبالغ متفاوتة، منها (11) قطعة حجرية و(14) قطعة معدنية و(12) مخطوطة وقطعة واحدة من القماش.

[91] / בידספיריט ישראל - מכירות פומביות: תכשיטים, אמנות, עתיקות ועוד(bidspirit.com)

من القطع الجميلة والنادرة في هذا المزاد مصباح زيتي برونزي مع مقبض على شكل خرافي مكون من رأس وأيدي إنسان مع جسد وقوائم حيوان، يعود للفترة (القرن 2-3 الميلادي). جسم المصباح محاط بفرع به عنب وأوراق، تم بيعه في شهر سبتمبر 2021 بمبلغ (4,200) دولار[92].

انفوجرافيك عن عدد القطع وأنواعها في موقع "بيدسبيريت Bidspirit"

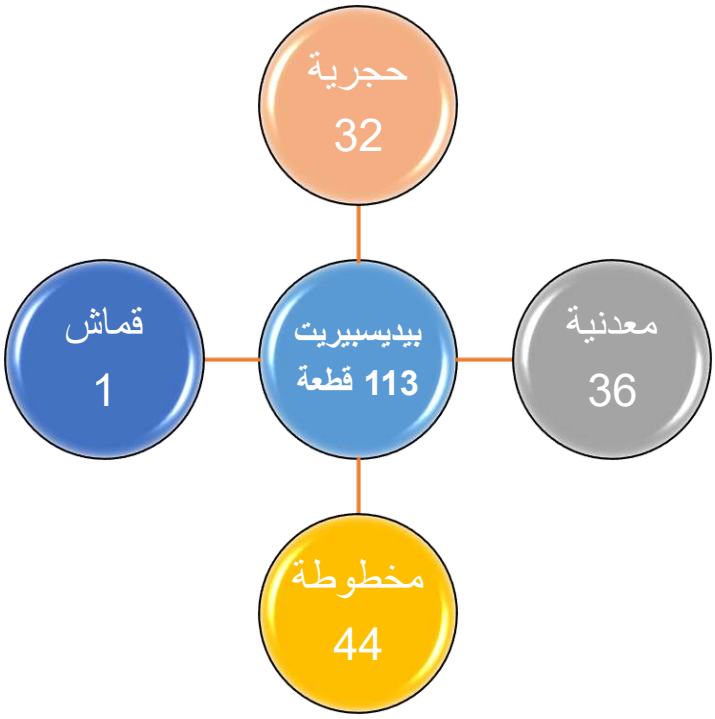

92 / Bidspirit | A SOUTH ARABIAN BRONZE OIL

9. بيير بيرجي Pierre Berge:

تُعد فرنسا واحدة من الدول التي تحتوي على العديد من دُور العرض والمزادات المختصة في بيع الآثار والتّحف الفنية الأثرية. ويُعد مزاد "بيير بيرجي Pierre Berge" أحد المزادات المعروفة في فرنسا وقد أسسه الفرنسي "بيير بيرجي Pierre Bergé" في العاصمة باريس في العام 2002، وله فرع في بروكسل ببلجيكا[93].

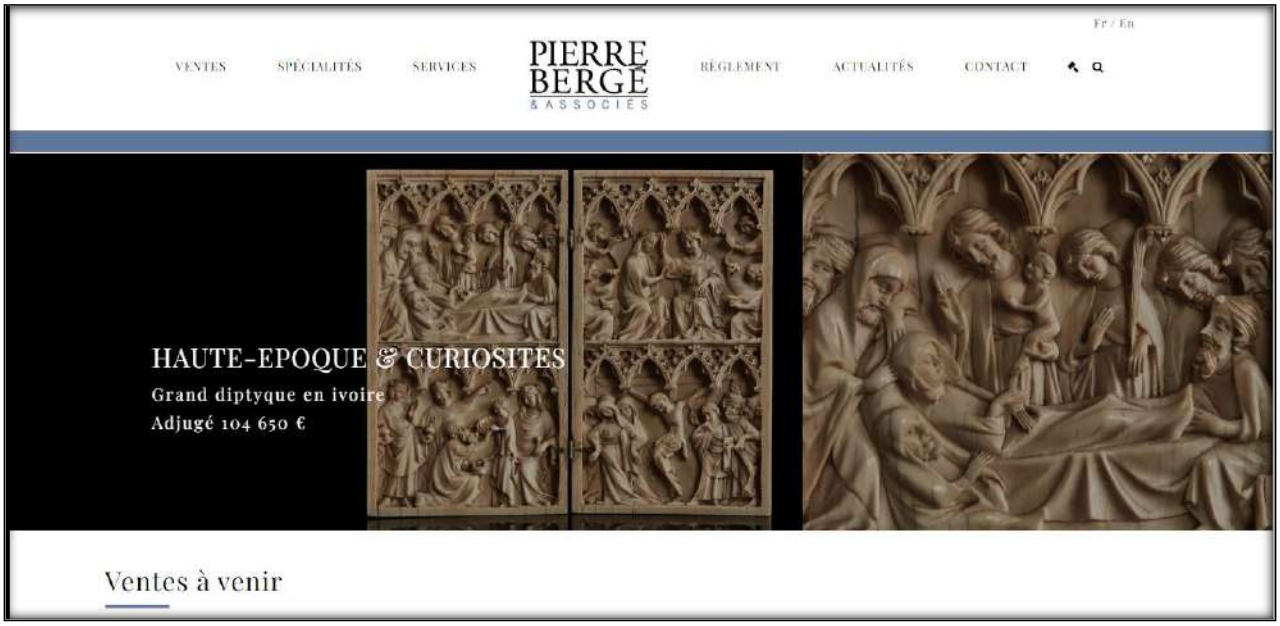

قطع حجرية ومعدنية أثرية يمنية عُرضت في "بيير بيرجي Pierre Berge" بلغت في مجملها (72) قطعة منها (53) حجرية و(19) معدنية.

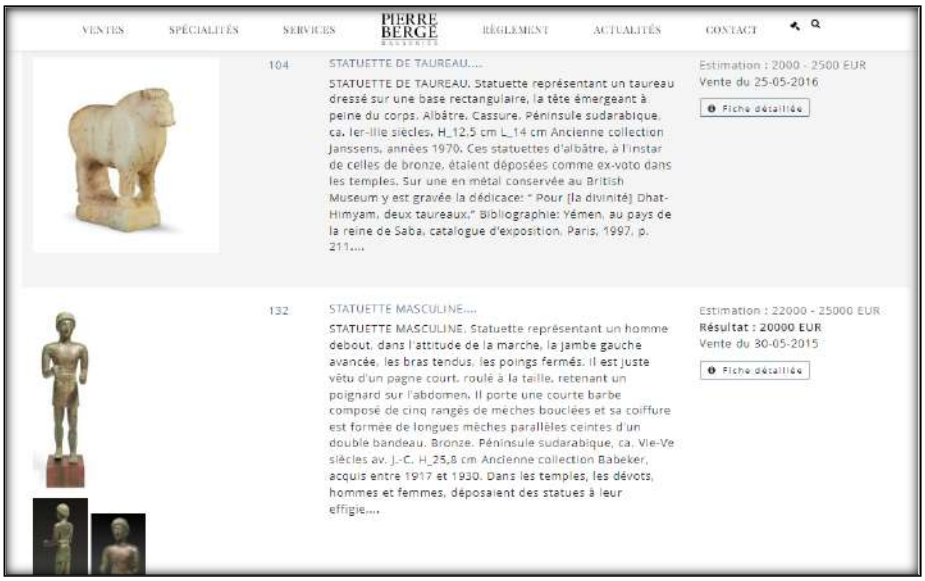

القطع المباعة بلغت (42) قطعة، منها (35) حجرية و(7) معدنية.

القطع التي ما زالت معروضة بلغت (30) قطعة، منها (18) حجرية و(12) معدنية وتعرض بأسعار متفاوتة.

93 / Ventes aux enchères - Pierre Bergé & Associés (pba-auctions.com)

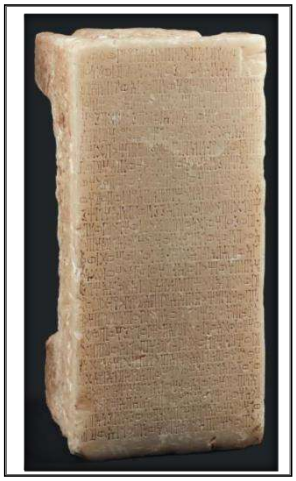

من أبرز القطع الأثرية التي قام بعرضها مزاد "بير بيرجي Pierre Berge": نقش حجري مكون من (26) سطراً بخط المسند ويمثل النقش قاعدة تمثال، وتكمن أهميته في أنه تم نهبه وتهريبه من معبد آوام بمارب، على الرغم من أنه قد تم توثيقه من قبل "البعثة الأمريكية لدراسة الإنسان" أثناء عملها في المعبد، كما تم توثيقهُ في مدونة CSAI برقم "FB-Mahram Bilqis2"، وتم بيع النقش بمبلغ (45,998) يورو[94].

صورتان للقطعة نفسها معروضة في مزاد بير بيرجي ومدونة CSAI

انفوجرافيك عن عدد القطع وأنواعها في موقع "بير بيرجي Pierre Berge"

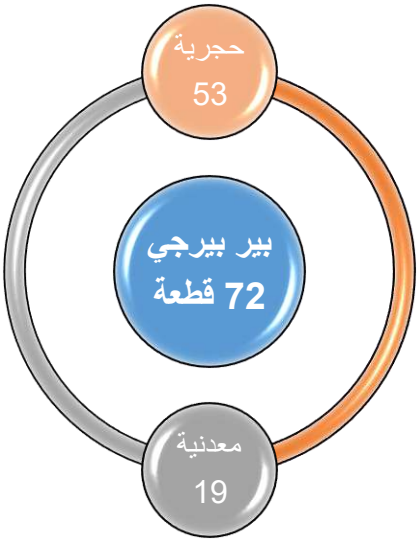

94 / Orient (pba-auctions.com)

10.غورني اند موش Gorny and Mosch:

مزاد "غورني آند موش Gorny and Mosch" الألماني تم تأسيسه في العام 1970 باسم " Giessener Münzhandlung" من قِبل "ديتر جورني" وسط ميونيخ. وفي عام 1999 انضم الدكتور "هانز كريستوف فون موش" كمدير إداري إضافي من خلال نقل الأسهم ثم تغير اسم الشركة إلى " Gorny & Mosch Giessener Münzhandlung GmbH"[95].

في العام 2002 تم توسيع "غورني أند موش Gorny and Mosch" ليحتوي معرضهم الفني القديم على فنون متنوعة من بين العصور القديمة المصرية واليونانية والرومانية وعصور ما قبل التاريخ وفنون الشرق الأدنى القديم وصولاً إلى البيزنطية والإسلامية وعناصر ما قبل الكولومبية والأفريقية والآسيوية، ويتم بيعها عبر عقد مزادات العملات المعدنية والفنون العتيقة مع عملاء دوليين عدة مرات في السنة[96].

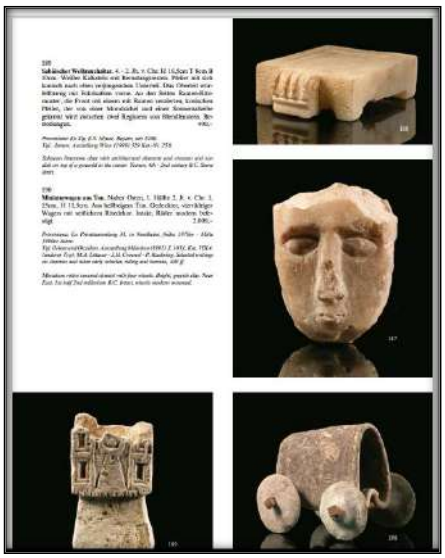

المزاد الألماني احتوى على (61) كتالوجاً عُرضت بداخلها القطع الأثرية التي يحتويها المزاد، وقد قام فريق مركز الهدهد باستعراضها جميعاً وتوثيق وحصر القطع اليمنية التي بلغت (69) قطعة، إلا أنه لم يتم معرفة ما إذا تم بيعها أم لا، كما لم يتم وضع أي مبالغ مالية توضح أسعارها، وتمثلت هذه القطع في (16) قطعة حجرية و(53) قطعة معدنية.

---

95 / Portrait - Gorny & Mosch GmbH (gmcoinart.de)

96 / Company history - Gorny & Mosch GmbH (gmcoinart.de)

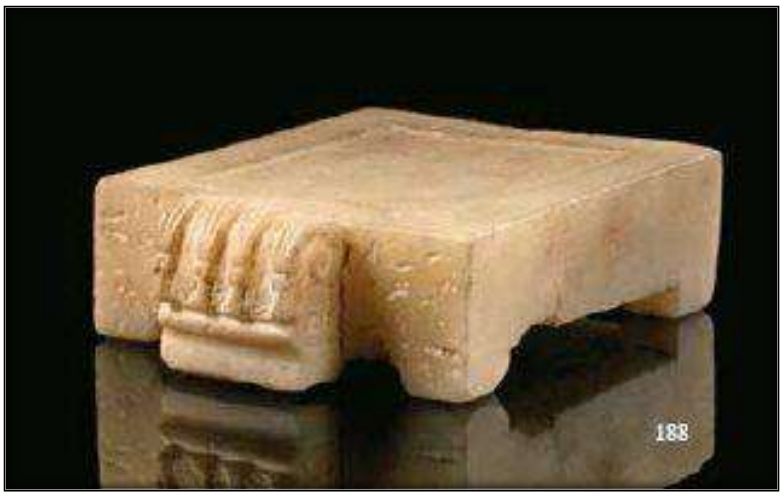

مائدة قرابين من الرخام يزينها من الأمام إفريز من أربعة وعول، تعود المائدة لفترة (القرن 8-3 ق.م)، وتم عرضها بين القطع الأثرية ضمن كتالوجات موقع "غورني أند موش "Gorny and Mosch

انفوجرافيك عن عدد القطع وأنواعها في موقع "غورني أند موش "Gorny and Mosch

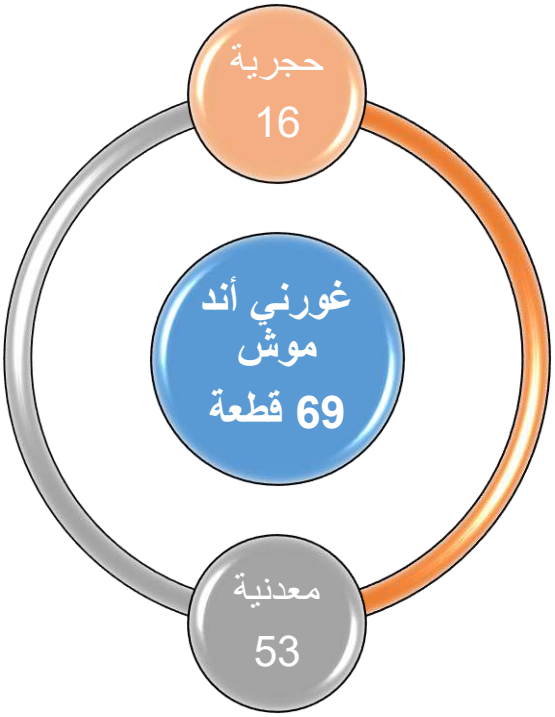

11.درويت Drouot:

منذ العام 1852 كانت "درويت Drouot" عبارة عن منصة فرنسية انطلقت من العاصمة باريس، لتكون متعددة الخدمات لكل من مشغلي المبيعات ومقدمي العطاءات، لذلك تم إنشاء العديد من الشركات التابعة لمجموعة "درويت"، والتي تمثل المؤسسة الرئيسية في أسواق الفن الفرنسية والدولية، كما تُعد علامة تجارية رمزية لإرضاء توقعات مرتادي وتجار سوق الفن[97].

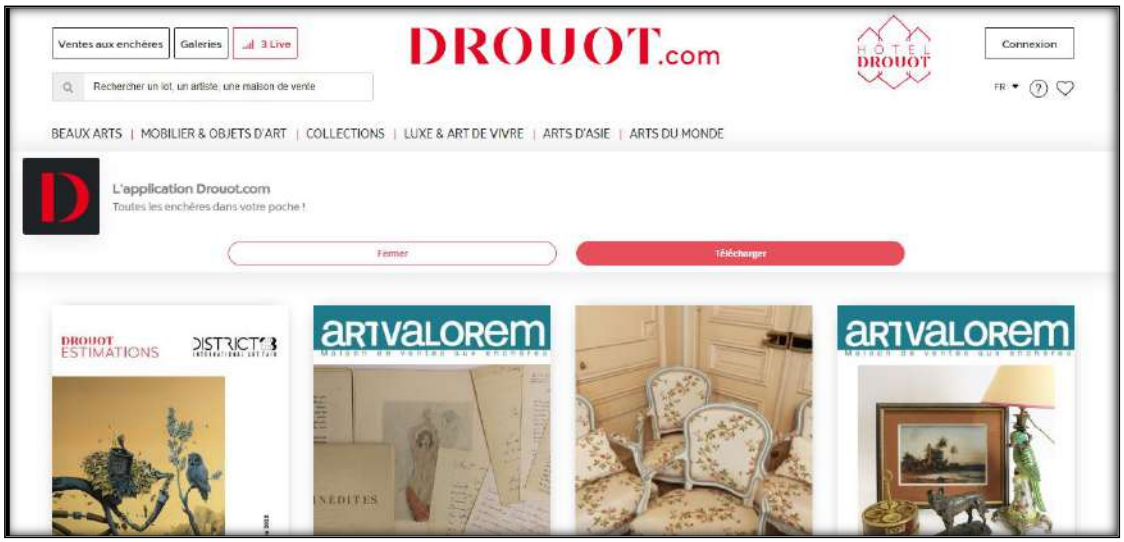

تجمع "درويت Drouot" بين خدمات المزادات الحية (البث والمشاركة الحية في المبيعات) والمزادات عبر الإنترنت (المبيعات الافتراضية، حصريًا على الإنترنت) لبيع الأعمال الفنية والمقتنيات، كما تقدم الشركة خدمات تنظيم المزادات في الفندق المسمى بالاسم نفسه "درويت Drouot" والذي يقع في قلب العاصمة الفرنسية باريس، ويقدم (15) صالة بيع لأكثر من (60) دار مزادات، ويعرض سنوياً حوالي (230.000) عملاً فنياً ومقتنيات من (21) فئة كبيرة - من العصور القديمة إلى فنون الشارع - وتجذب ما يقرب من (3000) زائر كل يوم، كما تقدم إحدى شركات "درويت" مجموعة متنوعة من الخدمات لبيوت المزادات، مثل تأجير صالات البيع والمناولة والتخزين وما إلى ذلك.

قطع يمنية في غاية الجمال لها قيمتها الأثرية والمادية عُرضت في مزاد "درويت Drouot"، وعلى الرغم من أن عددها بسيط إلا أنها عُرضت بمبالغ كبيرة حيث بلغ عدد القطع (58) قطعة، منها (49) حجرية و(8) معدنية بالإضافة إلى مخطوطة واحدة.

97 / Hôtel Drouot Drouot and its subsidiaries

لم يتم بيع أي من هذه القطع بحسب المزاد وإنما ما زلت معروضة، ومن هذه القطع خاتمان غاية في الجمال والروعة[98]، كما توجد عُملة ذهبية تعود لعهد السيدة "أروى" -كما يصفها الموقع-[99].

انفوجرافيك عن عدد القطع وأنواعها في موقع "درويت Drouot"

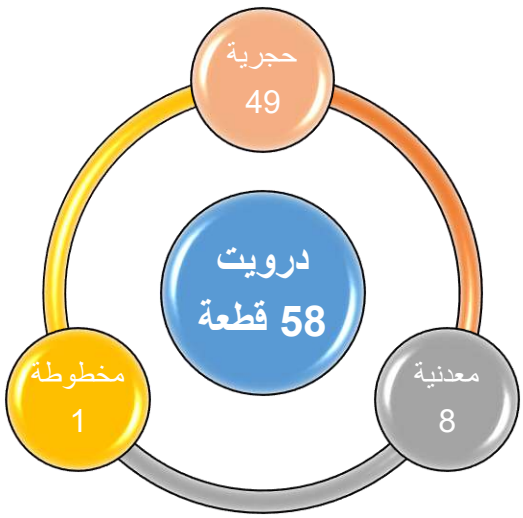

98 / Auction A rare South Arabian gold ring... | Gazette Drouot (gazette-drouot.com)

99 / قام الموقع بحذف صور القطع قبل قيام فريق إعداد التقرير بتوثيقها كاملة.

12.بركات Barakat:

"فايز بركات FAYEZ BARAKAT" فلسطيني الجنسية، مدير وصاحب معرض "بركات Barakat " الشهير لبيع التّحف والمقتنيات الأثرية، مقره لندن بالمملكة المتحدة، وله فروع في كوريا الجنوبية وأمريكا والصين[100].

"بركات Barakat " هي مؤسسة عائلية، تأسست منذ أكثر من (125) عامًا، أي قرب نهاية القرن التاسع عشر، حيث بدأت عائلة بركات في جمع مجموعة كبيرة من العناصر الموجودة في التلال المحيطة بمزارعهم الأردنية، وفايز بركات هو أحد الذين كانوا يعملون ضمن الفريق الصهيوني داخل القدس بحثاً عن ما يسمى "الهيكل".

يقوم "بركات Barakat " بعرض وبيع القطع الأثرية من مختلف أنحاء العالم ومنها القطع اليمنية التي وصلت إلى (48) قطعة، منها (24) قطعة حجرية و(24) قطعة معدنية، بيعت منها (33) قطعة منها (15) حَجَرية و(18) معدنية، بينما (15) قطعة ما زالت معروضة ولكن بدون ذِكر أسعارها، منها (9) حَجَرية و(6) معدنية.

[100] / About | Barakat Gallery

من القطع اليمنية التي عرضتها مؤسسة "بركات Barakat " تمثال وعل من المرمر، يعود إلى الفترة (600 قبل الميلاد - 100 قبل الميلاد)[101]، وتُعد هذه القطعة واحدة من القطع المفقودة التي نشرتها الهيئة العامة للآثار بصنعاء في سجلات المفقودات، الكتالوج رقم (4) القطعة رقم (12).

انفوجرافيك عن عدد القطع وأنواعها في "موقع بركات Barakat"

[101] / Sabean Alabaster Ram, 600 BCE - 100 BCE | Barakat Gallery

13.شيزويك Chiswick:

"شيزويك Chiswick" دار مزادات قائمة في لندن تقوم بعرض الأعمال الفنية من جميع العصور ومن مختلف الأماكن. يفخر القائمون على هذه الدار بأن لديهم أكثر من (20) قسماً مخصصاً لمجموعات واسعة من القطع المعروضة ومنها التُّحف والآثار التي تعود إلى فترات وقرون ماضية يتم عرضها على مدار العام للراغبين بالشراء من هواة جمع التَّحف[102].

(38) قطعة أثرية يمنية تم عرضها في مزاد "شيزويك Chiswick"، منها القطع الحَجَرية بعدد (19) والمعدنية بعدد (18) بالإضافة إلى مخطوطة عربية واحدة.

بلغ عدد القطع التي بيعت (26) قطعة منها (8) حَجَرية و(15) معدنية، بينما هناك (12) قطعة، منها (8) حَجَرية و(3) معدنية، أما المخطوطة العربية الوحيدة فمعروضة بمبلغ (3,000-2,000) جنيه استرليني.

[102] / About Us | Chiswick Auctions

من القطع المهمة التي بيعت في هذا المزاد افريز من المرمر منحوت عليه أربعة رؤوس ثيران بارزة عليها إطار، يعود للفترة (القرن الأول قبل الميلاد - القرن الأول الميلادي)، تم بيعه في 29 سبتمبر 2020 بمبلغ (1,125) جنيه إسترليني[103].

انفوجرافيك عن عدد القطع وأنواعها في موقع "شيزويك Chiswick"

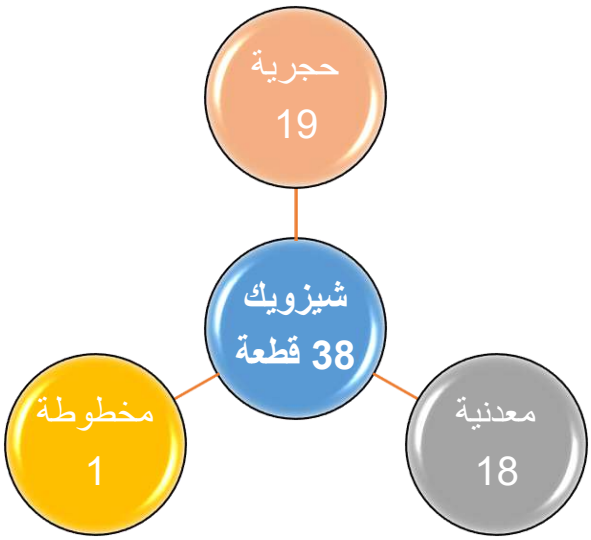

[103] / Lot 4 - A SOUTH ARABIAN ALABASTER FRAGMENT, CIRCA 1ST (chiswickauctions.co.uk)

14.جاسبر52 Jasper52:

مزاد "جاسبر52 Jasper 52" الأمريكي أحد المنصات الرائدة بين المزادات الأسبوعية، ولديه أكثر من (3) ملايين مزايد، عبر مزادات أسبوعية يقوم بها منذ تأسيسه في العام 2015.

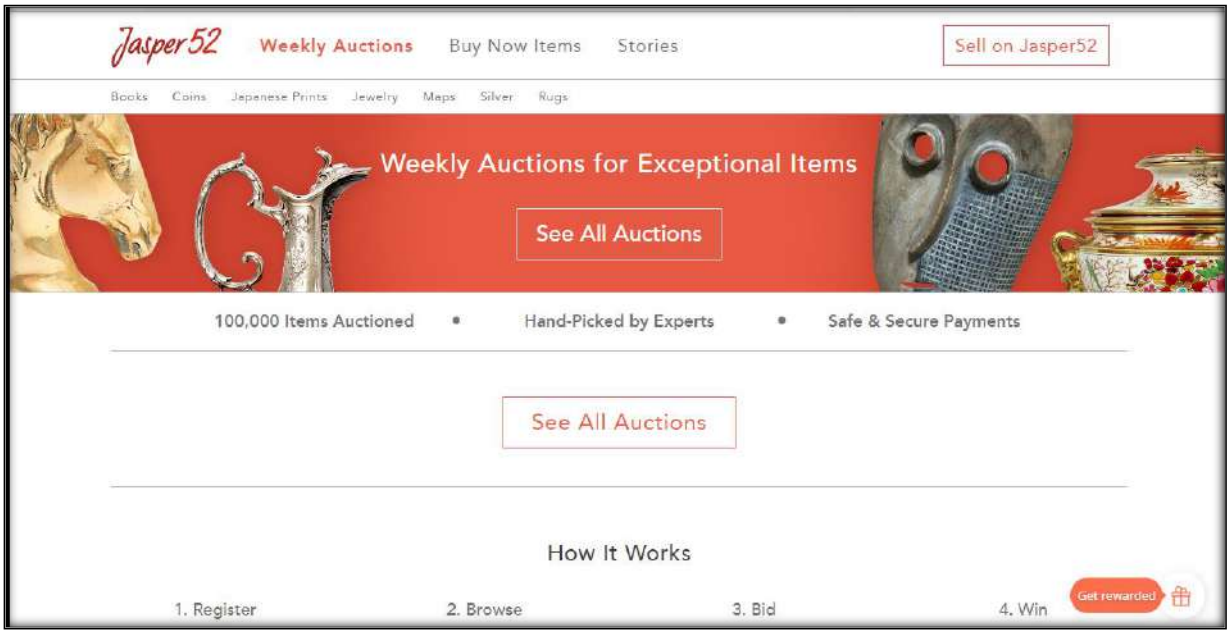

يقوم مزاد "جاسبر52 Jasper 52" الموجود في نيويورك بالتعاون مع دُور المزادات وتجار التُّحف بتنظيم البضائع التي تم فحصها بخبرة وتصنيفها وتسويقها بشكل احترافي لتوفير منصة موثوقة حتى لهواة الجمع المبتدئين للعثور على مقتنيات أصلية وموصوفة بدقة تمكنهم من شرائها[104]. واسم "جاسبر Jasper " يعني "الكنز" أما الرقم (52) فيرمز إلى عدد المزادات التي يقيمها في السنة[105].

كما أن هذا المزاد يركز بشكل كبير على القطع النادرة والاستثنائية ـ بحسب وصفه ـ والتي يقوم بفحصها وتقييمها مجموعة من كبار الخبراء في مجال التُّحف والفن والمقتنيات والرفاهية، ويقوم بعرضها مجاناً بعد الموافقة عليها على أن يحصل على ما نسبته 15% من القيمة بعد البيع.

[104] / About Us – Jasper52

[105] / Limitless luxury at your fingertips – a la Jasper52 - Antique Trader

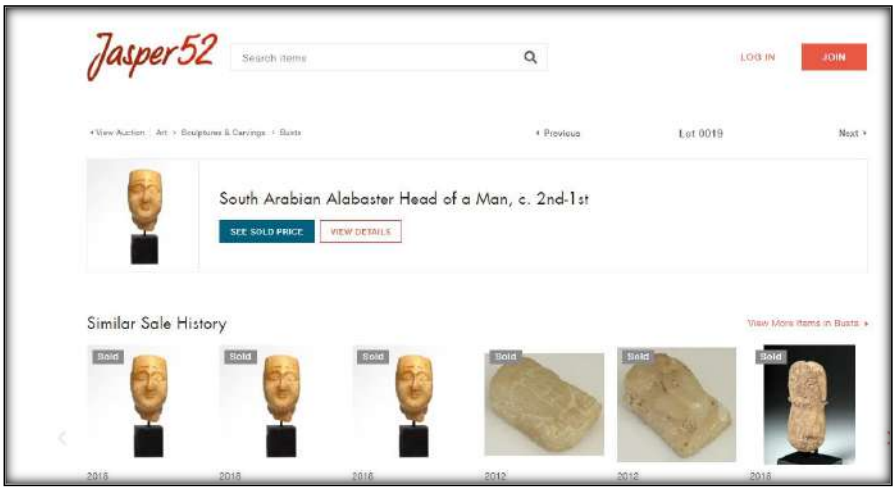

عُرضت في هذا المزاد قطع يمنية متعددة سواءً بشكل مباشر أو عبر منصات أخرى، منها منصة "لايف أكشنورز"، ولا يزال المزاد يقوم بعرض (10) قطع فيه" تمثلت في (7) قطع حَجَرية، و(3) قطع معدنية.

تمثال من المرمر لامرأة وهي جالسة ويداها منحنيتان إلى الأمام عند المرفق، تجويف العيون سقط منه التطعيم، يعود للفترة بين (القرنين الثالث والأول قبل الميلاد)، وتم عرضه في المزاد على أنه ضمن مجموعة "رئيس جمعية تجار التُحف في المملكة المتحدة" ويحمل شهادة تصدير صادرة من وزارة الثقافة الإسبانية، وذلك بتاريخ 17 فبراير 2022، بمبلغ بين (11,000-9,000) دولار[106].

انفوجرافيك عن عدد القطع وأنواعها في موقع "جاسبر52 Jasper"

106 / South Arabian Alabaster figure of a woman, Circa - Feb 17, 2022 | Jasper52 in NY (liveauctioneers.com)

15.أرتكيوريال Artcurial:

مزاد فرنسي يتواجد في العاصمة الفرنسية باريس، أُنشئ في العام 2002 كدار مزادات متعددة الأوجه، وتتمتع باعتراف دولي وتكتسب مكانتها من المبيعات التي تتم بشكل رئيسي في باريس وموناكو ومراكش، وحققت ما يقرب من (169) مليون يورو من حجم المبيعات في عام 2021[107].

تمتد أعمال مزاد "أرتكيوريال Artcurial" إلى ما وراء الحدود الفرنسية، حيث تصدر خبرتها من خلال مكاتب تمثيلية في النمسا وبلجيكا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا، والشركات التابعة في مونت كارلو والمغرب، فضلاً عن وجودها في بكين وتل أبيب وإقامة معارض سنوية في نيويورك.

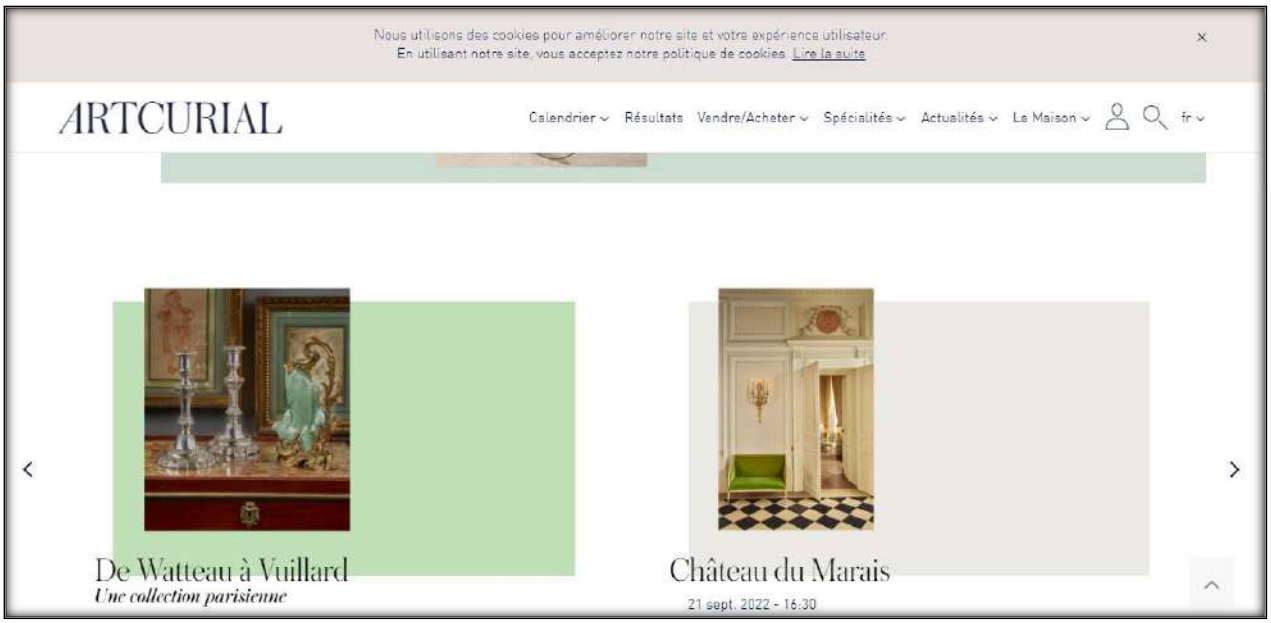

القطع الأثرية اليمنية التي تم عرضها في هذا المزاد الفرنسي بلغت (5) قطع منها قطعة واحدة حَجَرية و(3) قطع معدنية وقطعة قماشية، بيعت جميعها بمبلغ (88,748) يورو.

107 / About Artcurial | Artcurial

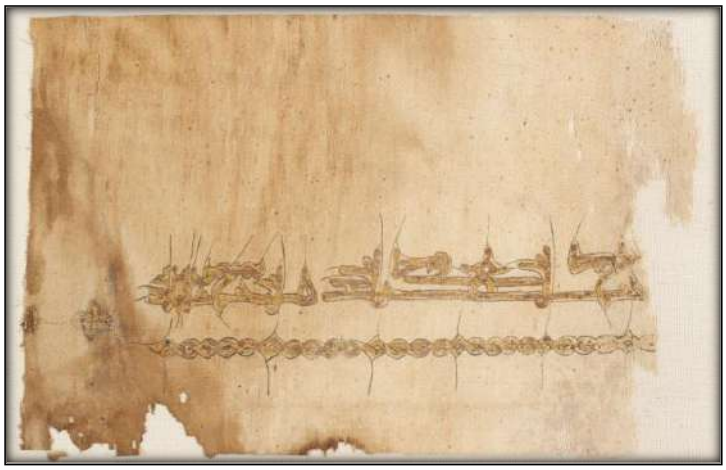

من القطع النادرة، قطعة من النسيج مكتوب عليها بالخط الكوفي المذهب، تعود لفترة (القرن العاشر إلى الحادي عشر الميلادي)، تم بيعها عبر هذا المزاد بعد عرضها في العام 2019 بمبلغ (42,005) يورو[108].

انفوجرافيك عن عدد القطع وأنواعها في موقع "أرتكيوريال Artcurial"

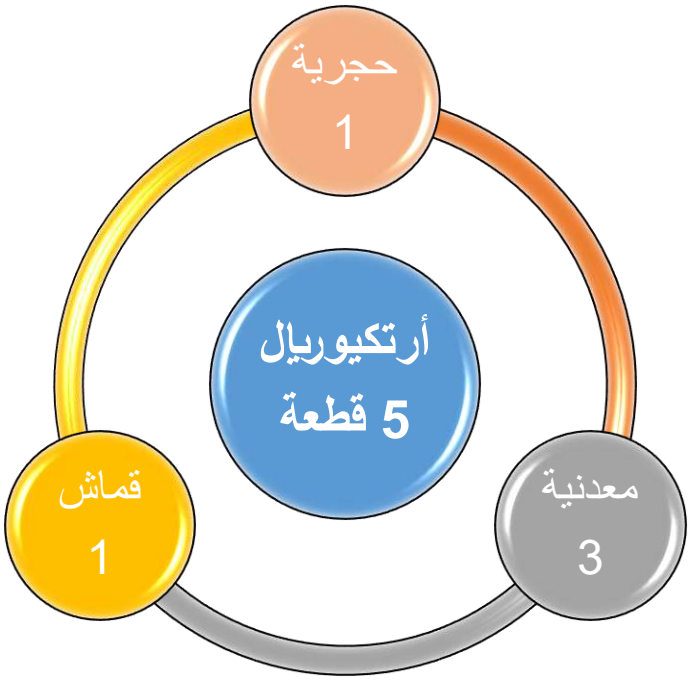

[108] / Antiquities, Islamic Art | Sale n°3916 | Lot n°305 | Artcurial

16.معرض أرتميس Artemis:

في العام 1993 قام الأمريكيَّان "بوب دودج Bob Dodge" و"تيريزا دودج Teresa Dodge" بإنشاء معرض "أرتميس Artemis" الإلكتروني والمخصص لبيع الآثار الكلاسيكية المصرية واليونانية والرومانية والآسيوية ومن الشرق الأدنى وكولومبيا والفن الإفريقي وغيرها من الآثار والتحف الفنية من مختلف الأنواع الفخارية والحَجَرية والمعدنية والخشبية والزجاجية وما إلى ذلك[109].

يضمن المزاد أن جميع القطع التي تعرض وتباع عبره أصلية بحسب الوصف المقدَّم لها وإن حصل واختلف ذلك فللمشتري استرداد أمواله كاملة، وبحسب الموقع فإن المزاد يقدم أيضاً خدمات التقييم، واختبار اللمعان الحراري، بالإضافة إلى خدمات الاستعادة والإصلاح والتركيب والتأطير الاحترافي، ويوفر حوامل مخصصة لعرض القطع[110].

قطع يمنية عُرضت في هذا المزاد، تم توثيق قطعة واحدة حجرية تعود للقرن (2 ق.م – 2م)، وهي عبارة عن تمثال لماعز منحوت يدوياً من المرمر، ويظهر جالساً مع انحناء جميع الأرجل تحته، يتوج بزوج من القرون الكبيرة المتصاعدة، وقد بيعت هذه القطعة بمبلغ (1,581.25) دولار في 2022/7/28، هذا المزاد يقوم بحذف القطع بعد بيعها، مما تسبَّب في عدم توثيق قطع كثيرة منها.

[109] / About Us – Artemis Gallery

[110] / واجه فريق الإعداد صعوبة بالغة في تثبيت القطع اليمنية التي عرضت في مزاد "أرتميس" لأنها كانت تختفي بمجرد بيعها أو انتهاء المزاد.

انفوجرافيك عن عدد القطع وأنواعها فى موقع "أرتميس Artemis"

جهود مبذولة:

جهود وطنية:

على الرغم من ضعف الإمكانيات الرسمية إلا أن هناك جهوداً كثيرة وكبيرة بُذلت للتصدي لمحاولات التهريب للآثار اليمنية، ولعل أبرز هذه الجهود هو صدور قائمتين توضحان القطع الأثرية المنهوبة من اليمن خلال الفترة الأخيرة.

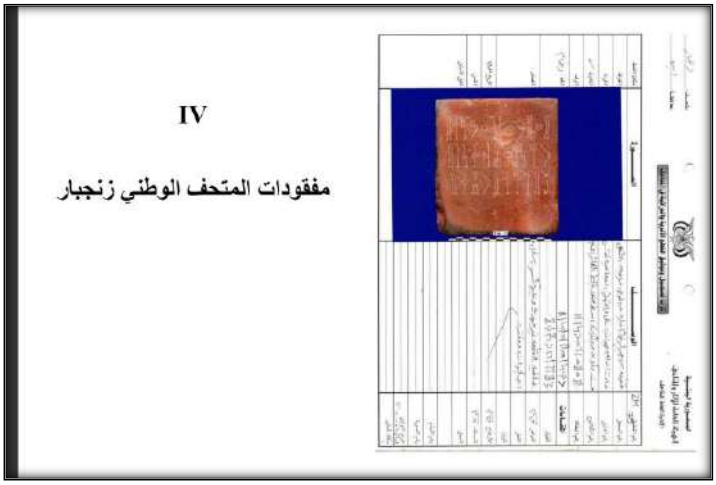

القائمة الأولى: قائمة أصدرها تحالف الآثار في مايو 2018 تحتوي على سجلات لعدد (1631) قطعة تم نهبها من متحف عدن الوطني ومتحف تعز الوطني والمتحف الوطني في زنجبار[111]، وتمثل مجموعة من النقوش بخط المسند وعملات معدنية وتماثيل حجرية ومخطوطات وغيرها.

صورة لقطعة حجرية عليها نقوش مسند من مفقودات المتحف الوطني زنجبار ـ المصدر تحالف الآثار

عمل مركز الهدهد على استعراض القائمة ومطابقتها مع قاعدة البيانات التي أعدَّها من المزادات الإلكترونية للقطع الأثرية المعروضة ـ التي احتواها هذا التقرير ـ وتم العثور على (20) قطعة عُرضت في مزاد "بير بيرجي Pierre Berge" الفرنسي، منها على سبيل المثال: مذبح حجري بشكل رأس ثور، تم بيعه بمبلغ (8,200) يورو[112].

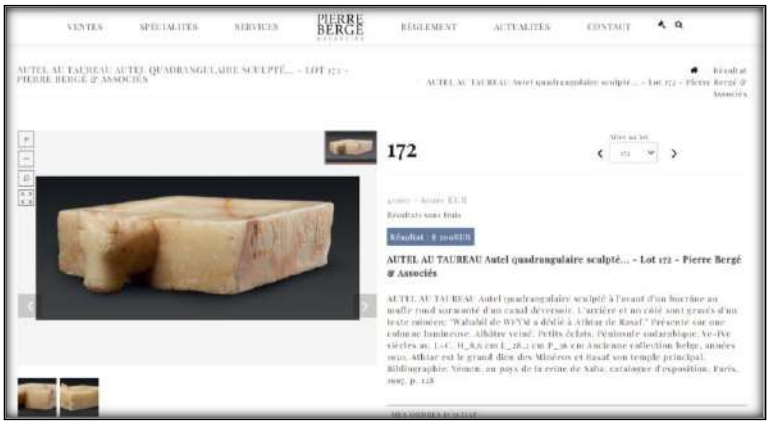

صورتان للقطعة نفسها، الأولى من مزاد "بير بيرجي" والثانية من قائمة 1631 التي أصدرها تحالف الآثار

111 / Public's Help Needed to Recover "Blood Antiquities" - Antiquities Coalition (theantiquitiescoalition.org)

112 / AUTEL AU TAUREAU Autel quadrangulaire sculpté... - Lot 172 - Pierre Bergé & Associés (pba-auctions.com)

القائمة الثانية: هي ما أصدرته الهيئة العامة للآثار والمتاحف عبر صفحتها في موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك، حيث نشرت خلال الفترة (مايو-يوليو 2022) (8) ملفات بصيغة PDF باسم "آثارنا المنهوبة" تحتوي على سجلات لعدد (507) قطع أثرية يمنية منهوبة ومهرَّبة من اليمن.

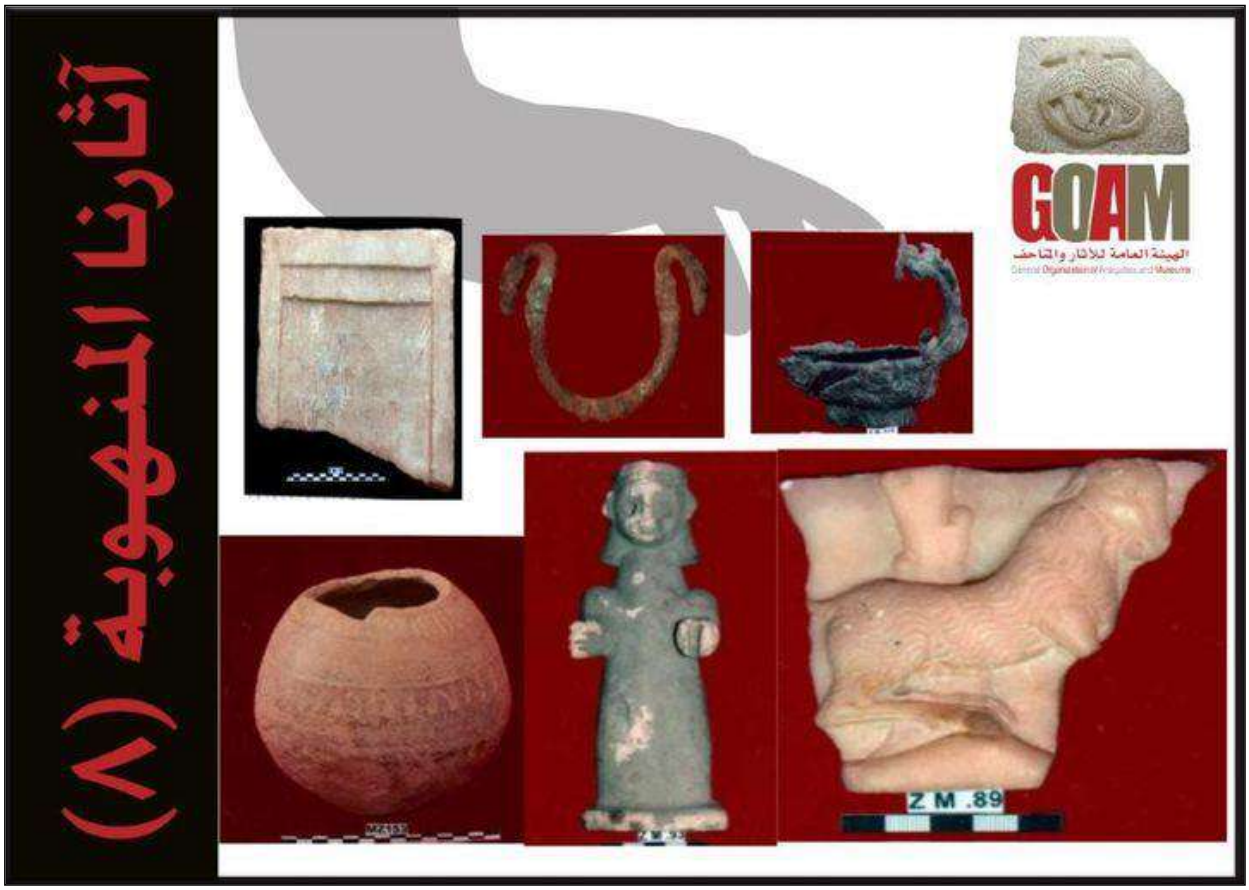

المطابقة الأولية لهذه السجلات مع قاعدة بيانات المركز أكدت وجود (36) قطعة ظهرت في مزادات إلكترونية موزعة على (4) مزادات كالتالي: (16) قطعة في مزاد (بركات Barakat)، (16) قطعة في مزاد (بير بيرجي Berge Pierre)، (3) قطع في مزاد (سوثبيز Sotheby`s)، و(1) قطعة في مزاد (لوت آرت Lot-Art).

جهود دولية:

تُعد قائمة الطوارئ الحمراء للممتلكات الثقافية المهددة بالخطر في اليمن التي أصدرها المجلس الدولي للمتاحف ICOM في العام 2018 منطلقاً أساسياً يمكن الاستفادة منه في تحديد الآثار اليمنية في أي بقعة من بقاع العالم، حيث تضمنت هذه القائمة نماذج من الممتلكات الثقافية اليمنية لتكون أمثلة للقطع اليمنية التي يتم المتاجرة بها حول العالم[113].

[113] / هذه القائمة التي صدرت كانت بمثابة تحذير من المجلس الدولي للمتاحف إلى كافة المتاحف حول العالم ودُور المزادات وتجار ومتاجر الفن وجامعي التحف بعدم اقتناء أي قطعة شبيهة بما تحتويه هذه القائمة ما لم تتخذ كافة الخطوات والتدابير الاحترازية والتدقيق المفصل، لأنها قد تضع من يقوم بذلك تحت المساءلة القانونية، تم تقسيم هذه القائمة إلى سبعة أقسام رئيسية كل قسم يمثل فئة معينة من الممتلكات كالتالي:

- القسم الأول: خصص للكتابات والنقوش الحجرية والمعدنية والخشبية والورقية (المخطوطات).
- القسم الثاني: خصص للمنحوتات من الألواح التذكارية الجنائزية الحجرية، وكذلك للتماثيل الصغيرة والتماثيل النصفية.
- القسم الثالث: ضم فيه العناصر المعمارية مثل المذابح والعناصر التزيينية والنافورات والألواح الخشبية المزخرفة والألواح التي عليها كتابات.
- القسم الرابع: احتوى هذا القسم على الأواني المعدنية والخشبية والحجرية وكذلك الطينية والتي عليها نقوش وكتابات قديمة.
- القسم الخامس: خصص للعملات المعدنية والأختام المعدنية والخشبية القديمة والإسلامية.
- القسم السادس: بيّن هذا القسم نماذج خاصة بالإكسسوارات والأدوات التي تم صناعتها من مواد مختلفة مثل المباخر والمسارج المعدنية والطينية وكذلك أياد من الحديد وعصا تزيين المخطوطات وخاصة التوراة.
- القسم السابع: احتوى هذا القسم على المجوهرات وكل ما له علاقة بالزينة الشخصية مثل القلادات والخلاخل والاكسسوارات والخواتم من الذهب أو الفضة، كما احتوى على القطع المطرزة.

الإجراءات المطلوبة لاستعادة الآثار المنهوبة:

قانون الآثار اليمني:

تعديل قانون الآثار بما يتناسب مع واقع بلادنا الغني بالآثار والممتلكات الأثرية يُعد واحداً من أهم الخطوات التي يجب على صناع القرار اتخاذها، حيث من المفترض أن تعطى السلطة الأثرية الصلاحيات الكاملة والسيادة التي تمكِّنها من حماية وصيانة الممتلكات الأثرية، كما أن من المناسب أن يحتوي القانون على تجريم واضح وقوي لكل من يعبث أو يتاجر أو يشارك في أي عملية نبش وتهريب للآثار اليمنية، مع تشديد العقوبات على كل من يثبت قيامه بأي انتهاك ومخالفة تسمح بالإضرار بالممتلكات الثقافية والآثار اليمنية بأي شكل من الأشكال، ويمكن الاستفادة في هذا المجال من تجارب الدول الأخرى وخاصة العربية مثل مصر والأردن والعراق.

القضاء ونيابة الآثار:

من الإجراءات المطلوبة أيضاً تفعيل دور القضاء والنيابة المختصة بالآثار وتوسيع عملها لتشمل كافة القضايا المتعلقة بالآثار وحمايتها والعمل على تدريب القضاة وأعضاء النيابة والعاملين فيها وتأهيلهم في مختلف المواضيع والاتفاقيات والقوانين الدولية التي تتعلق بحماية الأثار ومنع تخريبها أو تهريبها أو الاتجار بها. كما يمكن العمل على تعديل قانون العقوبات والجزاءات بما يشمل الجرائم ضد الممتلكات الثقافية بالتعاون مع الجهات المعنية.

العلاقات مع دول الجوار:

إن التعاون الدولي فيما بين دول الجوار وتعزيزه بما يحفظ حق السيادة لكل الدول يساعد بشكل كبير في الحد من عمليات تهريب الآثار والممتلكات الثقافية، ويساعد على استعادة أي قطع أثرية خرجت بصورة أو بأخرى إلى الدولة الجار، وفي هذا الجانب يمكن للسلطات المعنية عقد اتفاقيات ثقافية لمنع وتجريم التهريب عبر أراضي دول الجوار وإلزام كل دولة بإعادة أي مقتنيات أو مضبوطات لها قيمة أثرية أو تاريخية إلى بلدها الأصل.

ويمكن الإشارة إلى ما تقوم به دولة عُمان الشقيقة من إجراءات لضبط أي عمليات تهريب للآثار اليمنية كان أبرزها ما أعلنه وكيل وزارة التراث والثقافة لشؤون التراث العمانية "سالم المحروقي" في 31 مايو 2018 من إحباط عملية تهريب (52) قطعة أثرية ومقتنيات يمنية نادرة تعود إلى ألف سنة قبل الميلاد[114].

[114] / عمان تحبط تهريب آثار يمنية تعود لألف سنة قبل الميلاد(algabas.com)

الانتربول الدولي:

من المعلوم لدى جميع دول العالم أن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) هي أحدى الجهات الدولية التي تعمل على استعادة الممتلكات الثقافية لأي دولة، وذلك بموجب القرار A/RES/71/19 الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 نوفمبر 2016، والذي دعا إلى *"تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ... ولاسيما الجريمة المنظمة عبر الوطنية بما يشمل ...، والتدمير المتعمد غير القانوني للتراث الثقافي والاتجار بالممتلكات الثقافية"* ، كما يمتلك الانتربول شراكات وثيقة مع المنظمات الدولية الأخرى، ومنها مثلاً: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، المجلس الدولي للمتاحف، وغيرها من الجهات المعنية بالتراث الثقافي وحمايته[115].

لذا فإن تفعيل دور مكتب الانتربول في اليمن عبر التنسيق مع الجهات المختصة الوطنية والدولية وتحديد الأولويات يُعد من أهم الأمور التي تسمح لدولتنا باستعادة الممتلكات والمقتنيات الأثرية من الجهات والأفراد والمؤسسات الأجنبية التي تمتلك أي آثار يمنية.

[115] / https://www.interpol.int/ar/4/3/4

التوصيات

إلى مجلس الأمن

- ندعو مجلس الأمن لتحمل مسؤوليته وفق القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة بتجريم العدوان على اليمن وإيقافه، وإصدار قرار يُلزمُ الدول والجهات والمؤسسات العامة والخاصة بإعادة كل الممتلكات الثقافية اليمنية التي تم إخراجها من اليمن.
- ندعو مجلس الأمن إلى إلزام دول التحالف بتحييد الممتلكات الثقافية اليمنية وإلزامها بتنفيذ بنود القانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الملزمة بعدم تعريض الممتلكات الثقافية لأي ضرر، وتحمل المسؤولية في إرجاع الممتلكات الثقافية اليمنية المنهوبة وتعويض الأضرار الناجمة عن العدوان.

إلى الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها

- ندعو الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها وخاصة (اليونسكو) إلى دعم الجهود الوطنية في حصر وتوثيق المعالم والممتلكات الثقافية لإنشاء قاعدة بيانات مكتملة.
- ندعو الأمم المتحدة ومنظماتها إلى دعم الجهود الوطنية لإنشاء متحف وطني يضم القطع الأثرية اليمنية التي تمثل تاريخ وهوية الشعب اليمني منذ آلاف السنين.
- ندعو الأمم المتحدة ومنظمة (اليونسكو) إلى إلزام الدول الأعضاء والإنتربول الدولي للعمل على إعادة كافة القطع الأثرية والممتلكات الثقافية اليمنية من المزادات والمتاحف العالمية.

إلى الحكومة اليمنية

- مطالبة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بإصدار قرارات تجرِّم عمليات النهب والتهريب للممتلكات الثقافية اليمنية والعمل على استعادتها.
- تعديل قانون الآثار اليمنية، بما يضمن إعطاء السلطات الأثرية الصلاحية الكاملة في إدارة وتنظيم عمليات حفظ وتوثيق التراث الثقافي.
- تعديل قانون الآثار وقانون الجرائم والعقوبات لتشمل الجرائم المتعلقة بالتراث الثقافي وتشديد العقوبات فيهما بشكل يكون رادعاً لمرتكبيها.
- تدريب الكوادر المختصة سواء في السلطة الأثرية أو الجهات المعنية على قواعد القانون الدولي الإنساني والقوانين الدولية التي تعمل على حماية الممتلكات الثقافية.
- تفعيل دور القضاء والنيابة المختصة بالآثار وتوسيع عملها لتشمل كافة القضايا المتعلقة بالآثار وحمايتها.
- العمل مع النيابة العامة ووزارة العدل على التوعية بالقانون الدولي الإنساني وتضمين عقوبات استهداف الممتلكات الثقافية ضمن القوانين الوطنية.
- دعم جهود الهيئة العامة للآثار والمتاحف لحصر وتوثيق الممتلكات الثقافية في المتاحف العامة والخاصة.
- إشراك منظمات المجتمع المدني ومراكز الدراسات المتخصصة جنباً إلى جنب مع السلطات في برامج التوعية والحماية للممتلكات الثقافية.
- حصر وتوثيق المعالم والمواقع الأثرية اليمنية المتضررة من العدوان وكذلك القطع الأثرية التي تم نهبها وتهريبها خارج اليمن وإعداد ملفات قانونية للمطالبة بها.
- تعزيز العلاقات الدولية مع دول الجوار بما يحفظ حق السيادة والحد من عمليات نهب القطع الأثرية والممتلكات الثقافية، والعمل على استعادة المضبوطات في هذه الدول.

مركز الهدهد للدراسات الأثرية
Al Hudhud Center for Archaeological Studies

الملحقات

الجداول الإحصائية لخلاصة قاعدة بيانات عمل التقرير

جدول 1: أسماء المزادات الإلكترونية وعدد القطع الأثرية اليمنية فيها ـ المصدر مركز الهدهد للدراسات الأثرية

م	المزاد	عدد القطع بشكل عام	عدد القطع التي تم بيعها	عدد القطع المعروضة بمبلغ	عدد القطع المعروضة بدون مبالغ
1	Liveauctioneers	1902	1610	292	0
2	Lot Art	972	6	14	952
3	Kedem	388	310	77	1
4	Christies	218	218	0	0
5	Sotheby's	148	64	60	24
6	Bonhams	118	83	35	0
7	Bidsquare	105	50	54	1
8	Bidspirit	113	75	38	0
9	Pierre Berge	72	42	30	0
10	Gorny & Mosch	69	0	0	69
11	Drouot	58	0	10	48
12	Barakat	48	33	0	15
13	Chiswick	38	26	12	0
14	Jasper	10	0	10	0
15	Artcurial	5	5	0	0
16	Artemis	1	1	0	0
	الإجمالي	4265	2523	632	1110

جدول 2: عدد القطع الأثرية اليمنية الموزعة في المزادات الإلكترونية بحسب الدولة ـ المصدر مركز الهدهد للدراسات الأثرية

م	الدولة	عدد المزادات	عدد القطع
1	أمريكا	5	2166
2	بريطانيا	4	422
3	فرنسا	3	135
4	الكيان الصهيوني	2	501
5	ألمانيا	1	69
6	هولندا	1	972
	الإجمالي	16	4265

جدول3: عدد القطع الأثرية اليمنية في المزادات الإلكترونية بحسب مادة الصنع ـ المصدر مركز الهدهد للدراسات الأثرية

م	مادة الصنع	عدد القطع
1	حجرية	1155
2	معدنية	1704
3	مخطوطة	1396
4	خشبية	5
5	قماشية	4
6	زجاجية	1
	الإجمالي	4265

جدول 4: عدد القطع الأثرية اليمنية بحسب سنوات العرض والبيع ـ المصدر مركز الهدهد للدراسات الأثرية

م	السنة	عدد القطع	م	السنة	عدد القطع
1	غير محدد	49	18	2007	36
2	1991	1	19	2008	54
3	1992	5	20	2009	38
4	1993	1	21	2010	57
5	1994	0	22	2011	69
6	1995	5	23	2012	1033
7	1996	4	24	2013	94
8	1997	4	25	2014	85
9	1998	0	26	2015	192
10	1999	2	27	2016	200
11	2000	8	28	2017	252
12	2001	3	29	2018	344
13	2002	8	30	2019	585
14	2003	41	31	2020	320
15	2004	23	32	2021	377
16	2005	16	33	2022	340
17	2006	19	الإجمالي		4265

الرسوم البيانية لخلاصة قاعدة بيانات عمل التقرير

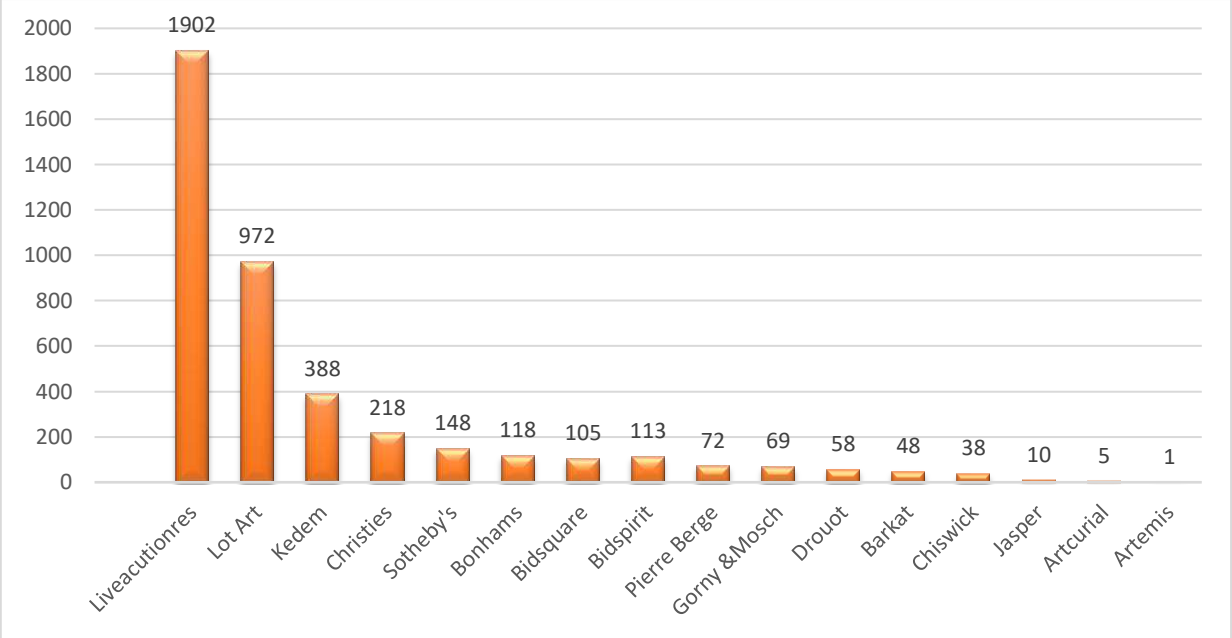

رسم بياني يوضح عدد القطع الأثرية اليمنية بحسب كل مزاد ـ المصدر مركز الهدهد للدراسات الأثرية

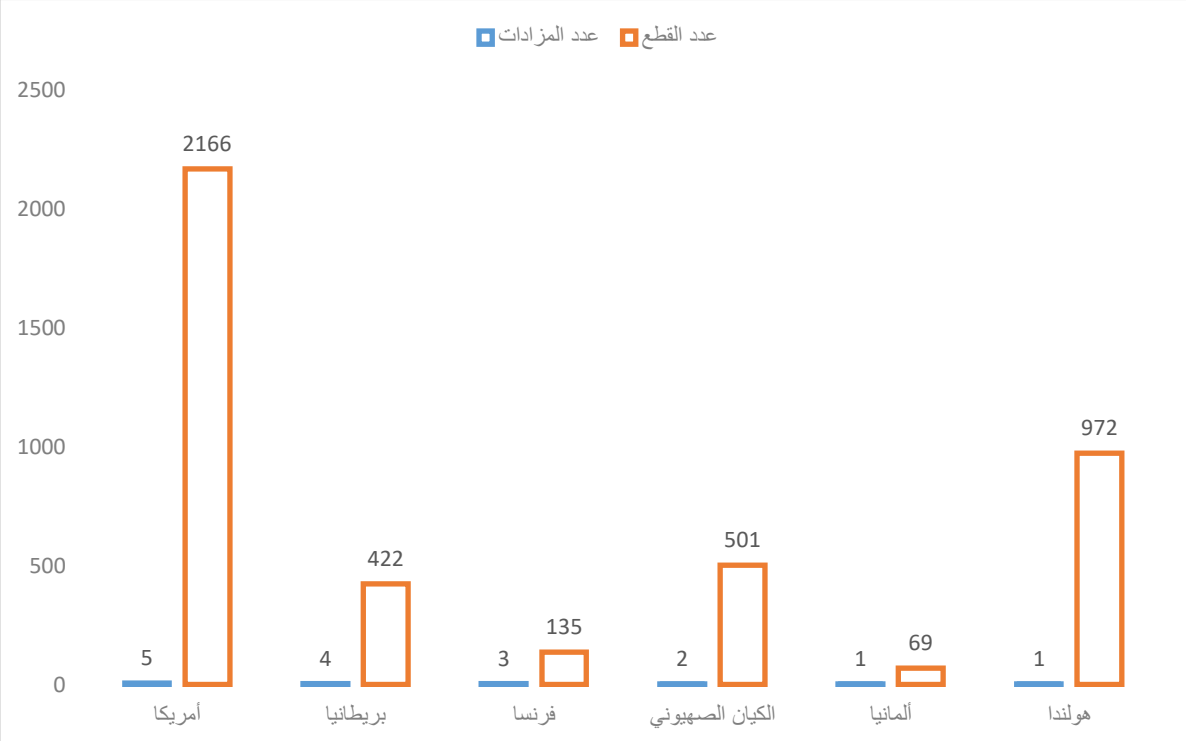

رسم بياني يوضح عدد القطع الأثرية اليمنية وعدد المزادات بحسب الدولة ـ المصدر مركز الهدهد للدراسات الأثرية

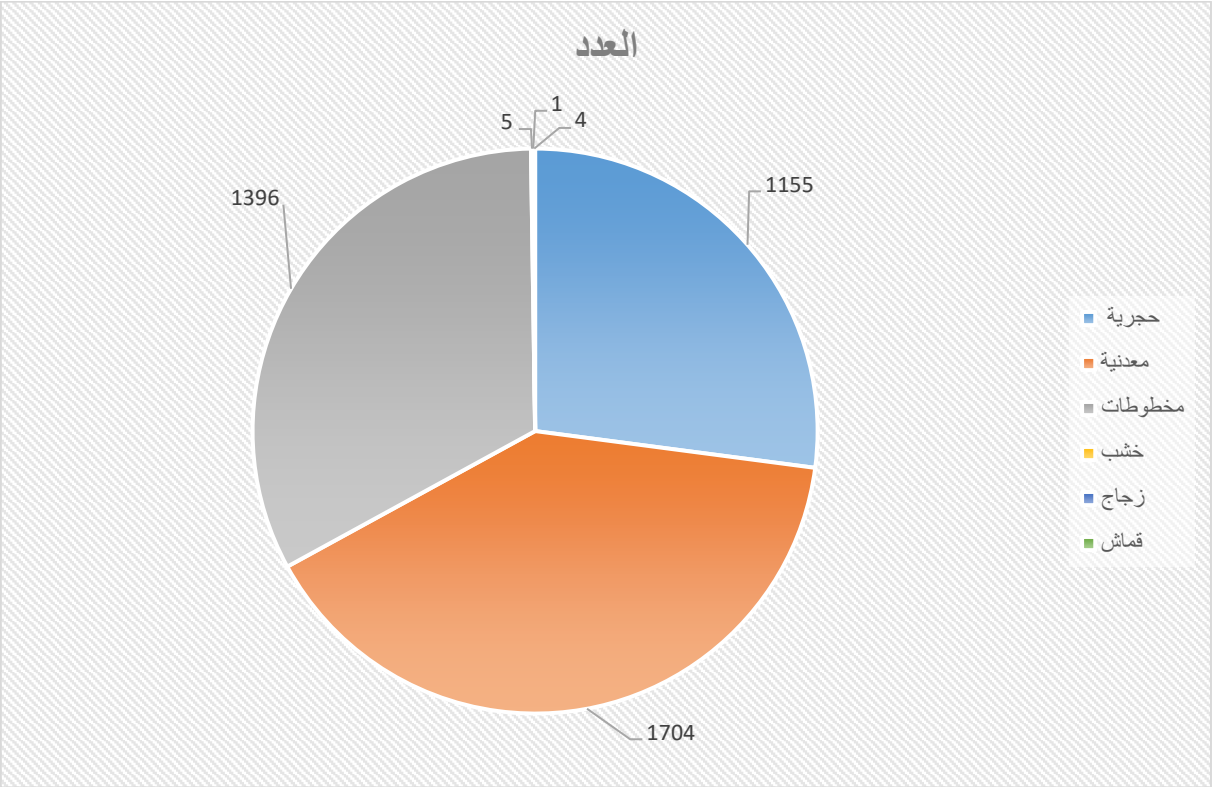

رسم بياني يوضح عدد القطع الأثرية اليمنية في المزادات بحسب مادة الصنع ـ المصدر مركز الهدهد للدراسات الأثرية

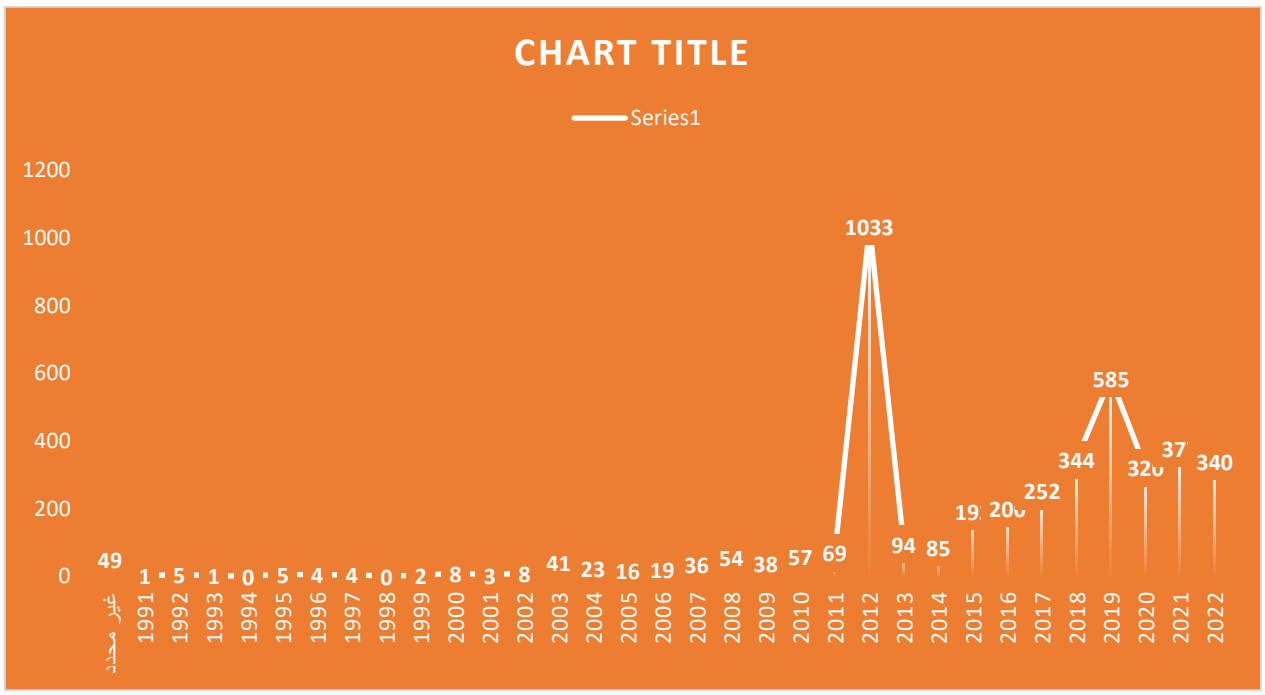

رسم بياني يوضح عدد القطع الأثرية اليمنية في المزادات بحسب سنوات العرض والبيع ـ المصدر مركز الهدهد للدراسات الأثرية

===

نموذج من قاعدة بيانات عمل تقرير "ذاكرة اليمن الأثرية بين التهريب والتغريب"

القطع المعروضة في المزادات

م	الرقم المرجعي	اسم القطعة	القطعة	الحجم والقياسات	المادة	النوع	الفترة الزمنية	موقعها الحالي	تاريخ المزاد	سنة العرض	مبلغ العرض		العملة	مبلغ البيع	العملة	اسم موقع الإعلان	الموقع الإلكتروني	ملاحظات1	العدد الإضافي
											من	إلى							
1	1	زوج من الأقراط الذهبية	[illegible]	[illegible]	ذهب	معدني	القرن الثاني والثالث الميلادي	[illegible]	Nov 25, 2018	2018	200	300	جنيه استرليني	0	0	LIVEACUTIONRES	[illegible]	ـــــ	
2	3	زوج من الأقراط الذهبية	[illegible]	5.45 جرام ، 42 مم (1.21 بوصة)	ذهب	معدني	[illegible]	TimeLine Auctions Ltd. المملكة المتحدة	05 سبتمبر 2019	2019	400	600	جنيه استرليني	0	0	LIVEACUTIONRES	[illegible]	ـــــ	
3	4	زوج من الأقراط الذهبية	[illegible]	13 جرامًا ، 29 ملم	ذهب	معدني	[illegible]	TimeLine Auctions Ltd. المملكة المتحدة	26 مايو 2021	2021	0	0	جنيه استرليني	650	0	LIVEACUTIONRES	[illegible]	ـــــ	
4	8	قرط واحد من الذهب	[illegible]	عوار 20 كيراطاً	ذهب	معدني	القرن الخامس قبل الميلاد	[illegible]	5 ديسمبر 2019	2019	0	0	دولار	1000	0	LIVEACUTIONRES	[illegible]	ـــــ	
5	10	قرط واحد من الذهب	[illegible]	[illegible]	ذهب	معدني	القرن الخامس إلى الثاني قبل الميلاد	معرض الرئيس شارة أعلى التقييمات	20 يونيو 2019	2019	0	0	دولار	1200	0	LIVEACUTIONRES	[illegible]	ـــــ	
6	11	زوج متطابق من الأقراط الذهبية	[illegible]	1.45 جرام ، 28 ملم لكل منهما	ذهب	معدني	القرن 2 ق.م	[illegible]	28 فبراير 2020	2020	0	0	جنيه استرليني	460	0	LIVEACUTIONRES	[illegible]	ـــــ	
7	12	زوج متطابق من الأقراط الذهبية	[illegible]	11.22 جرامًا ، 36.45 مم	ذهب	معدني	القرن 2 ق.م - القرن 2م	[illegible]	26 فبراير 2019	2019	0	0	جنيه استرليني	380	0	LIVEACUTIONRES	[illegible]	ـــــ	
8	13	شاهد قبر يبرز الوجه واسم المتوفي اسفله	شاهد قبر	14×7 بوصة	حجر جيري	حجري	نهاية الألف 2- الأول ق.م	[illegible]	1/ مارس 2013	2013	0	0	دولار	2250	0	LIVEACUTIONRES	[illegible]	ـــــ	
9	14	شاهد قبر يبرز الوجه واسم المتوفي اسفله	شاهد قبر	5.4 كجم ، 32 مم	حجر جيري	حجري	القرن 2ق.م - القرن 2م	[illegible]	21/ فبراير 2018	2018	0	0	جنيه استرليني	500	0	LIVEACUTIONRES	[illegible]	ـــــ	
10	15	[illegible]	[illegible]	2.1 كجم ، 18 مم	حجر جيري	حجري	القرن 2ق.م - القرن 2م	[illegible]	9/ ديسمبر 2016	2016	0	0	جنيه استرليني	200	0	LIVEACUTIONRES	[illegible]	ـــــ	
11	16	شاهد قبر يبرز الوجه واسم المتوفي اسفله	شاهد قبر	9.4 كجم ، 37 مم	حجر جيري	حجري	القرن 2ق.م - القرن 2م	[illegible]	26/ مايو 2016	2016	0	0	جنيه استرليني	1200	0	LIVEACUTIONRES	[illegible]	ـــــ	
12	17	[illegible]	[illegible]	مستطيل الشكل	حجر جيري	حجري	القرن 2ق.م - القرن 2م	[illegible]	8/ سبتمبر 2017	2017	0	0	جنيه استرليني	420	0	LIVEACUTIONRES	[illegible]	ـــــ	
13	18	رأس تمثال آدمي	[illegible]	4.2 كجم ، 22 مم	حجر مرمر	حجري	القرن 2ق.م - القرن 2م	[illegible]	3/ ديسمبر 2015	2015	3000	5000	دولار	0	0	LIVEACUTIONRES	[illegible]	ـــــ	
14	19	شاهد قبر يبرز وجه المتوفي	شاهد قبر	835 جرامًا ، 14 مم	حجر رخام	حجري	القرن الأول ق.م	[illegible]	21/ فبراير 2018	2018	0	0	جنيه استرليني	900	0	LIVEACUTIONRES	[illegible]	ـــــ	
15	20	تمثال صغير لجمل	ـــــ	[illegible]	برونز	معدني	أوائل الألفية الأولى ق.م	[illegible]	2/17/2022	2022	0	0	دولار	300	0	LIVEACUTIONRES	[illegible]	ـــــ	

* البيانات متاحة للباحثين والمهتمين ويمكنهم الحصول على البيانات والمعلومات عبر وسائل التواصل الخاصة بمركز الهدهد للدراسات الأثرية.

مركز الهدهد للدراسات الأثرية
Al Hudhud Center for Archaeological Studies

يقال دوماً "من ليس له ماضٍ فليس له حاضر" وهذه المقولة تعبر عن الإرث الحضاري والتراث الثقافي للشعوب في أي منطقة كانت على وجه المعمورة، فهي تمثل الذاكرة الراسخة للحضارات القديمة التي تنعكس على الحاضر لتتفاخر بها الأجيال جيلاً بعد جيل.

يصدر تقرير "ذاكرة اليمن الأثرية بين التهريب والتغريب" واليمن يتعرض لعدوان عالمي وحصار غاشم بقيادة السعودية والإمارات منذ 26 مارس 2015، سبب أكبر كارثة إنسانية في الوقت الحاضر بحسب وصف الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، ، وأدى إلى سقوط آلاف الشهداء والجرحى من أبناء الشعب اليمني، إضافة إلى انتهاكات لحقوقه ونهب لثرواته في سبيل إخضاعه تحت الاحتلال الوصاية بقرارات أممية.

هذا التقرير الذي بين أيدينا تكمن أهميته في كونه أول تقرير إحصائي يسلط الضوء على ما تتعرض له الآثار والممتلكات الثقافية اليمنية، ويمثل شاهداً على عمليات النهب والتهريب والاتجار الممنهج باستخدام المجموعات المسلحة التي توفر دعمها من نهب النفط والآثار كما يحصل في العراق وسوريا، وهذا ما أثبته مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة، ويتم ذلك بدعم من تجار الحروب، وللأسف الشديد تحت مرأى ومسمع من عصبة الأمم والمجتمع الدولي وبدعم من بعض الدول التي تعمل على المتاجرة بإرث الحضارات الأخرى.

إصدار التقرير في هذه الفترة يأتي تزامناً مع "اليوم الدولي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية" الذي يوافق الـ 14 من نوفمبر من كل عام، والذي يتزامن مع الذكرى (52) لتوقيع اتفاقية عام 1970 بشأن وسائل الحظر والحيلولة دون استيراد وتصدير ونقل الملكية الثقافية بصورة غير مشروعة.

مركز الهدهد للدراسات الأثرية

14 نوفمبر 2022

مركز الهدهد للدراسات الأثرية

Al Hudhud Center for Archaeological Studies

الهدهد

للدراسات الأثرية

Al Hudhud

for Archaeological Studies

الجمهورية اليمنية - صنعاء - شارع حده

Rep. of Yemen - Sana'a - Haddah St.

fb.com/hudhud.ye

t.me/hudhud_ye

Hudhud Center

info@hudhud.org

www.hudhud.org

twitter.com/hudhud_ye

+967-1-433301

+967-777156508

+967-777636006

+967-777516232